دولـة ليبيا

وزارة التعليم العالى والبحث العلمي

جامعــة طرابلـس

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

مكتب الدراسات العليا والتدريب

قسم المحاسبة

واقع الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية في ظل المعايير الدولية للقيمة العادلة

دراسة تطبيقية للشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على الإجازة العالية (الماجستير) في المحاسبة

إعداد:

عواطف فرج الخبولي

إشــراف:

أ. د. محمد شعبان أبوعين

فصل الخريف 2017 م

نموذج (18) أ

جامعة طرابلس

الإدارة العامة للدراسات العليا والتدريب

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

مكتب الدراسات العليا والتدريب

القسم/ المحاسبة

نموذج الاعتماد النهائي لرسالة الإجازة العالية (الماجستير)

أنا محمد شعبان أبوعجيلة عضو هيئة تدريس بقسم المحاسبة والمشرف على رسالة الطالب عواطف محمد الحنوني التي نوقشت بتاريخ 2018/12/19 تحت عنوان دور التكلفة المدركة في تحسين الأداء المالي في المصارف الليبية العاملة

بعد مراجعة كل التصويبات والتعديلات والتغييرات والنواقص التي اقترحتها لجنة المناقشة أقر بأن الطالب التزم بتنفيذ كافة ما طلب منه تنفيذاً كاملاً.

توقيع الأستاذ المشرف: .....

التاريخ: 2018/12/19

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم: أ.د. محمد شعبان أبوعجيلة	التوقيع: .....
الاسم: د. ابراهيم عبد الوهاب الهراوي	التوقيع: .....
الاسم: د. هاشم محمد بن موسى	التوقيع: .....

منسق الدراسات العليا بالقسم

الاسم: د. هاشم محمد بن موسى

التوقيع: .....

مدير مكتب الدراسات العليا والتدريب بالكلية

الاسم: د. علي [illegible]

التوقيع: .....

يعتمد

عميد الكلية

الاسم: أ.د. محمود عبد الحميد [illegible]

التوقيع: .....

مدير الإدارة العامة للدراسات العليا والتدريب

الاسم: د. خالد محمد [illegible]

التوقيع: .....

أمنة

بســـــم الله الرحمن الرحيم

وَمَـا تَوْفِيقِى إِلاَّ بِاللهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَاِلِيْهِ اُنيبُ

صَدَقَ الله العَظِيم

(سورة هود من الآية رقم 88)

الإهـــداء

إلى الزهرة التي لا تزال ممتلئة بالحيوية والنضارة رغم قسوة الأعاصير... نفسي.

إلى من أحمل اسمه بكل افتخار وأمد الله في عمره ليرى ثماراً قد حان قطافها بعد طول انتظار... أبي الحبيب.

إلى من كان دعاؤها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى أغلى الحبايب... أمي الحبيبة.

إلى المصابيح المنيرة التي لم تبخل عليّ بشعاعها... إخوتي أسامة ومحمد وأكرم.

إلى النجوم المتلألئة في سمائي اللاتي أحملهن في قلبي وعيوني.... أخواتي أمان وهناء ووفاء ونيروز ومودة ومها.

إلى الشموع المضيئة في حياتي وزينة حياتي وبهجة قلبي ... أيهم و أنس.

إلى الشمعة التي تضيء طريقي رغم كبرياء الظلام بكل حب.... كريمة حنيش.

إلى الفوانيس المضيئة في قطار حياتي.... أصدقائي هبة وبشرى و بثينة ووفاء ومريم وعائشة وسومة ومها ونورا.

إلى كل من علمني حرفا وكانوا سبباً في بلوغ الدرب ... أساتذتي الكرام.

إلى ملاذي ومنهلي للعلم والمعرفة... جامعتي جامعة طرابلس.

الشكر والتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

الشكر والحمد لله سبحانه وتعالى الذي أمدني بالصحة والعافية والصبر لإنجاز هذه الدراسة.

كما أتقدم بجزيل الشكر والتقدير والاحترام **للأستاذ الفاضل الدكتور محمد شعبان أبو عين** الذي تفضل بالإشراف على هذه الدراسة ، وعلى ما بذله معي من جهد واهتمام ونصح وإرشاد ، وكان له الأثر الكبير في إظهار الدراسة بهذه الصورة ، فجزاه الله عنى خير الجزاء.

كما أتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى **الدكتور الفاضل الصديق الطاهر الدباغ** و**الدكتورة الفاضلة فاطمة محمد أبو خريص** على تفضلهما بقبول مناقشة الرسالة ، و**الدكتور جمال انـدير** على ما قدمه لي من معلومات وقيامه بالتحليل الإحصائي ، و**الدكتور كامل علي أبو عاصي** على قيامه بالمراجعة اللغوية لهذه الدراسة.

وكل الشكر والتقدير للعاملين بالشركات المدرجة بسوق المال الليبي على ما قدموه من مساعدة في هذه الدراسة .

كما لا يفوتني بأن أتوجه بالشكر والتقدير إلى الأساتذة والعاملين بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، وأتوجه بفائق التقدير والاحترام إلى زملائي وأصدقائي وإلي كل من ساهم بمعلومة أو نصيحة أو مد يد العون والمساعدة وأخص بالذكر **الأستاذ الفاضل الدكتور ظاهر القشي والأستاذة الفاضلة الدكتورة عائشة الحاجي والأستاذ الفاضل خالد نائل .**

وفي النهاية أتقدم بجزيل الشكر إلى كل من ساعدني ولو بكلمة في إعداد هذه الدراسة وأسأل الله أن يجازي الجميع خير الجزاء.

مستخلص الدراسة

هدفت الدراسة بشكل رئيسي إلى التعرف على مدى قدرة الشركات المدرجة في سوق المال الليبي على تبني وتطبيق المعايير الدولية للقيمة العادلة.وذلك من خلال فحص واقع تلك الشركات المدرجة ، ومدى فهم المديرين الماليين والمحاسبين والمراجعين العاملين داخل الشركات المدرجة في سوق المال الليبي لمتطلبات تطبيق المعايير الدولية الخاصة بالقيمة العادلة .والتعرف علي المقومات الأساسية اللازمة والمتوفرة للتطبيق وكذلك الوصول إلى أهم الصعوبات التي تحول دون تطبيق معايير المحاسبة الدولية للقيمة العادلة .

وفي سبيل تحقيق أهداف الدراسة فقد تم اعتماد المنهج الوصفي بالاستناد على ما ورد في الأدب المحاسبي من نقاش وشرح حول مشكلة الدراسة من خلال الكتب والمنشورات والدوريات العلمية والدراسات السابقة ، وما توفر منها في شبكة المعلومات الدولية بالشكل الذي يخدم أغراض الدراسة ، وكذلك التحليل الإحصائي للبيانات والمعلومات الأولية التي تم الحصول عليها من استمارة الاستبانة التي وُزِعتْ على عينة الدراسة ، وقد تكوّن مجتمع الدراسة من الشركات المدرجة في السوق المالي الليبي وعددها **10** (عشر شركات)، في حين تكونت عينة الدراسة متمثلة في المديرين الماليين والمحاسبين والمراجعين العاملين في الإدارات العامة للشركات المدرجة بالجدول الرئيسي (أ) بسوق المال الليبي.

وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها:

1- وجود إدراك وتفهم من قبل المديرين الماليين والمحاسبين والمراجعين العاملين داخل الشركات المدرجة في سوق المال الليبي لمتطلبات تبني و تطبيق المعايير الدولية الخاصة بالقيمة العادلة.

2- تتوفر لدى الشركات المدرجة بسوق المال الليبي المقومات الأساسية اللازمة والمتوفرة لتطبيق المعايير الدولية للقيمة العادلة ومتمثلة في القدرة المالية ، و نظم معلومات المالية المتطورة وكذلك البيانات والمعلومات الكافية لإعادة قياس الأصول وكافة البنود المالية بما يتماشى مع معايير القيمة العادلة.

3- وجود بعض الصعوبات التي تحول دون تطبيق الشركات المدرجة في السوق المالي الليبي للمعايير الدولية المتعلقة بالقيمة العادلة ، ومتمثلة في حداثة سوق المال الليبي ومحدودية عدد الشركات المدرجة ، وما يترتب عليها من ضعف المنافسة وعدم وجود اللوائح والتشريعات والأنظمة والقوانين تلزم الشركات المدرجة بسوق المال الليبي بتطبيق معايير المحاسبة الدولية المتعلقة بالقيمة العادلة.

من خلال النتائج السابقة التي توصلت إليها الدراسة ، توصي الباحثة بالتالي :-

1- زيادة الاهتمام بالمعايير المحاسبية الحديثة في الدورات التدريبية التي يتم تنظيمها للعاملين والمحاسبين من قبل الشركات وذلك لزيادة الوعي وكيفية تطبيق هذه المعايير بالبيئة المحلية.

2- العمل على التنسيق المتبادل بين الشركات الليبية وكذلك كافة الجهات المسؤولة على تنظيم السوق المالي الليبي فيما يتعلق بمعايير القيمة العادلة من حيث التطبيق بشكل فعال ومتناسق لتفسير مخرجات القوائم المالية بالشكل الأمثل.

3- العمل على صياغة اللوائح و التشريعات والقوانين التي من شأنها إلزام الشركات المدرجة بسوق المال الليبي بتطبيق معايير المحاسبة الدولية المتعلقة بالقيمة العادلة.

قائمة المحتويات

	الموضوع	رقم الصفحة
	الآية القرانية	أ
	الإهداء	ب
	الشكر والتقدير	ج
	مستخلص الدراسة	د
	قائمة المحتويات	و
	قائمة الجداول	ح
	قائمة الأشكال	ط
الفصل التمهيدي (الإطار العام للدراسة)		
1.1	المقدمة	2
2.1	مشكلة الدراسة	3
3.1	الدراسات السابقة	4
4.1	أهمية الدراسة	7
5.1	أهداف الدراسة	8
6.1	فرضيات الدراسة	8
7.1	منهجية الدراسة	9
8.1	مجتمع وعينة الدراسة	10
9.1	حدود الدراسة	10
10.1	تقسيمات الدراسة	10
الفصل الأول : الإطار المفاهيمي لمعايير القيمة العادلة		
1.2	**المبحث الأول : القيمة العادلة في الفكر المحاسبي**	
1.1.2	مفهوم القيمة العادلة وفقاً للمنظمات الدولية	13
2.1.2	التطور التاريخي للقيمة العادلة عبر الفكر المحاسبي	16
3.1.2	توجه الفكر المحاسبي نحو القيمة العادلة وقياسها	25

2.2	**المبحث الثاني : أبعاد معايير القيمة العادلة**	
1.2.2	أهداف إصدار معايير القيمة العادلة	31
2.2.2	أهمية معايير القيمة العادلة	32
3.2.2	الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ظل القيمة العادلة	33
	الفصل الثاني : تطبيق معايير القيمة العادلة علي الشركات المدرجة في سوق المال	
1.3	**المبحث الأول : مقومات و مزايا و صعوبات تطبيق القيمة العادلة**	
1.1.3	مقومات تطبيق القيمة العادلة	41
2.1.3	مزايا تطبيق القيمة العادلة	41
3.1.3	صعوبات تطبيق القيمة العادلة	42
2.3	**المبحث الثاني : تطبيق القيمة العادلة في ظل المعايير الدولية**	
1.2.3	القيمة العادلة في ظل معايير المحاسبة الدولية	44
2.2.3	القيمة العادلة في ظل المعايير الدولية للتقارير المالية	49
3.2.3	القيمة العادلة من منظور المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (13)IFRS	55
	الفصل الثالث : الدراسة الميدانية	
1.4	**المبحث الأول : الإطار العام للمنهجية المتبعة في الدراسة**	
1.1.4	نبذة مختصرة عن مجتمع الدراسة	65
2.1.4	مجتمع وعينة الدراسة	68
3.1.4	أداة جمع البيانات	68
4.1.4	الأساليب الإحصائية المستخدمة في وصف وتحليل البيانات	75
2.4	**المبحث الثاني : تحليل البيانات واختبار الفرضيات**	88
2.5	**المبحث الثالث : النتائج والتوصيات والمراجع**	120
1.2.5	النتائج	121
2.2.5	التوصيات	122
2.6	**المراجع**	124
2.7	**الملاحق**	129

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
1.2	يوضح المراحل التاريخية التي تخص القيمة العادلة	24
2.2	علاقة القيمة العادلة بأهم خصائص جودة المعلومات المحاسبية	36
1.3	يوضح معايير المحاسبية الدولية IAS	44
2.3	يوضح معايير الدولية للتقارير المالية IFRS	50
1.4	يوضح مجتمع الدراسة	68
2.4	توزيع عينات الدراسة وحركة الاستبانة	70
3.4	معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الأول والدرجة الكلية للمحور	71
4.4	معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثاني والدرجة الكلية للمحور	72
5.4	معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثالث والدرجة الكلية للمحور	73
6.4	قيم معامل الثبات لكل محور من محاور الدراسة	76
7.4	يبين المتوسط الحسابي والتباين والانحراف المعياري لكل مجموعة	77
8.4	يبين معامل ثبات التجزئة النصفية	78
9.4	تصنيف المشاركين في الدراسة وفقاً لمكان العمل	79
10.4	تصنيف المشاركين في الدراسة وفقاً للشركات المدرجة	80
11.4	تصنيف المشاركين في الدراسة وفقاً للمؤهل العلمي	81
12.4	تصنيف المشاركين في الدراسة وفقاً للتخصص العلمي	82
13.4	تصنيف المشاركين في الدراسة وفقاً للوظيفة الحالية	83
14.4	تصنيف المشاركين في الدراسة وفقاً لسنوات الخبرة	84
15.4	تصنيف المشاركين في الدراسة وفقاً لتلقي دورات تدريبية تتعلق بمعايير المحاسبة الدولية	85
16.4	تصنيف المشاركين في الدراسة وفقاً لتضمين المادة العلمية للمعايير المتعلقة بالقيمة العادلة	86
17.4	تصنيف المشاركين في الدراسة وفقاً لمدى المتابعة للمعايير المحاسبة الدولية ومعايير القيمة العادلة	87
18.4	التوزيع التكراري لإجابات المشاركين في الدراسة حول فقرات الفرضية الفرعية الاولي	89
19.4	المتوسط المرجح والانحراف المعياري ونتائج اختبار T لفقرات الفرضية الفرعية الاولي	93
20.4	التوزيع التكراري لإجابات المشاركين في الدراسة حول فقرات الفرضية الفرعية الثانية	98
21.4	المتوسط المرجح والانحراف المعياري ونتائج اختبار T لفقرات الفرضية الفرعية الثانية	101
22.4	التوزيع التكراري لإجابات المشاركين في الدراسة حول فقرات الفرضية الرئيسية الثانية	105
23.4	المتوسط المرجح والانحراف المعياري ونتائج اختبار T لفقرات الفرضية الرئيسية الثانية	109
24.4	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ونتائج اختبار T للفرضية الفرعية الأولى	116
25.4	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ونتائج اختبار T للفرضية الفرعية الثانية	116
26.4	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ونتائج اختبار T للفرضية الرئيسية الثانية	117

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
1.4	تصنيف المشاركين في الدراسة وفقاً لمكان العمل	79
2.4	تصنيف المشاركين في الدراسة وفقاً للشركات المدرجة	81
3.4	تصنيف المشاركين في الدراسة وفقاً للمؤهل العلمي	82
4.4	تصنيف المشاركين في الدراسة وفقاً للتخصص العلمي	83
5.4	تصنيف المشاركين في الدراسة وفقاً للوظيفة الحالية	84
6.4	تصنيف المشاركين في الدراسة وفقاً لسنوات الخبرة	85
7.4	تصنيف المشاركين في الدراسة وفقاً لتلقي دورات تدريبية تتعلق بمعايير المحاسبة الدولية	86
8.4	تصنيف المشاركين في الدراسة وفقاً لتضمين المادة العلمية للمعايير المتعلقة بالقيمة العادلة	87
9.4	تصنيف المشاركين في الدراسة وفقاً لمدى المتابعة للمعايير المحاسبة الدولية ومعايير القيمة العادلة	88

الفصل التمهيدي

(الإطار العام للدراسة)

1.1 المقدمة

2.1 مشكلة الدراسة

3.1 الدراسات السابقة

4.1 أهمية الدراسة

5.1 أهداف الدراسة

6.1 فرضيات الدراسة

7.1 منهجية الدراسة

8.1 مجتمع وعينة الدراسة

9.1 حدود الدراسة

10.1 تقسيمات الدراسة

1.1 المقدمة

يعد سوق الأوراق المالية من المحركات الرئيسة لاستثمارات المؤسسات ، ويساهم في رفع تحسين الاقتصاد ، سوق الأوراق المالية لا يحد من المشاكل الاقتصادية مثل مشكلة البطالة والفقر إلا أنه محفز جاد لتواصل المستثمرين بأهدافهم واحتياجاتهم المختلفة ، حيث إن الدول الناشئة مثل ليبيا وخصوصا بعد التغيرات الأخيرة التي حدثت لابد لها أن تركز على رفع تحسين سوق الأوراق المالية بشتى الطرق والوسائل .

و تتطلب الشركات الليبية أكثر من أي وقتٍ مضى اتباع مجموعة من المعايير بالشكل الذي يمكنها من مواكبة أبرز متطلبات المرحلة ، وتزامناً مع التطور المحاسبي الحاصل في الدول المتقدمة في هذا المجال .

وفي هذا الصدد ، فإن إحدى الطرق والوسائل التي تساهم في رفع أداء سوق الأوراق المالية تكمن في تبني المعايير الدولية للتقارير المالية بصورة خاصة حيث عرفت القيمة العادلة علي أنها "القيمة التي يمكن استلامها لبيع أصل أو دفعها لسداد التزام في تاريخ القياس لعملية اعتيادية منتظمة بين أطراف تتعامل في السوق في ظروف السوق الحالية ، ومحاولة تطبيق المعايير الدولية المتعلقة بالقيمة العادلة نظرا لأهميتها ، فالحاجة ماسة إلى إظهار كافة البيانات اللازمة بشكل موضوعي يتناسب مع متطلبات الدولية .

وحيث إن أهداف التقارير المالية هي تقديم معلومات مفيدة ومناسبة للأطياف ذات العلاقة في المجتمع والتي تعتمد على المعلومات المالية في اتخاذ قراراتها الاقتصادية ، وما هو متعارف عليه وما يجب أن تتصف به هذه المعايير التي تعتمد بصورة جوهرية علي المعلومات المالية والمعبرة بصدق وبدقة عن الوضع المالي للشركة ونتائج اعمالها وتدفقاتها النقدية ، مما يقود إلى الإسهام الجاد في وضوح كافة المؤشرات.

وعليه يتسنى محاسبة ومراجعة كافة نشاطات الإدارة وكيفية استخداماتها لهذه الأموال ، ومن ثم اتخاذ القرارات المناسبة . ونظرا لما توفره استخدامات القيمة العادلة من دقة ووضوح فإن استخداماتها بات عنصرا جوهريا وأكثر جدوى فيما بين مستخدمي هذه المعلومات خاصة إذا ما قورن بالاستخدام والاستعانة بالتكلفة التاريخية .

وتأسيسا لما سبق جاءت هذه الدراسة لتسلط مزيدا من الضوء في مدى أهمية استخدام وتطبيق المعايير الدولية الخاصة بالقيمة العادلة ، إضافة إلى التأكيد على متابعة ما هو حديث

وأكثر جدوى من أساليب معينة تدعم متابعة الشركات الليبية للمعايير الدولية التي تتسع في العالم حيث الانفتاح ، ويتبنى ما يعمل به دوليا مما يقود إلى مزيد من التواصل الدولي فيما بين المؤسسات الليبية والدولية .

2.1 مشكلة الدراسة

لقد شهد الفكر المحاسبي تطوراً متسارعاً نتج عنه توجهات جديدة قادت إلى اتباع مجموعة من المعايير التي تعالج الكثير من الجوانب ذات العلاقة بالأسواق المالية ، وبالأخص تلك التي تعالج الجوانب المحاسبية على أساس القيمة العادلة ، حيث تقدم القيمة العادلة معلومات مهمة لصناع القرارات وتعكس بصورة واضحة الوضع الحالي للسوق ، كما توفر قدرة على المقارنة بين قيمة الأدوات المالية في أوقات مختلفة ، ولقد تم إصدار مجموعة من معايير المحاسبة الدولية الجديدة بالإضافة إلى العديد من التعديلات على المعايير القائمة خلال السنوات القليلة الماضية والتي ركزت علي استخدام مفهوم القيمة العادلة في المحاسبة بشكل واسع.

إن تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والموجهة نحو القيمة العادلة ، يواجه العديد من تحديات ومشاكل التطبيق أهمها المخاطر الناتجة عن استخدام تقديرات القيم العادلة في إعداد البيانات المالية بسبب استخدام الأحكام الشخصية في تقديرها.

وهناك جملة من الأسباب كانت وراء اختيار الباحثة للموضوع أهمها الرغبة الذاتية في دراسة المعايير المحاسبة الدولية والمعايير المتعلقة بالقيمة العادلة. والأهمية التي تتصف بها معايير المحاسبة الدولية الخاصة بالقيمة العادلة من حيث التحول التدريجي كأساس للقياس والإفصاح المحاسبي ، حيث يعتبر موضوع المعايير المحاسبة الدولية الخاصة بالقيمة العادلة من أهم المواضيع الحديثة وخصوصاً حداثة معيار الدولي للتقارير المالية رقم (13)IFRS الخاص بقياس القيمة العادلة علي المستوى الدولي عامةً والبيئة المحلية خاصةً.

وحيث إن التوجه حديثاً يركز على مفهوم القيمة العادلة والمعايير التي تعالج هذا المفهوم جاءت هذه الدراسة للبحث عن مدى قدرة تبني الشركات المدرجة لهذه المعايير وتبنيها فيما يخص القيمة العادلة ، وذلك بإجراء دراسة على الشركات المدرجة في سوق المال الليبي ، في ظل مؤشرات عدم التأكد من الفهم التام لمتطلبات هذه المعايير ، وكذلك مدى موافقة مسؤولي الشركات المالية

علي تبني مثل هذه المعايير وما يتضمنه من ضرورة توفير العنصر البشري المؤهل علمياً وعملياً لتطبيقها وكذلك المقومات الفنية الأخرى .

وعلي هذا الأساس تولد لدى الباحثة **التساؤل الرئيسي الأول :-**

ما مدى قدرة الشركات المدرجة في السوق المالي الليبي على تبني تطبيق المعايير الدولية المتعلقة بالقيمة العادلة؟

ويندرج تحت هذا التساؤل مجموعة **من التساؤلات الفرعية** هي :-

1- هل هناك فهم لمتطلبات تطبيق المعايير الدولية المتعلقة بالقيمة العادلة داخل الشركات المدرجة في السوق المالي الليبي ؟

2- هل هناك مقومات كافية للشركات المدرجة في السوق المالي الليبي في تبني وتطبيق المعايير الدولية المتعلقة بالقيمة العادلة ؟

التساؤل الرئيسي الثاني :-

هل توجد صعوبات تحول دون تطبيق الشركات المدرجة في السوق المالي الليبي للمعايير الدولية المتعلقة بالقيمة العادلة؟

3.1 الدراسات السابقة:

فيما يلي عرضاً لأهم الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة وعلى النحو التالي:

1 – دراسة (الطرايرة ، 2005) [1]

هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على أهم قواعد الإفصاح عن القيمة العادلة أو أي معلومات تفيد في تقدير القيمة العادلة وفقا لمعايير المحاسبة الدولية وبناء مؤشر الإفصاح المتعلق بذلك فيما يتعلق بالبيانات المالية للبنوك ، وتوصلت هذه الدراسة إلى التزام البنوك

[1] جمال علي عطية الطرايرة ، (التوجه الحديث للفكر المحاسبي لمفهوم القيمة العادلة وأثره في الإبلاغ المالي للقوائم المالية للبنوك العاملة في الأردن) ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، في جامعة عمان العربية ، 2005 .

المدرجة في بورصة عمان بإعداد التقارير المالية السنوية وفقاً للنماذج المعتمدة من البنك المركزي الأردني دون الأخذ بالاعتبار الإفصاح عن بعض قواعد الإفصاح المتعلقة بالقيمة العادلة التي تتطلبها معايير المحاسبة الدولية.

2 – دراسة (النويري، 2011) [2]

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد مدى التزام الشركات المدرجة بسوق الأوراق المالية الليبي بتطبيق معايير المحاسبة الدولية ، وذلك من خلال بيان مدي استجابة هذه الشركات لتطبيق المعايير المحاسبية عند إعداد بياناتها المالية ، ومعرفة أهم الإيجابيات التي يمكن تحقيقها من خلال الالتزام بهذه المعايير ، وتحديد أهم العوائق التي تحد من تطبيق هذه المعايير ، و توصلت الدراسة إلى انخفاض نسبة التزام الشركات بتطبيق معايير المحاسبة الدولية مع الاعتراف بوجود إيجابيات كثيرة من وراء تطبيق معايير المحاسبة الدولية ، كذلك وجود بعض العوائق التي تعوق تطبيق هذه المعايير.

3– دراسة (الحطاب ، 2012) [3]

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر تطبيق معايير القيمة العادلة على جودة المعلومات المحاسبية للقوائم المالية المنشورة للشركات الأردنية ، وخلصت الدراسة إلى أن تطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة من شأنه أن ينعكس إيجابا وبشكل واضح على ملاءمة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية للشركات الأردنية ، وبالتالي تلبي احتياجات مستخدمي التقارير المالية وتحسن من قدرة متخذي القرارات على اتخاذ قرارات مالية واستثمارية سليمة.

---

[2] عون امحمد احمد النويري (مدى التزام الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي بتطبيق معايير المحاسبة الدولية) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، أكاديمية الليبية طرابلس ، 2011 .

[3] طارق مصطفى الحطاب (قياس أثر تطبيق معايير القيمة العادلة على جودة المعلومات المحاسبية للقوائم المالية) ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة عمان 2012.

4 – دراسة (البوسيفي ، 2012) [4]

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد إمكانية تطبيق أسلوب القيمة العادلة علي المصارف التجارية ، ومعرفة هل يعزز تطبيق أسلوب القيمة العادلة توافر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية المنشورة ، ومعرفة اختلاف بين اراء الوظائف القيادية واراء الوظائف التنفيذية حول إمكانية التطبيق ، وتوصلت الدراسة إلى أن البيئة الليبية ما زالت غير جاهزة لتطبيق اسلوب القيمة العادلة علي المصارف التجارية وذلك لعدم توفر بعض المقومات التي تكفل تطبيق هذا الأسلوب.

5- دارسة (أبو جلالة ، 2014) [5]

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى إمكانية تطبيق الشركات المساهمة الليبية المدرجة بسوق المال الليبي للمعيار المحاسبي الدولي رقم (39). والتعرف على مدى توفر المقومات الأساسية اللازمة للتطبيق، وتوصلت الدراسة إلى أن المحاسبين والمراجعين العاملين بالشركات المساهمة الليبية المدرجة بسوق المال الليبي يدركون مفهوم وأهمية تطبيق محاسبة القيمة العادلة حسب متطلبات المعيار الدولي (39) ، وتتوفر لدى الشركات المساهمة الليبية المدرجة بسوق المال الليبي المقومات الأساسية لتطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (39)، متمثلة في الرغبة والسيولة والأنظمة المالية المتطورة ، وكذلك البيانات والمعلومات الكافية لإعادة قياس الأدوات المالية (الأسهم والسندات) بالقيمة العادلة لتطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (39).

---

[4] حافظ علي البوسيفي ،(إمكانية تطبيق أسلوب القيمة العادلة علي المصارف التجارية الليبية)، رسالة ماجستير غير منشورة ،أكاديمية الليبية طرابلس ،2012 .

[5] علي طاهر محمد ابوجلالة (مدى إمكانية تطبيق الشركات المساهمة الليبية المدرجة في سوق المال الليبي للمعيار المحاسبي الدولي رقم 39) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الأكاديمية الليبية مصراته ، 2014.

أوجه التشابه والاختلاف بين هذه الدراسة والدراسات السابقة :

تبين أن الدراسات السابقة ذات العلاقة والتى تناولت دراسة القيمة العادلة من جوانب مختلفة ، تعرض بعضها إلى التوجه الحديث للفكر المحاسبي لمفهوم القيمة العادلة وأثره في الإبلاغ المالي للقوائم المالية للبنوك العاملة في الأردن ، كما تعرض بعضها إلى قياس أثر تطبيق معايير القيمة العادلة على جودة المعلومات المحاسبية للقوائم المالية ، وقد أجريت تلك الدراسات في بيئات مختلفة غالبيتها في الأردن .

و تناولت البيئة المحلية للدراسة القيمة العادلة ، حيث تعرض بعضها إلى مدى التزام الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي بتطبيق معايير المحاسبة الدولية ، كما تعرض بعضها إلى إمكانية تطبيق أسلوب القيمة العادلة علي المصارف التجارية الليبية ، كما تناولت بعضها مدى إمكانية تطبيق الشركات المساهمة الليبية المدرجة في سوق المال الليبي للمعيار المحاسبي الدولي رقم(39) ، هذا وبالرغم من تطرق دراسات لموضوع القيمة العادلة من زوايا مختلفة لم تتناول واقع الشركات المدرجة في سوق المال الليبي وقدرتها على تبني وتطبيق المعايير الدولية المتعلقة بالقيمة العادلة ومعرفة مدى قدرة الشركات المدرجة في السوق المال الليبي علي تبني وتطبيق القيمة العادلة من منظور المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (13)IFRS .

4.1 أهمية الدراسة

تتبع أهمية الدراسة من واقع الشركات المدرجة في سوق المال الليبي وقدرتها على تبني وتطبيق المعايير الدولية المتعلقة بالقيمة العادلة وذلك علي النحو التالي :-

1- تساهم الدراسة في توضيح الدور الهام لتبني وتطبيق المعايير الدولية المتعلقة بالقيمة العادلة داخل الشركات المدرجة في السوق المال الليبي في مدي انفتاح هذه الشركات وتواصلها مع ما هو مطبق دوليا .

2- تساهم الدراسة في معرفة مدى ملاءمة بيئة الشركات المدرجة في السوق المال الليبي لتطبيق معايير المحاسبة الدولية عامة والقيمة العادلة خاصةً .

3- تساهم الدراسة في تزويد المستثمرين نظرة تنبؤية مستقبلية بمستوى الأداء المالي للشركة والتي يتخذها المستثمر كأداة تقييم ذات جدوى ، الأمر الذي سوف يساعد في تشجيع عملية تبني و تطبيق المعايير الدولية المتعلقة بالقيمة العادلة في سوق المال الليبي .

5.1 أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مدى قدرة الشركات المدرجة في سوق المال الليبي على تبني وتطبيق المعايير الدولية للقيمة العادلة. وسيتم تحقيق هذا الهدف من تحقيق الأهداف الفرعية التالية:-

1- التعرف علي المعايير الدولية للقيمة العادلة ومدى فهم المديرين الماليين والمحاسبين والمراجعين العاملين داخل الشركات الليبية المدرجة في سوق المال الليبي لمتطلبات تطبيق المعايير الدولية الخاصة بالقيمة العادلة .

2- التعرف علي المقومات الأساسية اللازمة والمتوفرة لتطبيق المعايير الدولية للقيمة العادلة واستخدامها من قبل الشركات المدرجة في سوق المال الليبي .

3- التعرف على الصعوبات التي من الممكن أن تواجه الشركات المدرجة في سوق المال الليبي في تطبيق معايير المحاسبة الدولية للقيمة العادلة .

6.1 فرضيات الدراسة

تقوم الدراسة على فرضيتين رئيسيتين للإجابة عن التساؤل الرئيسى الاول وتندرج فيها فرضيات فرعية ، وتتمثل هذه الفرضية في الاتي:-

❖ **الفرضية الرئيسية الأولي:**

يوجد قدرة للشركات المدرجة في سوق المال الليبي على تبني وتطبيق المعايير الدولية المتعلقة بالقيمة العادلة.

- **الفرضية الفرعية الأولى:**

يتوفر فهم من قبل المديرين الماليين والمحاسبين والمراجعين العاملين داخل الشركات المدرجة في سوق المال الليبي لمتطلبات تطبيق المعايير الدولية الخاصة بالقيمة العادلة.

- **الفرضية الفرعية الثانية:**

توجد المقومات الكافية للشركات المدرجة في سوق المال الليبي علي تبني وتطبيق المعايير الدولية المتعلقة بالقيمة العادلة .

❖ **الفرضية الرئيسية الثانية:**

توجد بعض الصعوبات التي تحول دون تطبيق الشركات المدرجة في السوق المالي الليبي للمعايير الدولية المتعلقة بالقيمة العادلة.

7.1 منهجية الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الذي استهدف اختبار الفرضيات و استخلاص النتائج والتوصيات الناتجة من دراسة واقع الشركات المدرجة في سوق المال الليبي وقدرتها على تبني وتطبيق المعايير الدولية المتعلقة بالقيمة العادلة مستخدما في ذلك أسلوب الاستبانة لجمع المعلومات الاولية اللازمة لهذه الدراسة .

8.1 مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع وعينة الدراسة في الشركات المدرجة في سوق المال الليبي. على أن تكون الفئة المدروسة متمثلة في المديرين الماليين والمحاسبين والمراجعين العاملين في إدارات هذه الشركات المدرجة وعددها 10 (عشر شركات) بالجدول الرئيسي (أ) بسوق المال الليبي.

9.1 حدود الدراسة:

تتناول الدراسة واقع الشركات المدرجة في سوق المال الليبي وقدرتها على تبني وتطبيق المعايير الدولية المتعلقة بالقيمة العادلة ، والتركيز على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (13)IFRS باعتباره أحد أهم وأحدث المعايير في هذا المجال ، واقتصرت الدراسة على التعرف على المعايير الدولية للقيمة العادلة ومدى فهم المديرين الماليين والمحاسبين والمراجعين العاملين داخل الشركات الليبية المدرجة في سوق المال الليبي لمتطلبات تطبيق المعايير الدولية الخاصة بالقيمة العادلة ، في ظل المقومات الأساسية اللازمة والمتوفرة للتطبيق ، والتعرف على الصعوبات التي من الممكن أن تواجه تطبيق معايير المحاسبة الدولية للقيمة العادلة ، وسيتم إجراء هذه الدراسة على الشركات المدرجة بالجدول الرئيسي (أ) في سوق المال الليبي بمدينة طرابلس ، وذلك في سنة 2017.

10.1 تقسيمات الدراسة :

تم تقسيم الدراسة إلى أربعة فصول ، يمكن تناولها باختصار علي النحو التالي :

الفصل الأول : الإطار العام للدراسة .

ويشمل المقدمة ومشكلة الدراسة والدراسات السابقة وأهميتها وأهدافها وفرضياتها ومنهجيتها وتقسيماتها .

الفصل الثاني : الإطار المفاهيمي لمعايير القيمة العادلة .

الفصل الثالث : تطبيق معايير القيمة العادلة علي الشركات المدرجة في سوق المال.

الفصل الرابع : الدراسة الميدانية

يهدف هذا الفصل إلى عرض الخطوات العملية التي اتبعتها الباحثة ، وتحليل البيانات التي تم تجميعها ، واختبار الفرضيات ، والنتائج والتوصيات .

الفصل الاول

الإطار المفاهيمي لمعايير القيمة العادلة

المبحث الأول : القيمة العادلة في الفكر المحاسبي .

المبحث الثاني : أبعاد معايير القيمة العادلة.

المبحث الأول :- القيمة العادلة في الفكر المحاسبي

1.1.2 مفهوم القيمة العادلة وفقاً للمنظمات الدولية:

لقد شهد علم المحاسبة تطورا كبيرا حيث بدأ الاهتمام بالجوانب المالية والاقتصادية يتزايد يوما بعد يوم الأمر الذي أدى إلى كبر حجم وضخامة المعلومات المالية ، والتي تحتاج إلى أنظمة مالية ومحاسبية تقوم بعملية تصنيف وتبويب وتلخيص وإفصاح عن هذه المعلومات بشكل متسلسل ومنظم حتى يتسنى لجمهور المهتمين الاطلاع على هذه المعلومات واتخاذ القرارات المناسبة بناء عليها.

وفي الوقت الحالي ظهر مفهوم القيمة العادلة والمحاسبة على أساس القيمة العادلة ، ومن الجوهرى الإشارة إلى الدور الفاعل لمجلس معايير المحاسبة الدولية في تطور علم المحاسبة وفي مجال القيمة العادلة بشكل أساسي ، حيث إن تعدد السياسات المحاسبية التي تطبق في البلدان المختلفة أدت إلى صعوبة قراءة البيانات المالية و الكشوفات والحسابات الختامية أيضا ، الأمر الذي أدى إلي ضياع عدد كبير من الاستثمارات الدولية بشكل فعال نتيجة اختلاف هذه السياسات المحاسبية .

"لقد جاءت المعايير المحاسبية الدولية IAS بوصفها المنظمة الأكثر احتواءً للمعايير موحدة في العالم والتي تقدم خدمات جلية لعلم المحاسبة على المستوى الدولي ، والذي أدى إلى تحقيق نوع من التجانس والتماثل والمعيارية في السياسات المحاسبية المختلفة ، والتي تؤدي إلى حل المشاكل السائدة في العالم بشأن صعوبة توحيد السياسات والتطبيقات المحاسبية "[1].

لقد أخذ مفهوم القيمة العادلة اهتمام الباحثين ، واللجان الدولية المختلفة ، وقد شهد مفهوم القيمة العادلة بمراحل تطور عديدة وسيتم التطرق إليها فيما بعد ، ولقد جاء المفهوم اللغوى لهذا المصطلح علي مدي ارتباطه بالفعل و الفعل قيم والفعل عدل ، "حيث يقال قيم الشيء

---

[1] محمد محمود بشارة : تطبيق المفاهيم المحاسبية للقيمة العادلة في البنوك الاردنية طبقا لمتطلبات معايير المحاسبة الدولية (العراق : مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية العدد 24 ،2010) ص 233 .

تقييما أي قدر قيمته ، ويقال : عادل بين الشيئين أو وازن بينهما وجعل الشيء مثله قائما مقامة والعدل هو الإنصاف و إعطاء المرء ما له وأخذ ما منه و ما عليه "[2].

ورد مفهوم القيمة العادلة في المعايير المحاسبية في أكثر من موضع و سوف يتم استعراض تعريف القيمة العادلة في ظل المعايير الآتية :-

أولا- تعريف القيمة العادلة في ظل دائرة الإيرادات الأمريكية:

Internal Revenue Service (IRS)

"السعر الذي يجعل الملكية تتبدل بين مشترٍ راغب في الشراء وبائع راغب في الشراء وبائع راغب في البيع حينما لا يكون الأول مكرها على الشراء أو لا يكون الثاني مكرها على البيع ، وأن يكون لدى كلا الطرفين معرفة معقولة بالحقائق المرتبطة بالعملية "[3].

ثانياً - تعريف القيمة العادلة في ظل لجنة معايير التقييم الدولية :

International Valuation Standards Council (IVSC)

"هي مبلغ تقديري يمكن في مقابلة تبادل اصل في تاريخ التقييم بين مشترٍ وبائع راغبين في عقد صفقة ،وفي ظل سوق محايد بحيث تتوفر لكل منها المعلومات الكافية وله مطلق الحرية ، وبدون وجود إكراه على إتمام الصفقة "[4].

ثالثا- تعريف القيمة العادلة في معايير المحاسبة الأمريكية:

Financial Accounting Standards Board (FASB)

هي "قيمة تبادل الأصل في عملية تبادلية حقيقية بين أطراف راغبة في التعامل دون أن تكون هذه العملية في حالات التصفية أو البيع الجبري "[5].

---

[2] مجمع اللغة العربية : المعجم الوسيط (مصر : مكتبة الشروق الدولية ، ط 4، 2004) ص523.

[3] طارق عبد العال حماد : موسوعة المعايير المحاسبية ، الجزء الثالث"الادوات المالية (الدار الجامعية ، 2006) ص151.

[4] طارق عبد العال حماد : موسوعة المعايير المحاسبية ، الجزء الثالث"المحاسبة عن الاستثمار والمشتقات المالية (الدار الجامعية ، 2004) ص 60 .

(5) منى كامل ، صفاء احمد العاني: دور تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية الموجهة نحو القيمة العادلة في الأزمة المالية العالمية (المؤتمر العربي السنوي العام الأول واقع مهنة المحاسبة بين التحديات والطموح بغداد 16-2014/4/17) ص 8.

رابعـــاً – تعريـــف القيمـــة العادلـــة فـــي ظـــل معـــايير المحاســـبة الدوليـــة : International Accounting Standards (IAS)

"المبلـغ الـذي يمكـن أن يتبـادل بـه أصـل مـا بـين مشـترٍ وبـائع يتـوافر لـدى كـل منهمـا الدراية والرغبة في إتمام الصفقة "[6] .

خامساً – تعريف القيمة العادلة في ظل المعايير الدولية للتقارير المالية : International Financial Reporting Standards (IFRS)

عـرف المعيـار الـدولي للتقـارير الماليـة رقـم 13 قيـاس القيمـة العادلـة lFRS : "القيمـة التـي يمكـن اسـتلامها ليبـع أصـل أو دفعهـا لسـداد التـزام فـي تـاريخ القيـاس لعمليـة اعتياديـة منتظمة بين أطراف تتعامل في السوق في ظروف السوق الحالية "[7].

يتضـح مـن التعريفـات السـابقة أن مفهـوم القيمـة العادلـة يقـوم علـى محـورين رئيسيين [8]:-

المحور الأول : الأطراف الداخلة في الصفقة ، ويفترض توافر ما يلي :-

1- أن تـتم الصـفقة بـين طـرفين مسـتقلين ، وكلاهمـا يسـعى للتفـاوض علـى أحسـن شـروط يمكن الحصول عليها.

2- أن تـتم الصـفقة بـين أطـراف راغبـة فـي عقـد الصـفقة ومطلعـة علـى الحقـائق الأساسـية ذات الصـلة ، ولا توجـد معلومـات مهمـة لـدى طـرف دون الآخـر ، وهـو الأمـر الـذي يطلق عليه عدم تماثل المعلومات.

المحور الثاني : الظروف التي تتم فيها الصفقة :

حيث يشترط أن تكون هذه الظروف طبيعية (عادية) ، فالصفقات التي تتم مثلا في ظل ظروف التصفية لا تعبر عن القيمة العادلة ، لأن البائع يكون مجبرا على البيع ، وكلما زاد ضغط الوقت للعثور على مشترٍ زاد التحريف عن القيمة العادلة.

---

[6] طارق عبد العال حماد ، المدخل الحديث في المحاسبة عن القيمة العادلة ، (الدار الجامعية ، 2003) ص 11

[7] محمد ابو نصار ، جمعة حميدات ، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية الجوانب النظرية والعملية (عمان :دار وائل للنشر ، ط 3 ،2013) ص 826 .

[8] طارق عبد العال حماد : مرجع سبق ذكره ، ص 13.

2.1.2 التطور التاريخي للقيمة العادلة عبر الفكر المحاسبي

جدل قديم فيما يخص مدى جدوى تطبيق القيمة العادلة إذا ما قورن بأساليب القياس المتنوعة والبديلة فهو ليس حديثا كما يرى البعض .لقد تم استخدام القيمة العادلة مع إطلالة القرن التاسع عشر وازدهر هذا الاستخدام فى بداية القرن العشرين ونظراً لسوء استخداماته اعتقد بعض المختصين أنه لا يرقى أن يكون أفضل الخيارات للاستخدام الدقيق وظهرت التكلفة التاريخية كمنافس أفضل.

ونظرا لإكسابه صفة الملاءمة والتي تجد آذاناً صاغية من طرف المختصين و المؤسسات المالية الدولية المهتمة بصياغة معايير المحاسبة المالية واهتمامها بمدخل القيمة العادلة باعتباره أحدى الوسائل الجوهرية للقياس والإفصاح المحاسبي لبنود القوائم المالية . وبناء علي ذلك ظهر كأفضل أداة إفصاح محاسبي من جديد واتسعت استخداماته أكبر قدر ممكن من بنود قائمة المركز المالي . ولعل أكثر المؤيدين من المتخصصين رئيس لجنة تداول الأوراق المالية بالولايات المتحدة الأمريكية SEC حيث أكد هذا الأخير على التحول نحو القيمة العادلة والمعايير التي تستخدمها للأدوات المالية لجميع المؤسسات المسجلة في أسواق الأوراق المالية الأمريكية باعتبار المعلومات التي يعتمد عليها السوق هى الأكثر ملاءمة ، فأعطي اهتمام بمدخل القيمة العادلة واعتباره أحد العناصر الرئيسية للقياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وتوج بعدد من المعايير التى ظهرت في الولايات المتحدة والتى منها المعيار رقم 133 الخاص بالأدوات المالية والمعيار رقم 157 الخاص بقياسات القيمة العادلة والمعيار رقم 159 بخيار القيمة العادلة ، ومعايير المحاسبة الدولية منها المعيار رقم 39 الخاص بالاعتراف وقياس الأدوات المالية ، والمعايير الدولية للتقارير المالية رقم 13 الخاص بقياس القيمة العادلة [9].

لا جدال في أن مفهوم القيمة العادلة قد نقل النظرية المحاسبية التقليدية إلى آفاق وأطر جديدة ، وأحدث تغييرا شاملا في بنية البيانات المالية ومدلولاتها إلى أجل طويل. وكان ذلك نتاجا للتطورات الحاصلة على النظرية المحاسبية خلال العقود الثلاثة الأخيرة التي نضجت وتم

[9] www.ifrs.org تاريخ الزيارة الجمعه 16.12.2016 الساعة 10:15 مساءً.

بلورتها في المعايير المحاسبية الدولية المتعلقة بالقيمة العادلة التي وضعت موضع التطبيق في بداية الألفية الثالثة [10].

عرفت محاسبة القيمة العادلة تطورا ملحوظا وتزامن ذلك مع الأزمات الاقتصادية والمالية التي عرفها الاقتصاد منذ أزمة الكساد العظيم وإلى غاية الأزمة العالمية 2008 فكانت في كل مرة يطالب باستخدامها أو التوقف عن العمل بها ، ولقد مر التطور التاريخي لمحاسبة القيمة العادلة في الفكر المحاسبي بمراحل وهي كالتالى [11]:-

أولا – أوائل العشرينات وحتى الكساد العظيم:

ظهر مفهوم القيمة العادلة لأول مرة في أوائل العشرينات قبل وضع المعايير المحاسبية الإلزامية في فترة ما قبل الكساد العظيم 1929– 1932 حيث كان لدي الشركات حرية كبيرة في اختيار الممارسات والسياسات المحاسبية الخاصة بها. وقد تم استخدام "القيمة الحالية " أو "القيمة التقديرية " أو "القيمة السوقية " لتسجيل قيم الأصول والالتزامات باعتبارها "قيمة عادلة " لتلك الأصول والالتزامات.

وخلال هذه الفترة ، كان من الشائع إجراء إعادة تقييم تصاعدي لقيم الأصول طويلة الأجل بميزانيات الشركات مثل الممتلكات والآلات والمعدات والأصول غير الملموسة ، حيث شجع الرخاء والتضخم علي وضع تقديرات متفائلة لقيم الأصول والالتزامات ، وكثيرا منها ارتدّت للنقيض خلال الكساد العظيم.

تم إنشاء "هيئة سوق الأوراق المالية الأمريكية U.S. Securities and Exchange Commission (SEC) في أعقاب نهاية فترة الكساد العظيم ، وتحديدا في العام 1934 ، بهدف تحديد المعايير المقبولة من أجل إعداد القوائم المالية التي توفر المعلومات المالية المفيدة للمستثمرين والدائنين لاتخاذ القرارات.

وقد تحركت هيئة سوق الأوراق المالية الأمريكية SEC ومنذ إنشائها نحو مزيد من التحفظ في المحاسبة. وقد شمل هذا التحفظ المحاسبي الابتعاد عن استخدام مفاهيم "القيمة الحالية " أو

---

[10] نعيم سابا خوري : القيمة العادلة و الإبلاغ المالي ، جمعية المحاسبين القانونين في سورية، محاضرة في المركز الثقافي العربي (دمشق، 2007) ص12.

[11] عمرو حسن إبراهيم ، (دور محاسبة القيمة العادلة في الأزمة المالية العالمية) رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة حلوان، 2011 ، ص4 .

"القيمة التقديرية " أو "القيمة السوقية " للأصول طويلة الأجل والأصول غير الملموسة ، والتوجه نحو استخدام محاسبة التكلفة التاريخية المبنية علي أساس التكلفة الأصلية والتي تتجاهل الزيادات الناتجة عن التضخم أو تقلبات الأسعار.

وبحلول العام 1940 ، كانت ممارسات إعادة التقييم التصاعدي للأصول طويلة الأجل – وهي تلك الممارسات التي كانت شائعة في أواخر العشرينات – تكاد تكون انقرضت تماما من التقارير المالية في الولايات المتحدة.

من ناحية أخري ، ولأغراض الإشراف والرقابة علي المؤسسات المالية ، كان يشترط علي المؤسسات المالية أن تستخدم القيمة السوقية في المحاسبة عن محافظ الأوراق المالية الاستثمارية. ولكن وبسبب مخاوف جدية من جانب كل من وزارة الخزانة الأمريكية ومنظمات الإشراف والرقابة علي المؤسسات المصرفية حول تأثير استخدام محاسبة القيمة السوقية على الأداء المالي للبنوك و القرارات الاستثمارية للمستثمرين ، تخلت وزارة الخزانة الأمريكية ومنظمات الإشراف والرقابة علي المؤسسات المصرفية عن استخدام محاسبة القيمة السوقية في أغراض الإشراف والرقابة في العام 1934 ، حيث قد يؤدي استخدامها إلي تقلبات كبيرة في الأرباح وفي رأس المال وهو ما لا يتناسب مع طبيعة المؤسسات المالية ، حيث قد يؤدي إلي انهيار النظام المصرفي بأكمله.

ثانيا – استخدام القيمة العادلة في تقييم الأوراق المالية:

تم إنشاء مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي Financial Accounting Standards Board (FASB) في العام 1973 كمؤسسة خاصة غير هادفة للربح تهدف لوضع "مبادئ المحاسبة المقبولة عموما في الولايات المتحدة "USGAAP Generally Accepted US Accounting Principles ، وتم تفويض مجلس معايير المحاسبة المالية FASB من جانب هيئة سوق الأوراق المالية الأمريكية SEC بإصدار المعايير المحاسبية في الولايات المتحدة.

مع بداية صدور المعايير المحاسبية الرسمية في مطلع السبعينات ، لم تكن الممارسات المحاسبية متسقة ، وقد شملت هذه الممارسات المحاسبية تسجيل الاستثمارات في الأوراق المالية بسعر التكلفة أو بسعر السوق ، وفي بعض الحالات ، مزيج من كل هذه القياسات للفئات المختلفة من الأوراق المالية.

ومع انخفاض القيم السوقية للكثير من الأوراق المالية خلال أزمة النفط (أكتوبر 1973 – مارس 1974) ، لم تنعكس تلك الانخفاضات – في كثير من الحالات – علي التقارير المالية. وعندما تعافت الأسواق المالية في العام 1975 ، كانت التوجيهات المحاسبية غير واضحة بعد بشأن إمكانية رفع قيمة الأوراق المالية التي سبق تخفيض قيمتها من جديد لتصل إلى القيمة الدفترية السابقة أم لا.

أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية FASB نتيجة لهذه المشكلات ، في ديسمبر عام 1975 المعيار رقم 12 بعنوان "المحاسبة عن بعض الأوراق المالية المتداولة في السوق " وهو المعيار الذي يتطلب المحاسبة عن أسهم حقوق الملكية المتداولة (قصيرة الأجل) في السوق بالتكلفة أو القيمة العادلة أيهما اقل.

أما بالنسبة لأسهم حقوق الملكية غير المتداولة (طويلة الأجل)، فإن المكاسب أو الخسائر غير المحققة في القيمة السوقية لتلك الأوراق المالية لا يتم الاعتراف بها في قائمة الدخل إلا عندما تتحقق وذلك عن طريق البيع ، بينما يتم الاعتراف بها في بند مستقل في حقوق الملكية.

وبشكل عام فإن كلا من المكاسب والخسائر المحققة لكل من محافظ الأوراق المالية المتداولة وغير المتداولة تدرج في قائمة الدخل. بينما استمرت المحاسبة عن سندات الديون بالتكلفة المستهلكة.

ثالثا – أزمة مؤسسات الادخار والإقراض في الثمانينات:

كانت مؤسسات الادخار والإقراض في السبعينات والثمانينات تقبل الودائع قصيرة الأجل ، وتستخدم هذه الودائع لتمويل كل من قروض الرهن العقاري طويل الأجل ذات معدل الفائدة الثابت ، وأصول البنية الأساسية.

ومـع ارتفـاع أسـعار الفائـدة بسـبب ارتفـاع معـدل التضـخم فـي أواخـر السـبعينات وأوائـل الثمانينات ، وبذلك اضطرت كثير من "مؤسسات الادخار والإقراض لدفع سعر فائدة على الودائع أعلى من الذي كانوا يحصلون عليه من قروض الرهن العقاري ذات معدل الفائدة الثابت.

ومـن ثـم إذا اضـطرت مؤسسـات الادخـار والإقـراض لبيـع قـروض الـرهن العقـاري التـي بحوزتها ، والتي تحقق عائداً ، على سبيل المثال 5% كي تسدد فائدة علي الودائع كانت تحقق عائداً في الوقت الرهن ، على سبيل المثال 10 % فإنها سوف تضطر إلى خصم أصولها من قروض الرهن العقاري بشدة. (لأن معدل الفائدة في السوق الحالي هو 10 % بدلا من 5% عندما نشأت قروضهم للرهن العقاري).

وبالتالي أظهرت أزمة مؤسسات الادخار والإقراض أنه في بعض الحالات ، فإن "القيمة الحالية " لأصول مؤسسات الادخار والإقراض كانت أقل من قيمة التزاماتها ، وبالتالي كانت هذه المؤسسات معسرة اقتصاديا ، ومع ذلك فإن هذه الخسائر لم تنعكس في قوائمها المالية بسبب استخدام نموذج محاسبة التكلفة التاريخية ، بالإضافة إلي تأثير انخفاض الشفافية الذي يكتنف مدي قدرة هذه المؤسسات علي سداد التزاماتها.

وهـذا بـدوره خلـق مشـكلة المخـاطر الأخلاقيـة ، حيـث جعـل ذلـك إذا أرادت المؤسسـات المتعسرة اقتصاديا أن تكون متحفزة لقبول المزيد من الاستثمارات الخطرة ، (على سبيل المثال الاسـتثمارات العقاريـة التجاريـة) علـى أمـل أن يتمكنـوا بتلـك التجـارة مـن الخـروج مـن وضـعهم الاقتصادي الراهن المتعسر.

وتمكن أيضا القوائم المالية المستندة إلي التكلفة التاريخية للمؤسسات المالية أن تشارك في ممارسـات المتـاجرة بالمكاسـب. فمـع زيـادة تقلـب أسـعار الفائـدة فـي الثمانينـات استحوذت المؤسسات المالية على أصول أو التزامات ذات قيمة سوقية حالية تختلف اختلافا ملحوظا عن قيم التكلفة التاريخية التي تظهر في قوائمها المالية. في هذه الحالة يمكن للإدارة انتهاز الفرصة لبيع أصول أو تسوية التزامات ، من أجل تحقيق مكاسب أو(الخسائر) في فترات محاسبية معينة. وهو ما أعطي الإدارة أداة قوية للتأثير علي قائمة الدخل بالإضافة إلى ذلك ، بالنسبة

للمؤسسات المالية ذات رؤوس الأموال القليلة ، خلق ذلك حافزا للإدارة لبيع الأصول ذات الأداء الجيد من أجل تحقيق المكاسب لزيادة رؤوس أموالها ، ولكن مع الاحتفاظ بالأصول ذات الأداء الضعيف (التي كانت تحقق خسائر غير محققة لا تظهر في (قائمة الدخل) بشكل عام ، كشفت أزمة مؤسسات الادخار والإقراض في الثمانينات عن التحديات التي يتعرض لها نموذج محاسبة التكلفة التاريخية في المؤسسات المالية ، لأن القوائم المالية المستندة إلي محاسبة التكلفة التاريخية كانت وراء حجب الخسائر الاقتصادية الكامنة ، وسمحت للمؤسسات المالية المتعسرة اقتصاديا بأن تصبح غير ملحوظة.

ويمكن القول بأن أزمة مؤسسات الادخار والإقراض ، والتي تسببت في انهيار 747 مؤسسة من مؤسسات الادخار والإقراض كانت تدير 400 مليار دولار ، قد لفتت الانتباه إلي ان استخدام مدخل القيمة العادلة من شأنه أن يساعد المنظمين والمستثمرين في اكتشاف المشاكل لدى هذه المؤسسات أولا بأول ، وهو ما يساعد على القيام بتغييرات سريعة في وقت مبكر قبل وقوع أن تزداد تلك المشاكل فعلا ، وهو من شأنه أن يسمح بحل هذه المشاكل بأقل تكلفة مالية ، وقد أدى هذا إلى مطالبات مختلفة في أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات لزيادة استخدام القيمة السوقية العادلة في التنظيم المحاسبي للمؤسسات المالية .

رابعاً – التغيرات التي طرأت على نموذج العمل المصرفي خلال الثمانينات وظهور الأدوات المالية:

شهدت أواخر الثمانينات تغيرات كبيرة طرأت علي نموذج العمل المصرفي وشملت علي سبيل المثال : تحرير أسعار الفائدة من القيود الحكومية خلال هذه الفترة وهو ما أدى إلي حدوث تغيير كبير في استراتيجيات المؤسسات المالية ، وجعل الأوراق المالية التي يتم تداولها بصورة أكثر نشاطا. كما أن أدوات مالية جديدة تم إنشاؤها في استجابة للتغيرات في السوق ، التي شملت : تحرير الأسواق ، والتغيرات في قوانين الضرائب ، والتقلبات في الأسعار ، وغيرها من العوامل.

وقد وفرت التغيرات في بيئة الأعمال خلال الثمانينات ، بالإضافة إلي أزمة الادخار والإقراض الخلفية الكافية لفهم مدى الحاجة للتقدم نحو استخدام محاسبة القيمة العادلة ، لأنه تاريخيا ، لم يكن لدى العديد من المؤسسات المالية استراتيجيات لإدارة مخاطر السوق الديناميكية ، ونادرا ما كانت تباع الاستثمارات قبل تاريخ الاستحقاق.

وتباعا لمثل هذه التغيرات الجديدة وظهور الأدوات المالية ، فقد تم تطوير معايير المحاسبة المالية في الولايات المتحدة ، على سبيل المثال ، صدر المعيار رقم 52 بعنوان "ترجمة العملات الأجنبية " في العام 1981 وهو يتطلب استخدام محاسبة القيمة العادلة في قائمة الدخل بالنسبة لعقود معينة بالعملات الأجنبية ، والمعيار رقم 80 بعنوان "المحاسبة عن العقود الآجلة " والذي صدر في عام 1984 والذي يتطلب استخدام محاسبة القيمة العادلة في قائمة الدخل عن العقود الاجلة التي لا تخضع لمحاسبة التحوط .

وقد اعترف مجلس معايير المحاسبة المالية FASB بالحاجة للتقدم نحو استخدام محاسبة القيمة العادلة وتطوير متطلبات الإفصاح والمحاسبة بالنسبة لجميع فئات الأدوات المالية. ولذلك فقد تم إضافة مشروع أوسع نطاقا إلى جدول أعمال مجلس معايير المحاسبة المالية FASB في عام 1986 "يهدف إلي معالجة قضايا التقرير المالي الناشئة حديثا والتي كانت تعطى انطباعا بالحاجة لاتخاذ قرارات سريعة ، كرد فعل من جانب المحاسبين علي الابتكارات المالية الجديدة .

وكخطوة مبدئية في معالجة القضايا المحاسبية المتعلقة بالأدوات المالية والتمويل خارج الميزانية ، اهتم مجلس معايير المحاسبة المالية FASB بقضايا الإفصاح ونتج عن ذلك صدور المعيار رقم 105 بعنوان "الإفصاح عن معلومات حول الأدوات المالية " والمخاطر خارج الميزانية ، مع التركيز علي مخاطر الائتمان في مارس 1990 ، المعيار رقم 107 بعنوان "الإفصاح عن القيمة العادلة للأدوات المالية " في ديسمبر 1991.

كما واصل مجلس معايير المحاسبة المالية FASB العمل على معالجة قضايا محاسبية مثل : عدم التناسق في المعايير المحاسبية ، وإدراك مدى الحاجة لتعظيم ملاءمة معلومات القيمة العادلة ، والحد من ممارسات المتاجرة بالمكاسب ، والنتائج غير العادلة والناتجة عن اتباع

أسلوب "التكلفة أو محاسبة القيمة العادلة أيهما أقل ". وقد أدى هذا العمل إلى إصدار المعيار رقم 115 بعنوان "الإفصاح عن بعض الاستثمارات في أوراق الدين وحقوق الملكية " في العام 1993 ، والذي يتطلب من الشركات تصنيف استثماراتها في الأوراق المالية إلي "استثمارات محتفظ بها لغرض المتاجرة " أو "استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق " أو "استثمارات متاحة للبيع " ، مع تطبيق نماذج محاسبية مختلفة عن كل تصنيف.

كما أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية FASB في يونيو 1997 المعيار رقم 130 بعنوان "الإفصاح عن بنود الدخل الشامل الأخرى ". وقد صدر هذا المعيار ردا على مخاوف مستخدمي القوائم المالية من أن التغيرات غير المحققة في قيم بعض الأصول والالتزامات يجري تسجيلها مباشرة في بند منفصل في حقوق الملكية ، متجاوزا بذلك تسجيلها في قائمة الدخل.

وفي محاولة لتحسين شفافية وظهور مثل هذه البنود ، يتطلب المعيار 130 أن يتم إدراج بنود المكاسب والخسائر غير المحققة في الأوراق المالية المتاحة للبيع في بند واحد منفصل ضمن بنود حقوق الملكية ، مع ظهور هذا البند مثل بنود البيانات المالية الأخرى التي تظهر في المجموعة الكاملة من القوائم المالية.

خامسا- التوسع في استخدام المشتقات المالية في التسعينات:

لم يكن نموذج محاسبة التكلفة التاريخية مناسبا تماما للتصدي لتطور وانتشار المشتقات المالية. لأنه غالبا ما تستلزم المشتقات المالية استثمارات أولية قليلة أو معدومة ، ولكن نظرا لطبيعة الاستدانة من خلال هذه المشتقات المالية ، فإن التغيرات اللاحقة في قيمتها يمكن أن تكون مفاجئة ومثيرة. كما أن نموذج محاسبة التكلفة التاريخية لم يكن مناسبا لتحديد المخاطر المصاحبة وعدم اليقين أو التغيرات اللاحقة في قيمة المشتقات المالية.

وكنتيجة لزيادة استخدام المشتقات المالية ، وانعدام الشفافية حول قيمها ، والخسائر الكبيرة التي تكبدتها مختلف الشركات نتيجة لاستثماراتها في المشتقات المالية ،إصدار مجلس معايير المحاسبة المالية FASB المعيار رقم 133 بعنوان "المحاسبة عن الادوات المالية المشتقة وأنشطة التحوط " في يونيو 1998 ويتطلب المعيار 133 أن تتم المحاسبة عن أدوات المشتقات

المالية بالقيمة العادلة في الميزانية العمومية (مع استثناءات بسيطة). علي أن تسجل التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المالية في قائمة الدخل ما لم تكن تلك المشتقات المالية مؤهلة لمعالجة محاسبية خاصة تعرف "بمحاسبة التحوط ".

ومع تطور معايير المحاسبة المالية في الولايات المتحدة ظهرت سلسلة من المعايير التي تخص محاسبة القيمة العادلة[12]، لقد مرّت القيمة العادلة بمراحل زمنية يمكن تلخيصها كما في الجدول رقم (1.2) التالي :-

جدول رقم (1.2) يوضح المراحل التاريخية التي تخص القيمة العادلة

السنة	الإصدار المحاسبي		الملاحظة والتعليق
	رقمه	موضوعه	
1953	ARB 43	إعادة تصوير ومراجعة مجلة الأبحاث المحاسبية	وردت 20 مرة
1970	APB 16	اندماج الأعمال	
1975	APB 29	المحاسبة عن العمليات غير النقدية	
1975	SFAS 12	المحاسبة عن بعض الأوراق المالية السوقية	تم تبني المفهوم
1976	SFAS 13	المحاسبة عن الإيجارات	تم تبني المفهوم
1982	IAS 18	تحقق الإيراد	
1983	IAS 20	المحاسبة عن المنح الحكومية والإفصاح عن المساعدات الحكومية	
1985	IAS 25	المحاسبة عن الاستثمارات	
1991	FAS 107	الإفصاح عن القيمة العادلة للأدوات المالية	نقطة التحول باستخدام المفهوم وصدر منها النسخة FAS 107-1 وتضمنت زيادة تكرار الإفصاح عن القيمة العادلة من خلال وجوب الإفصاح في التقارير المالية المؤقتة لشركات التجارة العامة.
1995	IAS 32	الأدوات المالية : الإفصاح والعرض	
1999	IAS 39	الأدوات المالية : الاعتراف والقياس	
2000	SFAC 7	استخدام التدفقات النقدية والقيمة الحالية في القياس المحاسبي	

[12] الخضر العروس ، (المعلومات المالية وفقا لمحاسبة القيمة العادلة بين النظري والتطبيق) رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة عمار ثلجي بالاغواط ، الجزائر ، 2013 ، ص11.

	FAS 133	المحاسبة عن المشتقات وأنشطة التحوط	
	FAS 157	قياس القيمة العادلة	وضعت تعريف وإطار قياس للقيمة العادلة وتوسعت في الإفصاح عن البنود التي تم قياسها بالقيمة العادلة
	FAS 161	الافصاحات عن المشتقات وأنشطة التحوط	
2011	**IFRS 13**	قياس القيمة العادلة	سيصبح ساري المفعول اعتبارا من 1/1/2013 ويشجع التطبيق المبكر
حاليا وردت القيمة العادلة في معظم إصدارات مجلس IASB ومجلس FASB			

المصدر : خالد الجعارات ، محمود الطبري : مخاطر القياس المحاسبي وانعكاسها في القوائم المالية إبّان الأزمة المالية العالمية (العراق : مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، العدد 34 ، 2013) ص243.

3.1.2 توجه الفكر المحاسبي نحو القيمة العادلة وقياسها :

ظهر استخدام التكلفة التاريخية منذ فترة زمنية تجاوزت العقود حيث اعتبرت مبدأ اساسياً وجوهريا للقياس المحاسبي ، وعلي الرغم من الإيجابيات التي حظيت بها التكلفة التاريخية برز مفهوم القيمة العادلة كأفضل مرشح بديلا عن التكلفة التاريخية ، دعم ذلك ما تتبناه مجموعة من المختصين على استخدام القيمة العادلة ، ولعل أبرزهم مجلس معايير المحاسبة المالية FASB ومجلس معايير المحاسبة الدولية IASB . وعلي الرغم من الإيجابيات التى حظيت بها التكلفة التاريخية باعتبارها تعبر عن واقع فعلي و مؤكد الحدوث في زمن محدد وواضح فى زمن تبادل أي الوقت الذي حدث فيه لا جدال عليه فإنه شئ من الماضي . وقد يتعرض لانحراف شديد او طفيف لحظة اكتسابه أو تملكه فتتناقص مصداقيته بعد امتلاكه وحدوث المعاملة رغم رضاء الطرفين وحدوثها في ظروف سليمة .

واستنادا علي ذلك فقد اتسمت التكلفة التاريخية ببعض السلبيات خاصة وأن أوضاع السوق والظروف الاقتصادية المصاحبة اتخذت من ديمومة التغير والحركات الديناميكية مبدأ لها . فالوحدات النقدية وقيمها غير ثابتة ، بل هى متغيرة كذلك القوة الشرائية لهذه الوحدات النقدية نتاجاً لتغير الظروف والمعطيات التي تفرضها أحوال السوق والمتعاملين فيه . وبناء علي ذلك ظهرت الحاجة لإيجاد بديل أفضل ، فبحثت كل من الهيئات المحاسبية الدولية والمحلية عن هذا

البديل ووجدت ما تتم تسميته بالقيمة العادلة الخيار الأفضل ، ليغطي كافة الثغرات والنواقص المترتبة عن التكلفة التاريخية في معالجة الأدوات المالية و مشتقاتها ، واعتبر مفهوم القيمة العادلة الأساس والمقياس الأكثر دقة للإفصاح عند الحاجة إلى المعالجة المحاسبية للعمليات المالية . ولقد أكد عليها فيما بعد معايير إعداد التقارير المالية International Financial Reporting Standards (IFRS) أن أبرز انتقادات القيمة العادلة الأثر الذي يقوم به القياس الدوري والمنتظم لتحركات السوق فيما يخص أصول والتزامات الشركة . وهذا بدوره سيقود إلى إحداث بعض التقلبات علي الدخل ، وهذا ما سيترتب عليه تغيرات عديدة علي بنود القوائم المالية . ودفاعا عن ذلك فقد أكد أنصار استخدام القيمة العادلة من المتخصصين "أن التغير يمكن أن يكون ثمنا لثقة المستثمر ، وبالنسبة لموثوقية القيمة العادلة مقارنة مع محاسبة التكلفة التاريخية فإنها تكون موثوقاً بها وملائمة في اليوم الذي تسجل فيه [13].

جاء استحداث مبدأ القيمة العادلة لمواجهة القصور في التكلفة التاريخية التي لم تستطع التعبير عن المركز المالي للوحدة بشكل يمكن الوثوق فيه ، كما أنه بالنظر إلى ما فرضته التوسعات الكبيرة في الاستثمارات على وظيفة المحاسبة حول ضرورة وقوف المستثمرين وحملة الأسهم على حقيقة المركز الحالي الحقيقي للوحدة الاقتصادية ، وما يطرأ على أموالهم من تغيرات ، فقد أصبحت المحاسبة التقليدية المبنية على أساس التكلفة التاريخية غير قادرة على الوفاء بتلك المتطلبات ، الأمر الذي يعزز التحول نحو القيمة العادلة [14].

هذا ولا يوجد من الناحية النظرية اتفاق بين المحاسبين والمهنيين والمنظمات المهنية والباحثين على مفهوم أو تفسير محدد للقيمة العادلة ، أو طريقة محددة لتقديرها بسبب تعدد العوامل المؤثرة في القيمة العادلة للأداة المالية ، إضافة إلى تأثيرها على خصائص المعلومات المحاسبية اللازمة في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية [15].

---

[13] رضا إبراهيم صالح :أثر توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة على الخصائص النوعيةٌ للمعلومات المحاسبيةٌ في ظل الأزمة المالية العالمية (مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية،ع2،جامعة الإسكندرية، 2009) ص2.

[14] خالد عبد الرحمن جمعة يونس (أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية على عوائد الأسهم) رسالة ماجستير غير منشورة ،الجامعة الإسلامية غزة ٢٠١١ ، ص 22 .

[15] أحمد حلمي جمعة ، مؤيد راضي خنفر "المدقق الخارجي وتقديرات القيمة العادلة (دراسة تحليلية استطلاعية في مكاتب التدقيق الاردنية الكبري،المجلة الأردنية في إدارة الأعمال ،المجلد 3،العدد4 ،2007) ص9 .

أفرزت محاولات الخروج عن محاسبة التكلفة التاريخية العديد من أسس القياس الأخرى ، وتعددت مرادفات القيمة العادلة بتعدد آراء ووجهات النظر المرتبطة بالتكيف المفاهيمي لمنهج القيمة العادلة كمحاسبة المستوى العام للأسعار ، والتكلفة الجارية ، والتكلفة الاستبدالية ، وصافي القيمة القابلة للتحقق ، والقيمة السوقية وغيرها ، وتباينت الآراء ووجهات النظر حول هذه الأسس وكيفية تطبيقها وإمكانية تحديدها والمفاضلة بينها ، ولكن محاولات البحث في ضرورة أن تعكس القوائم المالية حقيقة الوضع المالي ونتائج الأداء للمنشأة وأن توفر المعلومات المحاسبية الملائمة والموثوقية لمستخدمي هذه القوائم استمرت وصولاً لمحاسبة القيمة العادلة ، كل ذلك أدى إلى جمع وتوحيد أسس القياس الأخرى غير التكلفة التاريخية ، وما تتضمنه هذه الأسس من مفاهيم وأهداف في أساس قياس واحد ، في محاولة لمعالجة نقاط الضعف والانتقادات الموجهة للمحاسبة التقليدية على أساس التكلفة التاريخية ، وأطلق على هذا الأساس "القيمة العادلة ، ليطبق جنباً إلى جنب مع أساس التكلفة التاريخية ، بل إنه يقدم في التطبيق حيثما توفرت الشروط والظروف المناسبة لذلك تحقيقاً لأفضل الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ، وخاصة ما يتعلق بخاصيتي الملاءمة و الموثوقية [16] .

طرق قياس القيمة العادلة :

يعتبر القياس المحاسبي إحدى وظائف المحاسبة المالية الأساسية ، وذلك لأهميته الكبيرة نحو التوافق المحاسبي ، حيث ينطوي على تحديد القيم المتعلقة بكل العناصر التي تشملها القوائم المالية. وعرض هذه القوائم المالية بمعلومات ذات مصداقية وموضوعية وشفافية.

وفي ظل الأسواق المتغيرة والمتقلبة فإن مقاييس القيمة العادلة توفر وتقدم كثيراً من الشفافية مقارنة بمقاييس التكلفة التاريخية ، وبالإضافة إلى ملاءمة القيمة العادلة للقياس في ظل الظروف الاقتصادية والمالية المتغيرة والمتقلبة ، فإن الموثوقية تكون مهمة أيضا قبل الملاءمة،

[16] تأمر مزيد ، (متطلبات تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية في المصارف وأثرها على جودة المعلومات المحاسبية) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، علوم لاقتصادية ، جامعة دمشق ، 2011 ، ص35

لأن المعلومات الملائمة والتى تتسم بعدم الاعتمادية تصبح بلا فائدة لأي مستخدم أي في بعض الأحيان تكون المعلومات ملائمة لكن لا يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات [17] .

كما توجد طرق لقياس القيمة العادلة متعددة تعبر عن أسلوب قياس القيمة العادلة ويمكن استخدامها تحت مفاهيم مختلفة ، وبالرغم من أنها تختلف في طرق الاحتساب لكنها تتشابه في المخرجات ، ومن أهمها ما يلي :-

1.1.3 تكلفة الاستبدال:

وهى "تتمثل في ذلك المقدار من النقدية (أو ما يعادلها) الذي يمكن أن تتحمله المؤسسة لو أنها قامت بإعادة شراء ما تمتلكه من أصول في الوقت الحالي ، أو قامت بإعادة تصنيع أصول (آلات أو مخزون سلعي) أنتجتها ذاتيا .أما ما يتعلق بقياس الالتزامات فتمثل ما يمكن أن يتوفر للمؤسسة من نقدية (أو ما يعادلها) في حالة تحملها بهذا الالتزام في الوقت الحالي "[18].

كما عرفت " بأنها تلك التي يتم احتسابها عادة من تكلفة الامتلاك الحالية لأصل مشابه كان جديداً أو مستعملاً أو له طاقة إنتاجية أو إمكانية خدمة معادلة " [19].

والمشكلة الرئيسية في هذا الأسلوب تنحصر في كيفية تحديد قيم التكلفة الاستبدالية للأصول ، وخصوصاً الأصول التشغيلية مثل المعدات العينية ، فقد تلجأ المؤسسة وفي ظل غياب سوق جاهز لها إلى تقييمها بشكل شخصي ، وبالتالي يكون التقييم عرضة لعوامل تلاعب كثيرة لا تكسبه الثقة المناسبة من قبل مستخدمي القوائم المالية [20] .

---

(17) البشير علي البوسيفي ، (دور مدقق الحسابات الخارجي فى الأردن ومسؤولياته تجاه جودة قياسات القيمة العادلة) رسالة الدكتوراه غير مشورة ، جامعة العلوم الإسلامية العالمية الأردن ، 2014 ، ص24 .

(18) رضوان حلوة حنان ، مدخل النظرية المحاسبية ، الاطار الفكري – التطبيقات العلمية ط2 (دار وائل للنشر والتوزيع :2009) ص 167-168 .

(19) ظاهر القشي:السياسة المتبعة في تصنيف الأوراق المالية وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم"39" في الشركات المساهمة الأردنية (القاهرة:مجلة العربية للإدارة ،مجلد 28،ع2، 2008) ص 5.

(20)حازم الخطيب، ظاهر القشي: توجه معايير المحاسبة نحو القيم العادلة والدخل الاقتصادي وأثر ذلك على الاقتصاد(الأردن:مجلة الزيتونة للدراسات والبحوث العلمية، جامعة الزيتونة الاردنية،المجلد2،ع2004،2) ص18.

2.1.3 القيمة السوقية الجارية :

"تتمثل في ذلك العدد من النقدية (أو ما يعادله) التي يمكن أن تحصل عليها الشركة فيما لو قامت ببيع ما هو متوافر لديها من موجودات في الوقت الحالي ، ويفترض أن تعكس هذه القيمة ظروف السوق السائدة وقت التغيير .

كما عرفت بأنها القيمة الخارجة أي سعر البيع الذي يمثل مقدار النقدية (أو ما يعادله) الذي يمكن أن تحصل عليه الشركة لو أنها قامت ببيع ما هو متوفر لديها من موجودات في الوقت الحالي وبطريقة عادية وليس التخلص منها عن طريق التصفية "[21].

3.1.3 صافي القيمة الحالية القابلة للتحقق:

وهي "تمثل قيمة النقدية (أو السعر النقدي المعادل) التي يمكن أن تحصل عليه المؤسسة في حالة بيع الأصل حاليا (في حالة الأصول) أو التي كانت ستدفعها المؤسسة لسداد الخصوم حاليا (في حالة الخصوم) " [22].

و" تمثل النقدية الصافية التي ينتظر الحصول عليها أو سدادها بعد خصم التكاليف اللازمة لتحويل أحد الموجودات أو أحد المطلوبات إلى نقدية ، وتمثل صافي القيمة القابلة للتحقيق بشكل عام ، صافي سعر البيع الجاري الأصلي. كما عرفت أيضا بأنها سعر البيع المقدر أثناء سير العمل – (التكاليف المقدرة للإنجاز + التكاليف المقدرة لإنجاز البيع). [23]

4.1.3 القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة:

وتقوم على تقدير التدفقات المستقبلية حسب الفترات الزمنية باستخدام معدل الخصم المناسب . وتعتبر هذه الطريقة هي الأساس في إثبات عناصر البنود المدينة والدائنة طويلة الأجل ،

---

[21] علي طاهر محمد أبوجلالة : مرجع سبق ذكره ، ص 41.

[22] امين السيد احمد لطفي ، نظرية المحاسبة – منظور التوافق الدولي (الدار الجامعية : 2006) ص 480.

[23] حازم الخطيب : ظاهر القشي : مرجع سبق ذكره ، ص 6 .

باستخدام معامل الخصم الذي يمثل معدل الفائدة في تاريخ القياس الذي يشير إليه الاقتصاديون بتكلفة الفرصة البديلة ، ويتضمن معدل الفائدة الخالي من المخاطر ، بالإضافة إلى علاوة المخاطر اللازمة للبنود التي يتم قياسها. وبنفس الطريقة يمكن من الناحية النظرية تقدير صافي القيمة الحالية المتحصلات المستقبلية التي تنسب للأصل أو لمجموعة الموجودات مخصومة بشكل مناسب إلا أنه قد يصعب عملياً تحديد مساهمة كل أصل في توليد التدفقات النقدية ، وبذلك فقد يصعب تجميع كامل التدفقات من أجل التوصل إلى القيمة الحالية للمنشأة. [24].

[24] ظاهر القشي : مرجع سبق ذكره ، ص 6.

المبحث الثاني :- أبعاد معايير القيمة العادلة

1.2.2 أهداف إصدار معايير القيمة العادلة :

يهدف مفهوم القيمة العادلة إلى عدد من الأهداف ، وأهدافها تتلخص فيما يلي[25]: -

أ- إظهار بنود الحسابات المختلفة بالقيمة الأقرب إلى الواقع في تاريخ إعداد قائمة المركز المالي ، بحيث يعترف بالدخل إما بعد الحفاظ على القوة الشرائية العامة لحقوق المساهمين في المنشاة أو بعد الحفاظ على الطاقة التشغيلية للمنشاة ، وإن مفهوم القيمة العادلة يكون مبنيًا على أساس أن المنشأة مستمرة في أعمالها لأجل غير محدود ، وبالتالي فالقيمة العادلة لا تمثل المبلغ الذي سوف تتسلمه أو تدفعه المنشأة في عملية إجبارية أو تصفية غير اختيارية أو اضطرار للبيع .

ب- بتمكين المنشأة من قياس أدواتها المالية بالقيمة العادلة لعدد من العمليات الداخلية من أجل :-

1- صنع القرارات الاستثمارية والتجارية المناسبة.

2- إدارة وقياس المخاطر.

3- تحديد كمية رأس المال الذي يجب تكريسه لخطوط الأعمال المتنوعة.

4- حساب التعويضات.

توجد أهداف أخرى لتطبيق القيمة العادلة من قبل الشركات ، مثل: [26]:-

أ- اضفاء الشفافية على البيانات المالية الصادرة عن الشركات.

ب- التوجه إلى علاج أي قصور ناتج عن تطبيق مفهوم التكلفة التاريخية.

ت- توفير معلومات مالية مفيدة لصناع القرار سواء أكانوا داخل الشركة أم خارجها.

---

[25] ظاهر القشي : مرجع سبق ذكره ، ص 4 .

[26] أحمد عزت محمد أبو شملة ، (دور محاسبة القيمة العادلة في ترشيد القرارات الاستثمارية) رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة جدار الأردن ، 2010 ، ص 36.

2.2.2 أهمية معايير القيمة العادلة:

وتبرز أهمية القيمة العادلة في النقاط التالية[27]:-

1- تعكس القيمة العادلة تقديرات الأسواق للأوضاع الاقتصادية السائدة تماما كما تعكس التغيرات في القيمة العادلة الآثار الناجمة عن التغيرات الاقتصادية عند حدوثها ، وذلك لأن القيمة العادلة تحدد عادة في سوق مفتوح ومنافس يعكس الحقائق الاقتصادية ، وهذا لا يتأتى مع الأسواق المالية حديثة العهد ، وكذلك الاقتصاديات الموجهة حيث سيطرة الدولة علي جل هذه القطاعات .

2- إن محاسبة القيمة العادلة لا تتناول فقط تسجيل اقتناء الموجودات بل تبحث في أبعد من ذلك ، وهي المخاطر المالية الناجمة عن الاحتفاظ بها وهي مخاطر اقتصادية ناشئة عن التقلبات في القيمة السوقية .

3- إن المستثمرين يتطلعون إلى المعلومات المالية من منظور استثمار عالمي واسع ، ولهذا السبب كان من المهم استخدام معايير محاسبية متعارف عليها دوليا في إعدادها . وحيث إن الأسواق المالية تعتبر آلية مهمة في تطوير الاقتصاد الوطني فإنه يمكن الوقوف على أهمية العلاقات المتداخلة بين محاسبة القيمة العادلة والأسواق المالية .

4- تؤدي محاسبة القيمة العادلة دورا في تدعيم الشفافية في الاقتصاد من خلال تحديد متطلبات ضرورية للإفصاح والعرض للمعلومات المالية تماما ، كما تضع متطلبات محددة للاعتراف والقياس للمعلومات المالية .

للقيمة العادلة أهمية كبيرة منها ما يلي[28] :

1- إن القياس على أساس القيمة العادلة يجعل معلومات القوائم المالية أكثر ملاءمة وفاعلية للمقارنة مع أساس التكلفة التاريخية.

([27]) صفوان قصي عبد الحليم ، أسماء عبد الكاظم عبد علي: دليل إرشادي لتدقيق القيمة العادلة عن الموجودات غير المتداولة في ظل معيار الإبلاغ المالي العالمي IFRS 13 (العراق : مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية ، المجلد 3 ، العدد 6 ، جامعة بغداد ، كلية الإدارة والاقتصاد ، 2013) ص 5.

([28]) محمد علي عبدالله أبكر، صالح حامد محمد علي : تحليل مدى إدراك المصارف السودانية لأهمية المحاسبة عن القيمة العادلة "بحث ميداني على المصارف السودانية "(السودان ، مجلة الدراسات العليا ، كلية الدراسات العليا ، جامعة النيلين ، مجلد 3 ، ع 11 ، 2015) ص 257 .

2- إن معلومات القيمة العادلة تؤدي إلى الارتقاء بالمحتوى الإعلامي للقوائم المالية وزيادة جودة المعلومات المحاسبية بالإضافة إلى توفيرها لأساس محايد لتقييم كفاءة الإدارة.

3- إن قياس الأدوات المالية بالقيمة العادلة ينتج معلومات أكثر ملاءمة وذات قوة تغيرية أكثر مقارنة بقياسها بالتكلفة التاريخية.

4- إن القياس والإفصاح على أساس القيمة العادلة يساعد الوحدات الاقتصادية على التخصيص الأمثل لمواردها والمحافظة عليها.

3.2.2 الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ظل القيمة العادلة

إن الخصائص النوعية للمعلومات هي : " صفات تجعل المعلومات المعروضة في البيانات المالية مفيدة للمستخدمين "[29]. وبحسب ما جاء في إطار مجلس معايير المحاسبة الدولية فإن الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية هي السمات التي تجعل من المعلومات المقدمة في البيانات المالية مفيدة للمستخدمين. ووفقاً لما ورد في هذا الإطار فإن الخصائص النوعية الرئيسية للمعلومات المحاسبية هي :-

1- الملاءمة . **2 –** الموثوقية .

أما الخصائص الداعمة للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية هي :-

1- القابلية للفهم . 2- القابلية للمقارنة .

3- القابلية للتحقق . 4- التوقيت المناسب .

"إن تحديد أهداف التقارير المالية ، هو نقطة البداية في تطبيق منهج فائدة المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات المستفيدين الخارجيين الرئيسيين ، أي أن المعلومات الجيدة هي تلك المعلومات الأكثر فائدة في مجال ترشيد القرارات. ويقصد بمفاهيم جودة المعلومات تلك الخصائص التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية

([29]) محمد ابو نصار : جمعة حميدات : مرجع سبق ذكره ، ص 7 .

المفيدة. هذه الخصائص تكون ذات فائدة كبيرة لكل من المسئولين عن وضع المعايير المناسبة والمسئولين عن إعداد التقارير المالية في تقييم نوعية المعلومات التي تنتج عن تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية البديلة [30].

مدى تحقق الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ظل تطبيق القيمة العادلة:

تتمتع المعلومات المحاسبية المعدة وفقًا لمنهج القيمة العادلة بخصائص مهمة كونها تستند إلى مفهوم المحاسبة المعاصرة المستمرة التي تبحث في الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ، وتحقق مصالح مستخدمي المعلومات المحاسبية على اختلاف فئاتهم . أما بخصوص المزايا المفاهيمية لمنهج القيمة العادلة يعتبر الخاصة الأكثر ملاءمة للقياس ، لأنها تعكس الجوهر الاقتصادي الحقيقي لأي منشأة وخاصة المالية منها ، وإن إجراء عملية المفاضلة بين منهجي التكلفة التاريخية والقيمة العادلة يستوجب المفاضلة بين خاصتي الملاءمة والموثوقية لأنهما من أبرز الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية [31].

1- خاصية الملاءمة:

وتعني مقدرة المعلومات المحاسبية على مساعدة مستخدميها في الاعتماد عليها في الوقت المناسب لإمكانية التنبؤ بالنتائج المتوقعة ، وربط الأحداث الماضية بالأحداث الحاضرة والمستقبلية ، وتعزيز التوقعات الحالية ، وترتيب الأولويات.

وفي النتيجة لا بد وأن تؤدي المعلومات المحاسبية الملائمة إلى تغيير درجة التأكد وتقويتها ولا يمكن أن تكون المعلومات الملائمة إلا إذا توافرت فيها الخصائص الفرعية التالية :-

أ- القدرة على التنبؤ بالمستقبل.

ب- التزامن والتوقيت الملائم.

ت- القدرة على التقييم الارتدادي والتغذية العكسية.

---

[30] رضا إبراهيم صالح : مرجع سبق ذكره ، ص27 .

[31] فيصل شعبان أحمد ، (محاسبة القيمة لعقود المشتقات المالية والتوريق وآفاق تطبيقها في سورية) رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة حلب ، 2012 ، ص 26.

ويفضل مجلس معايير المحاسبة المالية FASB التحول نحو تبني منهج القيمة العادلة للمؤسسات المالية المدرجة في البورصة ، لأن معلومات القيمة العادلة هي أكثر البيانات مناسبة وتميزًا.

كما أن فائدة المعلومة وأهميتها تتناقص بمرور الزمن لذلك أصبح التوجه إلى ملاءمة المعلومات أكثر من موثوقيتها.

حيث إن المعلومات المحاسبية مهما كانت صحيحة وموثوقاً بها تصبح عديمة الجدوى وعقيمة الفائدة إذا لم تصل لمستخدميها في الوقت المناسب وعند الحاجة إليها ، لكي تسهم في تغيير منحى القرار أو تعزيزه.

2- خاصية الموثوقية :

وتعني مدى أمانة المعلومات المحاسبية وإمكانية الاعتماد عليها والتحقق منها وأنها تجمع كل صفات الصدق والدقة والصحة .

وتتكون هذه الخاصية من ثلاث خصائص فرعية هي :-

أ- **الصدق في التعبير** : عن الظواهر وصدق تمثيل الشكل والجوهر الأمر الذي يتطلب الإفصاح عن معامل الخطأ الذي يصاحب الأرقام المحاسبية وبيان التوزيعات الاحتمالية للقيم الواردة في القوائم المالية ، وتجنب التحيز في عملية القياس أو من قبل القائم بعملية القياس بقصد أو بدون قصد.

ب- **الموضوعية** : وتعني إمكانية التثبت من المعلومات المحاسبية والتحقق من سلامتها لتزويد مستخدمي القوائم والمعلومات المحاسبية بدرجة عالية من التأكد والتحقق من المقاييس ذاتها.

ت- **حيادية المعلومات** : وخلوها من التحيز بما يخدم خاصية القابلية للمقارنة وما تتطلبه من الاتساق والثبات في تطبيق نفس الإجراءات والسياسات المحاسبية لتوفير إمكانية المقارنة للمعلومات المحاسبية للمشروع مع معلومات محاسبية

لمشـروعات مماثلـة بهـدف تزويـد المسـتخدمين بصـورة واضـحة عـن نشـاط المنشـأة ووصـفها بـين المنشـآت إضـافة إلـى التعـرف علـى اتجاهـات نمـو المنشـأة ومـدى تحقيـق أهـدافها ، وتعتبـر هـذه الخاصـية الفرعيـة متلازمـة ومتداخلـة مـع خاصـتي الملاءمـة والموثوقية.

إن العلاقة بين محاسبة القيمة العادلة وجودة التقارير من خلال عرض علاقة محاسبة القيمة العادلة بأهم خصائص جودة المعلومات المحاسبية الواجب توافرها في التقارير المالية كما يتضح من الجدول رقم(2.2) التالي :-

جدول رقم (2.2) علاقة القيمة العادلة بأهم خصائص جودة المعلومات المحاسبية

الخصائص	القيمة العادلة
الملاءمة	**1-** يقصد بها ملاءمة المعلومات للتوقيت المناسب أو التنبؤ بالمستقبل أو التقييم الارتدادي وإمكانية التحقق من التوقعات. **2-** تطبق معلومات القيمة العادلة بشكل أوسع في النشاط التجاري لتحديد الوضع المالي للمشروع وفي اتخاذ قرارات حول أدوات مالية منفردة ، كما أنها ملاءمة للعديد من القرارات المتخذة من قبل مستخدمي المعلومات المالية فهي تعكس تقدير الأسواق المالية للقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة لهذه الأدوات. **3-** عدم ملاءمة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية في ظل التضخم إذا كانت معدة وفقا لأساس التكلفة التاريخية ، ويُعد هذا الأساس غير صالح ولذلك يتم التوجه إلى القيمة العادلة حيث يتم الاستعانة بطرق تتضمن تعديلا يعكس آثار التضخم وتأخذ في الحسبان التغير في المستوى العام للأسعار.
الموثوقية	**1-** يقصد بها نوعية المعلومات المحاسبية التي يجب أن تتوافر فيها ثلاث سمات هي القابلية لتحقق والصدق والحياد. **2-** وبمطابقة خصائص الموثوقية على المعلومات التي توفرها القيمة العادلة يلاحظ أنها تتحقق بشرط توافر مقومات الأسواق النشطة لكافة العناصر المحاسبية. **3-** وعلى الجانب الآخر يمكن القول أن هناك الكثير من عناصر الأصول والالتزامات ليس لها سوق نشطة الأمر الذي يجعل تقديرات القيمة العادلة ذاتية مما يزيد من عدم دقة التقارير المالية وجودتها ، وتفقد معها الموثوقية بأركانها الثلاثة لاعتمادها على التقدير الشخصي.
الثبات	**1-** يقصد بها تطبيق المؤسسة نفس المعالجات المحاسبية على نفس الحدث من فترة إلى أخرى ، وهذا إذا ثبت أفضليتها وملاءمتها بشرط الإفصاح عن طبيعة ومبررات هذا التغيير وأثره علي القوائم المالية. **2-** وبالتطبيق على محاسبة القيمة العادلة يلاحظ تعدد نماذج أو مداخل تقدير القيمة العادلة للأصول والالتزامات ، فمن تكلفة الإحلال إلى صافي القيمة البيعية ثم القيمة السوقية وصافي القيمة الحالية ، وصافي التدفقات النقدية المستقبلية إلى غير ذلك ، مما يجعل طرق القياس متنوعة ، كما أن تطبيق النموذج المختلط لا يحقق خاصية الثبات.

القابلية للمقارنة	**1**- يقصد بها قابلية المعلومات المحاسبية الخاصة بمؤسسة معينة للمقارنة بمعلومات مماثلة عن مؤسسة أخرى مماثلة الى نفس الفترة المالية أو على مستوى نفس المؤسسة لعدد من الفترات المالية. **2**- ترتبط خاصيتا الثبات والقابلية للمقارنة مع بعضهما ، فهما وجهان لعملة واحدة ، وبما أن المعلومات المحاسبية عن القيمة العادلة تفتقد الثبات فهي بذلك تفقد القابلية للمقارنة ، وذلك بسبب تعدد نماذج تقديرات القيمة العادلة لعناصر الأصول والخصوم ، نتيجة تعدد العوامل المؤثرة في القيمة العادلة للأداة المالية وخاصة عند تعدد أساليب التقييم المستخدمة.

المصدر : سيد عبد الفتاح صالح حسن ، تحليل العلاقة بين محاسبة القيمة العادلة وممارسات المحاسبة الابتكارية وأثرها على جودة التقارير المالية (مصر : مجلة الفكر المحاسبي ، العدد الثاني ، ، كلية التجارة ،عين شمس ، 2009) ص 5.

لقد اتفق أنصار كل من القيمة العادلة والتكلفة التاريخية علي أن صفتي الموثوقية والملاءمة تتسمان بأهمية كبري ، إلا أن أنصار القيمة العادلة يرون في الملاءمة العنصر الأكثر أهمية بينما ذهب الفريق الآخر في صفة الموثوقية ككل الصفة الجوهرية ذات العلاقة بالتكلفة التاريخية . يظل التساؤل الجوهري الذى يحتاج إلى الاجابة الشافية هو متى يجب تطبيق القيمة العادلة وليس كيف يتم تطبيقها ؟

إن العلاقة بين القيمة العادلة والمعلومة المحاسبية والمالية هي علاقة تكاملية باعتبار القياس وفق معيار القيمة العادلة يؤثر بالإيجاب على ملاءمة و موثوقية المعلومة المحاسبية والمالية ؛ أي القيمة العادلة تقوم بتكامل مع المعلومة المحاسبية والمالية لتحقيق خصائصها النوعية وإضفاء الجودة عليها ، وكلما كان التطبيق الدقيق للمقياس المحاسبي وفق القيمة العادلة أثر ذلك في دعم الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية والمالية[32].

مشاكل ومحددات تطبيق الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية[33] :-

1- احتمالات التعارض بين الخصائص الرئيسة للمعلومات المحاسبية (أي الملاءمة والموثوقية). إذ لا يوجد توافق بين ملاءمة المعلومات ودرجة الوثوق بها ، فمثلا قد ترفض معلومة معينة أو تقبل إذا كانت ملائمة ولكنها غير موثوق بها ، أو أنها موثوق بها ولكنها غير ملائمة. فأرقام التكلفة التاريخية تتمتع بدرجة عالية من الثقة لخلوها من التحيز ،

[32] حمدي فلة ، (تأثير استخدام محاسبة القيمة العادلة على المؤشرات المالية في المؤسسة الاقتصادية) رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة بسكرة ،2017، 2016 ، ص33.

[33] حازم الخطيب ، ظاهر القشي : مرجع سبق ذكره ،ص 14.

إلا أن الأرقام التاريخية تتمتع بدرجة منخفضة من الملاءمة لأن تلك الأرقام أقل ارتباطا – أو تمثيلا – للواقع الفعلي.

2- احتمالات التعارض بين الخصائص الفرعية كالتعارض بين التوقيت الملائم والقدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية ، فقد تصل المعلومة في الوقت المناسب ولكنها لا تملك قدرة تنبؤية عالية ، كما في حالة أرقام التكلفة التاريخية. كذلك ، أن السرعة في إعداد المعلومات غالباً ما يكون على حساب درجة الدقة والاكتمال وعدم التأكد.

3- ليست كل المعلومات الملائمة والموثوق بها تعتبر معلومات مفيدة لأنها قد لا تكون ذات أهمية نسبية تذكر. (اختبار مستوى الأهمية) إن البند يعتبر مفيدا وذا أهمية نسبية إذا أدى حذفه أو الإفصاح عنه بطريقة محرفة إلى التأثير على متخذ القرار.

4- كذلك قد تكون تكلفة الحصول على المعلومات أكبر من العائد المتوقع منها. (اختبار التكلفة / العائد) . فالمعلومات التي لا ترتبط ارتباطا وثيقا بأهداف مستخدمي القوائم المالية لا تعتبر معلومات مهمة وليس هناك ما يدعو إلى الإفصاح عنها. إن القاعدة العامة فيما يتعلق باختبار محدد التكلفة والعائد هي أن المعلومات المحاسبية يجب عدم إنتاجها وتوزيعها إلا إذا زادت منفعتها عن كلفتها وإلا فإن الشركة تتكبد خسارة عند الإفصاح عن تلك المعلومة ، وذلك بسبب الإفصاح عن معلومات كلفتها تفوق منفعتها.

5- قد تكون المعلومات المحاسبية ملائمة وموثوق بها إلا أنه تواجه مستخدمها صعوبة فهمها ، وتحليلها واستخدامها في نموذج القرار الذي يواجهه. على الرغم من أن المعلومات ينبغي أن تكون مفهومة ، وصفة الفهم هذه تعكسها خصائص السهولة والوضوح التي تتميز بها المعلومات المنشورة. ولكن هناك عدداً كبيراً من المستخدمين يمتلكون مستويات استيعاب وتعليم مختلفة وكذلك أهداف مختلفة ومتعددة مما يجعل من هذه المهمة صعبة للغاية بالنسبة للمحاسب. لذلك يقع على عاتق المحاسب باعتباره الجهة التي تعد التقارير المالية مهمة التوفيق بين الرغبات والصفات المتعددة والمتباينة لمستخدمي المعلومات المحاسبية التي تحتويها تلك التقارير.

6- بالرغم من أهمية المقارنة في عملية اتخاذ القرار. فإن ما يهتم به مستخدمو المعلومات المحاسبية مقارنة المعلومات الخاصة بشركة معينة مع شركات مشابهة أو منافسة أو مع القطاع الصناعي الذي تنتمي إليه هذه الشركة. إلا أن عملية المقارنة سواء المكانية أو الزمانية قد لا تكون ذات جدوى عندما لا تلتزم الشركات (أو الشركة) بسياسة التماثل أو الاتساق وعدم تغيير الطرق المحاسبية بمجرد الرغبة في التغيير ، وعند تغيير تلك الطرق فإنه من الضروري الإفصاح عن هذا التغيير والآثار المترتبة نتيجة هذا التغيير على الوضع المالي ونتيجة النشاط للشركة ذات العلاقة.

الفصل الثاني

تطبيق معايير القيمة العادلة علي الشركات المدرجة في سوق المال

المبحث الأول : مقومات ومزايا وصعوبات تطبيق القيمة العادلة

المبحث الثاني : تطبيق القيمة العادلة في ظل المعايير الدولية

المبحث الأول : مقومات ومزايا وصعوبات تطبيق القيمة العادلة

1.1.3 مقومات تطبيق القيمة العادلة

للقيمة العادلة انعكاسات إيجابية إذا توفرت لها مقومات عدة من أهمها[1] : -

1- توفر الكفاءات والخبرات المتخصصة في العمل المحاسبي .

2- وجود نظام معلومات محاسبي فعال يوفر المعلومات المحاسبية اللازمة لتطبيق أسلوب القيمة العادلة .

3- توافر أسواق جاهزة لكثير من الأصول والأمور التي تقوم علي معالجتها معايير القيمة العادلة.

4- توافر القوانين والتشريعات التي تسهل تطبيق ما جاء في القيمة العادلة .

2.1.3 مزايا تطبيق القيمة العادلة لدى الشركات المدرجة بسوق المال

جاء استخدام محاسبة القيمة العادلة كبديل أفضل لتلافي أوجه القصور التي يعاني منها مبدأ التكلفة التاريخية وبهدف تحقيق مزايا لمخرجات البيانات ،[2] وهي :-

1- تعكس القيمة العادلة واقع المنشأة الاقتصادي وهي أقرب للتعبير العادل للقوائم المالية عن المركز المالي ونتيجة الأعمال والتدفقات النقدية والتغيرات في حقوق الملكية.

2- اذا تم تقييم الأصول والالتزامات على أساس القيمة العادلة فإنها تعبر عن الدخل الاقتصادي ، حيث يتم أخذ الأسعار السوقية بعين الاعتبار.

3- يتفق تطبيق القيمة العادلة مع مفهوم المحافظة على رأس المال.

4- يوفر هذا المدخل مقياسًا يتميز بالدقة لمفهوم القيمة والربح الاقتصادي للمنشأة.

5- تراعي محاسبة القيمة العادلة تغيرات القوة الشرائية لوحدة النقد.

([1]) حافظ علي البوسيفي : مرجع سبق ذكره ، ص 33.

([2]) جميل حسن النجار : أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على موثوقية وملاءمة معلومات القوائم المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الفلسطينية دراسة تطبيقية من وجهة نظر مدققي الحسابات والمديرين الماليين (الاردن ، المجلة الاردنية في ادارة الاعمال ، المجلد 9 ، ع 3 ، 2013 . ص 469.

6- يعد استخدام معيار القيمة العادلة أكثر ملاءمة لاتخاذ القرارات وإجراء التحليلات المالية وأساسًا أفضل للتنبؤات بنتائج الأعمال والتدفقات النقدية.

7- تساعد المعلومات المبنية على القيمة العادلة في إجراء المقارنات بين المنشآت المتشابهة التي تستخدم القيمة العادلة.

8- تزود القيمة العادلة المستثمرين بوعي ونظرة تنبؤية مستقبلية لقيمة المنشأة.

وهناك مزايا أخرى لاستخدام القيمة العادلة و منها [3] :-

1- تساعد المعلومات المبنية على القيمة العادلة على إجراء المقارنات بين المنشآت المشابهة.

2- إن معلومات القيمة العادلة لها قدرة تنبؤية أكبر لأنها تعكس التأثيرات الاقتصادية الجارية.

3- إن واضعي معايير المحاسبة يدّعون أن التقدم الحديث في التكنولوجيا والخبرة تسمح لكثير من القيم العادلة أن يتم تقديرها بموثوقية باستخدام تقنيات تدمج مبادئ تسعير سوق رأس المال مع المعلومات مع ظروف السوق الجارية.

3.1.3 صعوبات تطبيق القيمة العادلة لدي الشركات المدرجة بسوق المال

رغم المحاولات العديدة من مجلس معايير المحاسبة الدولية لتبني محاسبة القيمة العادلة في إعداد البيانات المالية فإن هنالك العديد من المشاكل التي واجهت عملية تطبيق محاسبة القيمة العادلة ، حيث إن محاسبة القيمة العادلة قد تواجه عملية تطبيقها صعوبات التالية [4]:-

1. محدودية تأهيل الكوادر البشرية وتأهيلها تأهيلا جيدا لفهم وتطبيق المفاهيم الواردة في المعايير المحاسبية الدولية للقيمة العادلة بشكل سليم.
2. الاختلاف في تفسير بعض المعالجات المحاسبية الخاصة بالقيمة العادلة.
3. عدم التطبيق السليم للمعايير المحاسبية الدولية.

---

[3] طارق مصطفى الحطاب : مرجع سبق ذكره ، ص 40 .

[4] أحمد عزت محمد أبو شملة : مرجع سبق ذكره ، ص43.

توجد العديد من الانعكاسات السلبية التي يعكسها تطبيق منهج القيمة العادلة في القياس والاعتراف والإفصاح ومنها ما يأتي[5]:-

1- تكمن المشكلة الأساسية في تقديرات القيمة العادلة في مدى موثوقيتها أي مدى وجود أدلة إثبات بشكل يساعد في تسجيلها في الدفاتر وتدقيقها ، حيث يكتنف تقدير القيمة العادلة إلى اتباع أسس قياس متباينة ، فقد تتعدد في هذه الحالة طرق وأساليب تقدير القيمة العادلة للأصول والالتزامات المالية ، الأمر الذي يجعل البيانات المالية أكثر تقلبا مما هو في الحقيقة في ظل عدم وجود سوق كفء .

2- من أهم السلبيات التكلفة الكبيرة التي ستقع على كاهل الشركة لتطبيق القيمة العادلة ، حيث أن نظام الشركة المحاسبي قد صمم للتعامل مع مدخلات النظام وفقا للتكلفة التاريخية ، ولتمكينه من التعامل معها وفقا للقيمة العادلة يتحتم على إدارة الشركة إعادة برمجة نظامها ، فهل تستطيع الشركات ذات الحجم المتوسط والصغير تحمل تلك التكلفة وضمان بقاء منتجاتها منتجات منافسة مع الشركات الكبيرة .

3- إن محاسبة القيمة العادلة معقدة وذات طرق مختلطة ، منها ما يتعلق برغبة الوحدة الاقتصادية في الاحتفاظ بالاستثمارات ، ومنها ما يتعلق بموضوع تقدير القيمة العادلة نفسها ، فضلا على أن ذلك يتعارض مع مبدأ الثبات في المحاسبة ، أو عدم الاتساق في المعالجة المحاسبية.

4- قد يؤدي اعتماد أساس القيمة العادلة في إعداد القوائم المالية إلى فتح مجال كبير للتلاعب بما يخدم مصالح الإدارة.

---

[5] زيد عائد مردان ،ابراهيم عبد موسى السعيري : القيمة العادلة وتأثير استعمالها في مؤشرات ألأداء المالي في المصارف التجارية ، (مجلة للعلوم الاقتصادية والإدارية ، العدد الخامس والعشرون ، 2008) ص 230.

المبحث الثاني : تطبيق القيمة العادلة في ظل المعايير الدولية

1.2.3 القيمة العادلة في ظل المعايير المحاسبة الدولية

" تعرف المعايير المحاسبية بأنها مقاييس أو نماذج أو مبادئ أساسية تهدف إلى تحديد الأسس السليمة لتحديد وقياس وعرض وإفصاح عن عناصر القوائم المالية وتأثير العمليات والإحداث والظروف على المركز المالي للمؤسسة ونتائج أعمالها [6] .

وتُعرَّف معايير المحاسبة الدولية "على أنّها نماذج أو إرشادات عامة لترشيد وتوجيه الممارسة العملية في مجال المحاسبة والتدقيق ، أو في مراجعة الحسابات ، وقد بدأ الاهتمام الكبير بوضع قواعد وأساسيات محاسبية من قِبل الهيئات المهنية الدولية منذ بداية القرن الماضي ، حيثُ لم يكن قبل ذلك أي وجود لأية قواعد يتم تطبيقها من قِبل هيئات المحاسبين ، وإن وجدت فلم تكن مشتركة يجري تطبيقها في جميع الدول ؛ لذا رأت الكثير من الدول ضرورة وجود تلك القواعد لتنظيم العمليات المحاسبية والمالية. وللمعايير المحاسبة الدولية واحد وأربعون معياراً تم وضعها من قِبل المنظمات المحاسبية [7]، وهي كما في الجدول رقم (1.3)

جدول رقم (1.3) يوضح معايير المحاسبية الدوليةIAS

رقم المعيار	موضوع المعيار	تاريخ صدور المعيار	التفسيرات المتعلقة به	ملاحظات
1	عرض القوائم المالية	1975/1/ 1	SIC 18 SIC 27 SIC 29 IFRIC 17	حل المعيار محل التفسير SIC 18 خلال مراجعة المعيار سنة 2003
2	المخزون	1975/10/ 1	SIC 1 IFRIC 20	حل المعيار محل التفسير SIC 1 خلال مراجعة المعيار سنة 2003
3	القوائم المالية الموحدة	1977/1/1		حل محله المعياراناIAS27 وIAS 28 منذ عام 1989
4	محاسبة الاهلاك			حل محله المعاييرIAS 16 و IAS 22 وIAS 38 التي صدرت وروجعت 1998
5	المعلومات الواجب الإفصاح عنها في القوائم المالية	1977/1/1		حل محله المعيار IAS1 منذ عام 1997
6	المحاسبة عن الاستجابة للتغيرات في الأسعار			حل محله المعيار IAS 15
7	قائمة التدفقات لنقدية	1978/10/1		كانت تسمى القائمة بقائمة التغيرات في المركز المالي لغاية 1992

([6]) سليمان سالم الشحومي ، دليل استرشادي لتطبيق معايير المحاسبة الدولية ، سوق الأوراق المالية الليبي ،(ليبيا : شركة التضامن للوساطة في الاوراق المالية) ص 3

([7]) www.mawdoo3.com تاريخ الزيارة الخميس 15.12.2016الساعة 10:30مساءً

8	السياسات المحاسبية، التغيرات في التقدير المحاسبي ، الأخطاء	1978/2/1	SIC 2 SIC 18	حل المعيار محل التفسيرين SIC 2 SIC 18 خلال مراجعة المعيار سنة 2003
9	المحاسبة عن أنشطة البحث والتطوير			حل محله المعيار IAS 38 منذ عام 1999/7/1
10	الأحداث اللاحقة للفترة الإبلاغية	1980/1/1		كان يسمى الأحداث اللاحقة لتاريخ إعداد الميزانية لغاية 2005
11	عقود البناء	1980/1/1	IFRIC 15 IFRIC 12	سيحل محله المعيارIFRS 15 اعتبارا من 2017/1/1
12	ضرائب الدخل	1979/7/1	SIC 21 SIC 25 IFRIC 7	تم سحب التفسير SIC 21 بعد دمجه في المعيار IAS 12
13	عرض الأصول المتداولة والالتزامات المتداولة			حل محله المعيار IAS1
14	الإبلاغ القطاعي	1983/1/1		حل محله المعيار IFRS8 اعتبارا من 2009/1/1
15	المعلومات التي تعكس آثار تغيرات الأسعار	1978/1/1		تم سحب المعيار خلال المراجعة سنة 2003 اعتبارا من 2005 /1/1
16	الممتلكات ، المنشآت والمعدات	1983/1/1	SIC 6 SIC 14 SIC 23 IFRIC 20	تم دمج التفسيرات SIC 6 SIC 14 SIC 23 في المعيار خلال المراجعة الذي تمت له سنة 2003 وذلك اعتبارا من 1/1/2005
17	الإيجارات	1984/1/1	IFRIC 4 SIC 15 SIC 27	
18	الإيراد	1984/1/1	IFRIC 18 IFRIC 15 IFRIC 13 IFRIC 12 SIC 27 SIC 31	سيحل محله المعيار IFRS 15 اعتبارا من 2017/1/1
19	منافع الموظفين	1985/1/1	IFRIC 14	
20	المحاسبة عن المنح الحكومية والإفصاح عن المساعدات الحكومية	1984/1/1	SIC 10	
21	آثار التغيرات في أسعار صرف العملة الأجنبية	1985/1/1	IFRIC 16 SIC 7 SIC 11 SIC 19 SIC 30	حل المعيار محل التفسيرات SIC 11 SIC 30 SIC 19 خلال مراجعة المعيار سنة 2003
22	اندماج الأعمال	1985/11/1	SIC 9 SIC 22 SIC 28	حل محله المعيار IFRS 3 وتفسيراته
23	تكاليف الاقتراض	1986/1/1	SIC 2	حل المعيار محل التفسير SIC 2 بموجب مراجعة المعيار سنة 2003
24	افصاحات الطرف ذات العلاقة	1986/1/1		
25	المحاسبة عن الاستثمارات			حل محله المعياران IAS 39 و IAS 40 اعتبارا من 2001
26	المحاسبة والإبلاغ عن خطط المنافع المحددة	1987/1/1		
27	القوائم المالية المنفصلة	1990/1/1	IFRIC 17 SIC 12 SIC 33	حل المعيار محل التفسير SIC 33 خلال المراجعة سنة 2003 وتم تخصيص المعيار فقط للقوائم المالية المنفصلة واستحداث المعيار IFRS 10 للقوائم المالية الموحدة
28	الاستثمارات في الشركات	1990/1/1	SIC 3	حل المعيار محل التفسيرات SIC 3 SIC 20

	الزميلة والعقود المشتركة		SIC 20 SIC 33	SIC 33 وحل محل المعيار IAS 31
29	الإبلاغ المالي في الاقتصاديات نشطة التضخم	1990/1/1	IFRIC 7 SIC 19 SIC 29 SIC 30	حل المعيار 21 محل التفسير SIC19 تحت المعيارين IAS 21 و IAS29 والتفسير SIC 30
30	الإفصاح في القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المماثلة	1991/1/1		حل محله المعيار IFRS 7 منذ 2005/8/18
31	الحقوق في العقود المشتركة	1992/1/1	SIC 13	حل محله المعيار IAS 28 اعتبارا من 2013/1/1
32	الأدوات المالية : الإفصاح والعرض	1996/1/1	IFRIC 2 SIC 5 SIC 16 SIC 17	حل المعيار محل التفسيرات SIC 5 و SIC 16 و SIC 17 خلال مراجعة المعيار سنة 2003 ، وحل المعيار IFRS 7 محل المعيار IAS 32 فيما يتعلق بالإفصاح فقط.
33	عائد السهم	1999/1/1	SIC 24	حل المعيار محل التفسيرSIC 24 خلال مراجعة المعيار سنة 2003
34	الإبلاغ المالي المرحلي	1999/7/1	IFRIC 10	
35	العمليات غير المستمرة	1999/7/1		حل محله المعيار IFRS 5 منذ 2005/1/1
36	الانخفاض في قيم الأصول	1999/7/1		
37	المخصصات ، الالتزامات الطارئة ، الأصول المحتملة	1999/7/1	IFRIC 1 IFRIC 5 IFRIC 6 IFRIC 17 IFRIC 21	
38	الأصول غير الملموسة	1980/1/1	IFRIC 12 IFRIC 20 SIC 6 SIC 32	تاريخ آخر سريان هو للتعديلات التي تمت على المعيار36 IAS ويعتبر تاريخ آخر سريان للأصول غير الملموسة المقتناة في اندماج الأعمال وفق المعيار IFRS 3 وحل المعيار IAS 16 محل التفسير SIC 6 وحل المعيار محل التفسير SIC33 خلال مراجعة المعيار سنة 2003
39	الأدوات المالية : الاعتراف والقياس	1980/1/1	IFRIC 16 IFRIC 12 IFRIC 9 SIC 33	حل المعيار محل التفسير SIC 33 خلال مراجعة المعيار سنة 2003 وسيحل المعيار IFRS 9 محله اعتبارا من 1/1/ 2018
40	الممتلكات المستثمرة	2001/1/1		
41	الزراعة	2003/1/1		

المصدر :خالد جمال الجعارات ، مختصر المعايير المحاسبة الدولية 2015 (الملتقي الدولي حول دور معايير المحاسبة الدولية (IAS–IFRS–IPSAS) في تفعيل اداء المؤسسات و الحكومات من 24–25 –11–2014، مطبعة جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، الجزائر ،2014 ص147–148.

القيمة العادلة في ظل المعايير المحاسبة الدولية[8]

معيار المحاسبة الدولي رقم (16) الممتلكات والمصانع والمعدات

تم إصدار هذا المعيار من قبل لجنة معايير المحاسبة الدولية في ديسمبر 1993 . وقد تم تنقيحه وتعديله في الأعوام 1998 و 2000 و 2003 ، فيما تم تعديله من خلال عدد من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية خلال الأعوام 2004 و 2007 و 2008 ، ويهدف هذا المعيار إلى تحديد المعالجة المحاسبية للممتلكات والمصانع والمعدات حتى يتمكن مستخدمو البيانات المالية من التحقق من المعلومات التي تتعلق باستثمار المنشأة في الممتلكات والمصانع والمعدات الخاصة بها والتغيرات في هذا الاستثمار.

المعيار المحاسبي الدولي رقم (32) الخاص بالأدوات المالية : الإفصاح والعرض

في أغسطس 2005 ، نقل مجلس معايير المحاسبة الدولية جميع الإفصاحات المتعلقة بالأدوات المالية إلى المعيار الدولي للتقرير المالي 7 "الأدوات المالية: الإفصاحات "وحل المعيار IFRS 7 محل المعيار IAS 32 فيما يتعلق بالإفصاح فقط.

معيار المحاسبة الدولي رقم(38) الأصول غير الملموسة

تم إصدار هذا المعيار من قبل لجنة معايير المحاسبة الدولية في سبتمبر 1998 . وقد حل هذا المعيار محل معيار المحاسبة الدولي 9 " تكاليف البحوث والتطوير" ، وقد تم تعديله من خلال عدد من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية خلال الأعوام 2004،2003 ،2007 ، 2008 ، 2009، ويهدف المعيار إلى بيان المعاملة المحاسبية للأصول غير الملموسة التي لم يتم تناولها في أي معيار محاسبي دولي آخر كما يحدد هذا المعيار كيفية قياس المبلغ المرحل للأصول غير الملموسة ويتطلب إفصاحات معينة بشأن الأصول غير الملموسة.

---

[8] طارق مصطفى الحطاب : مرجع سبق ذكره ، ص 48.

معيار المحاسبة الدولي رقم (39)الأدوات المالية : الاعتراف والقياس

تم إصدار هذا المعيار من قبل لجنة معايير المحاسبة الدولية في مارس 1999. وفي نوفمبر 2000 أصدرت اللجنة خمسة تنقيحات محدودة على معيار المحاسبة الدولي رقم 39 ، وأجرى مجلس معايير المحاسبة الدولية في يونيو 2003 تعديلاً محدودًا على المعيار ، وفي ديسمبر 2003 أصدر المجلس معيار المحاسبة الدولي 39 بعد تنقيحه ، ومنذ عام 2003 أصدر المجلس العديد من التعديلات على المعيار 39 كان آخرها في أكتوبر 2010 من خلال إصدار النسخة المعدلة للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 " الأدوات المالية " والذي بدأ سريان تطبيقه اعتباراً من يناير 2015 والتي تم بموجبها تعديل متطلبات معيار المحاسبة الدولي 39 المتعلقة بتصنيف وقياس الأصول وغير مكانها لتصبح في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 . وسيحل المعيار 9 " الأدوات المالية " IFRS محل معيار المحاسبة الدولي رقم (39)الأدوات المالية : الاعتراف و القياس اعتبارا من 1/1 / 2018 .

ويتناول معيار المحاسبة الدولي رقم (39)الأدوات المالية : الاعتراف و القياس ، قبل التعديلات الأخيرة للمعالجة المحاسبية للأدوات المالية وقد جاء استكمالا لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (32) المتعلق بعرض الأدوات المالية. ويعتبر هذا المعيار نقطة تحول مهمة في الفكر المحاسبي والذي يتجه أكثر فأكثر نحو مفهوم القيمة العادلة كأساس للقياس والإثبات المحاسبي ، وذلك بهدف تعزيز خاصية الملاءمة للمعلومات المحاسبية المعروضة في التقارير المالية.

معيار المحاسبة الدولي رقم (40)العقارات الاستثمارية

تم إصدار هذا المعيار من قبل لجنة معايير المحاسبة الدولية في إبريل 2000 . وقد تم تنقيحه في ديسمبر 2003 ، فيما تم تعديله من خلال عدد من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

خلال الأعوام 2010,2009,2008,2007,2004 .و يهدف هذا المعيار إلى وصف المعالجة المحاسبية للعقارات الاستثمارية ومتطلبات الإفصاح ذات العلاقة .

ترى الباحثة أن نموذج القيمة العادلة الوارد في المعيار الدولي رقم (40) يؤخذ عليه احتمال أن لا يكون باستطاعة الشركة تحديد القيمة العادلة لعقاراتها الاستثمارية بموثوقية وعلى أسس مستمرة لعدم تكرار حدوث العمليات السوقية المرادفة ، وعدم توافر تقديرات بديلة للقيمة العادلة.

معيار المحاسبة الدولي رقم (41) الزراعة

تم إصدار هذا المعيار من قبل لجنة معايير المحاسبة الدولية في فبراير 2001 ، وقد تم تعديله من خلال عدد من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية خلال الأعوام 2010,2009,2008,2007,2004,2003. ويهدف المعيار إلى بيان المعاملة المحاسبية وعرض البيانات المالية و الإفصاحات المتعلقة بالنشاط الزراعي.

2.2.3 القيمة العادلة في ظل المعايير الدولية للتقارير المالية IFRS

المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية يرمز لها اختصاراً بـ(IFRS) وتعرف هذه المعايير بأنها جملة من المعايير المحاسبية وما تؤول إليه من تفسيرات تسعى جاهدةً إلى تطوير المعايير المحاسبية لتحظى بالجودة العالية ، ولتكون قابلة للدخول في حيز التنفيذ . وتأتي هذه المعايير أيضاً كوسيلة مساعدة للمساهمين في الأسواق المالية في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية ، وانبثقت هذه المعايير عن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) في أواخر عام 2008. ومن الجدير ذكره فإنّ هذه المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية قد اتخذت أهميّةً بالغة في عالم السوق المالي ، حتى اضطرت بعض دول العالم إلى اعتمادها والتخلي عن معاييرها التي كانت تنتهجها ، ويعزى السبب في ذلك إلى مواكبة هذه المعايير لعصر العولمة[9].

([9]) www.mawdoo3.com تاريخ الزيارة الخميس 2016.12.15الساعة 10:30مساءً

ويوجد ستة عشر معياراً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ، وهي كما في الجدول رقم (2.3) :-

جدول رقم (2.3) يوضح المعايير الدولية للتقارير المالية IFRS

رقم المعيار	موضوع المعيار	تاريخ صدور المعيار	التفسيرات المتعلقة به	ملاحظات
1	تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية للمرة الاولي	2004/1/1	SIC 8	حل محل التفسير8 SIC
2	الدفعات المرتكزة على الأسهم	2005/1/1		
3	اندماج الأعمال	2004/3/31		حل محل المعيار22 IAS
4	عقود التأمين	2005/1/1		
5	الأصول غير المتداولة المقتناة للبيع والعمليات غير المستمرة	2005/1/1		حل محل المعيار 35 IAS
6	التنقيب عن الموارد المعدنية وتقييمها	2006/1/1		
7	الأدوات المالية: الإفصاحات	2007/1/1		حل محل المعيار 32 IAS فيما يتعلق بالإفصاح فقط
8	القطاعات التشغيلية	2006/11/30		حل محل المعيار 14 IAS
9	الأدوات المالية	2018 /1/1		سيحل محل المعيار 39 IAS اعتبارا من 2018 /1/1
10	القوائم المالية الموحدة	2013/1/1	SIC 12	حل محل المعيار 28 IAS فيما يتعلق بالقوائم المالية الموحدة فقط وألغى التفسير SIC 12
11	الترتيبات المشتركة	2013/1/1	SIC 13	الغى المعيار
12	الإفصاح عن الحقوق في المنشآت الأخرى	2013/1/1		
13	القياس بالقيمة العادلة	2013/1/1		
14	الحسابات المؤجلة المنتظمة	2016/1/1		
15	الإيراد من العقود مع العملاء	2017/1/1		سيحل محل المعيارين IAS11 و18 IAS ومحل التفسيرات SIC 31
16	عقود الإيجار	2019 /1/1		

المصدر :خالد جمال الجعارات ، مختصر المعايير المحاسبة الدولية 2015 (الملتقي الدولي حول دور معايير المحاسبة الدولية (IAS-IFRS-IPSAS) في تفعيل أداء المؤسسات و الحكومات من 24-25 /2014/11 ، مطبعة جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، الجزائر ،2014 ص150

القيمة العادلة في ظل المعايير الدولية للتقارير المالية[10]

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) الأدوات المالية

تعرض المعيار الدولي رقم 39 إلى انتقادات واسعة بسبب صعوبة فهمه وتعقيداته المتعددة ففي ابريل 2009 وكرد فعل للأزمة المالية العالمية ، وعقب النتائج التي توصل إليها قادة مجموعة العشرين ، وتوصيات الهيئات الدولية مثل مجلس الاستقرار المالي بشأن ضرورة تحسين محاسبة الأدوات المالية بشكل سريع. أعلن مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB جدولاً زمنياً متسارعاً لاستبدال معيار المحاسبة الدولي رقم 39 بالمعيار الجديد IFRS 9 بعنوان : " الأدوات المالية "، والذي يهدف إلى وضع مبادئ لإعداد التقارير المالية للأصول المالية والالتزامات المالية من شأنها أن تعرض معلومات ملائمة ومفيدة لمستخدمي البيانات المالية لتقييم مبالغ وتوقيت ومد ى التأكد من التدفقات النقدية المستقبلية للمنشأة ، على أن يتم تقسيم المشروع إلى ثلاث مراحل كما يلي :-

المرحلة الأولى : تصنيف وقياس الأصول المالية والالتزامات المالية (ففي نوفمبر 2009 صدرت المتطلبات المتعلقة بتصنيف وقياس الأصول المالية ، وفي أكتوبر 2010 أضيف إلى المعيار المتطلبات المتعلقة بتصنيف وقياس الالتزامات المالية) .

المرحلة الثانية : منهجية انخفاض القيمة . والهدف من هذه المرحلة هو تحسين الفائدة من استخدام البيانات المالية من قبل المستخدمين في اتخاذ قراراتهم من خلال تحسين قياس التكلفة المطفأة ، وقد نشر المجلس في نوفمبر 2009 مسودة عرض بعنوان " الأدوات المالية . التكلفة المطفأة وانخفاض القيمة "

المرحلة الثالثة : محاسبة التحوط ويبحث من خلالها مجلس معايير المحاسبة الدولية في كيفية تحسين وتبسيط متطلبات محاسبة التحوط المنصوص عليها في معيار المحاسبة الدولي 39 ، وتم نشر مشروع محاسبة التحوط في ديسمبر 2010 .

([10]) جميل حسن النجار: مرجع سبق ذكره ، ص 471.

وبصدور المرحلة الثالثة من المعيار IFRS 9 سيكتمل بذلك مشروع " استبدال معيار المحاسبة الدولي رقم IAS 39 ، على أن يدخل حيز التنفيذ اعتبارًا من أول يناير 2015 ، مع السماح بالتطبيق المبكر وفق التعديل الصادر عن المجلس في ديسمبر 2011.

وتتبني المرحلة الأولى من مشروع المعيار " : تصنيف وقياس الأصول المالية والالتزامات المالية " مدخلاً جديداً لقياس الأدوات المالية ، يقوم على المتطلبات التالية :-

- تصنيف الأدوات المالية بناء على الطريقة التي تدير بها المنشأة أدواتها المالية فضلاً عن الخصائص التعاقدية للتدفقات النقدية للأدوات المالية نفسها.
- القياس المبدئي للأدوات المالية : بمجرد أن تصبح المنشأة طرفا في الأحكام التعاقدية للأداة المالية ، فإنها تقوم بقياس كافة الأدوات المالية بالقيمة العادلة زائد أو ناقص تكاليف المعاملات.
- القياس اللاحق للأدوات المالية : من خلال قياس جميع الأدوات المالية ، سواء أكانت أدوات الديون (كالسندات) أم أدوات حقوق ملكية (كالأسهم العادية)، بإحدى طريقتين هما : التكلفة المطفأة والقيمة العادلة. وذلك كما يلي :-

أولاً - أدوات الديون :

يمكن القياس اللاحق لأدوات الديون بالتكلفة المطفأة (الصافي بعد خصم الانخفاض في القيمة) ، إذا كانت تلبي شروط الاختبارين التاليين:

1-الاختبار الأول : اختبار نموذج الأعمال:

إذا كان هدف نموذج أعمال المنشأة هو الاحتفاظ بتلك الأصول المالية لجمع التدفقات النقدية التعاقدية.

2- الاختبار الثاني : اختبار خصائص التدفقات النقدية :

إذا كانت الخصائص أو الشروط التعاقدية للأصول المالية تولد تدفقات نقدية في تواريخ محددة كسداد فقط لأصل الدين والفائدة المستحقة عليه. بخلاف ذلك يجب أن تُقاس جميع أدوات الدين الأخرى بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسارة .

ثانياً – أدوات حقوق الملكية :

يتم القياس اللاحق لأدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة ، وذلك إما من خلال الدخل الشامل أو من خلال الأرباح والخسائر على أن يكون الاختيار الذي تقدم المنشأة عليه غير قابل للتغيير لاحقا.

ثالثاً – المشتقات المالية :

تقاس جميع المشتقات المالية وفقًا للمعيار IFRS9 باستخدام القيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر باستثناء المشتقات المالية التي تمثل أداة تغطية مخصصة وفعالة أو عقد ضمان مالي ، كما هو قائم حاليا في المعيار (IAS(39 .

و في رأي الباحثة أن المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم IFRS9 بمجرد استكمال مراحله الثلاث سيساهم في تحسين قدرة المستخدمين على فهم إعداد التقارير المالية للأدوات المالية من خلال تقليل عدد فئات التصنيف ، وتوفير مبرر أكثر وضوحا للقياس وتطبيق منهج انخفاض قيمة واحد على كافة الأصول المالية تحل محل مناهج انخفاض القيمة المختلفة ذات فئات التصنيف المتعددة في المعيار الدولي رقم 39 ويلغي الكثير من التعقيد في معيار المحاسبة الدولي رقم 39 ، إلا أنه سيواجه العديد من تحديات التطبيق أهمها :-

- تحتاج الشركات إلى تقييم كل الأدوات المالية التي ستتأثر بمبدأ القياس الجديد ، وبالتالي إلى إجراء التعديلات اللازمة على الأنظمة المحاسبية.
- عدد من المجالات ستتطلب الاجتهاد والتفسير من قبل معدي البيانات المالية والمحاسبين القانونيين (مدققو الحسابات) ، وعلى سبيل المثال إذا ما كان نموذج الأعمال يدار بطريقة نشطة من أجل تحقيق التغير في القيمة العادلة .
- الأدوات المالية التي أعيد تصنيفها باستخدام التعديلات على التصنيف وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم (39) الصادرة في أكتوبر 2008 قد تحتاج إلى إعادة تصنيفها مرة أخرى إلى مبدأ القيمة العادلة ، وهذا يعتمد على نموذج الأعمال وخصائصها.

- إن إعادة تصنيف شرائح من ديون الأوراق المالية سيكون معقدا لأنها ستخضع إلى الفحص الكامل من خلال النظر في مجموعة الموجودات.

- نتيجة تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) ستتم إعادة تصنيف الموجودات المالية من مبدأ القيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر إلى مبدأ التكلفة المطفأة ، ومن غير الممكن تطبيق محاسبة التحوط بأثر رجعي . وبالتالي فإن أرقام السنة السابقة (المقارنة) إذا كانت مذكورة قد تحتاج إلى توضيح في حالة الربح أو الخسارة من القيمة العادلة لهذه الموجودات والتي تم عكسها بالسنة السابقة مقابل التغير في قيمة المشتقات المالية . إضافة إلى ذلك أن التأثير في المرحلة الانتقالية على الأرباح المحتفظ بها قد يكون جوهريا في حالة أن البند المحتاط له تم قياسه بأثر رجعي وفقا لمبدأ التكلفة المطفأة وأن المشتقات ظلت بالقيمة العادلة.

- تحتاج الشركات (المنشأة) والجهات الإشرافية إلى تحديد تأثير الضرائب عند تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) ، وأن هذا يعني تغييرا في طريقة القياس والأثر المترتب على صافي الأرباح والخسائر للفترة المشمولة.

معيار التقرير المالي الدولي13 IFRS [11]

في مايو 2011 ، صدر المعيار IFRS 13 بعنوان "قياسات القيمة العادلة "، في إطار جهود توحيد المعالجة المحاسبية الدولية ومبادئ المحاسبة المقبولة عموما في الولايات المتحدة ، ليدخل حيز التنفيذ اعتباراً من الأول من يناير 2013.

ويهدف المعيار إلى تحقيق الأغراض التالية :-

1- وضع تعريف للقيمة العادلة.

2- يحدد معياراً وحيداً كإطار يضم أساليب قياس القيمة العادلة.

3- يتطلب توسيع نطاق الإفصاح عن قياسات القيمة العادلة في التقارير المالية.

ويطبق المعيار13 IFRS علي كافة الإصدارات والمعايير المحاسبية التي تتطلب أو تسمح بقياس القيمة العادلة ، والصادرة من قبل.

---

[11] عمرو حسن إبراهيم : مرجع سبق ذكره ، ص73.

وبشكل عام ، فإن المعيار الجديد جمع المتطلبات المحاسبية الحالية لاستخدام "محاسبة القيمة العادلة " في معيار واحد من شأنه أن يكون مطابقاً تقريباً " للمعيار الأميركي FAS157 الصادر من قبل مجلس معايير المحاسبة المالية الأميركيFASB .

3.2.3 القيمة العادلة من منظور المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (13) IFRS[12]

يعتبر المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (13) من المعايير الحديثة والذي يتناول قياس القيمة العادلة للأصول والالتزامات والإفصاح عن قياس القيمة العادلة ، وتزداد أهمية هذا المعيار مع التوجه المتزايد نحو مفهوم القيمة العادلة وبشكل مستمر. وقد كانت المعايير الدولية للتقارير المالية قبل صدور هذا المعيار تحتوي على متطلبات متباينة لقياس القيمة العادلة للأصول والالتزامات والإفصاح عنها ، مما أدى إلى عدم الاتساق في الممارسات المتعلقة بقياس القيمة العادلة والإفصاح عنها مما يؤدي إلى تخفيض قابلية المعلومات الواردة في التقارير المالية للمقارنة . وجاء المعيار كمشروع مشترك بين مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB ومجلس معايير المحاسبة المالية الأميركي FASB لتطوير متطلبات عامة لقياس القيمة العادلة والإفصاح عن المعلومات المتعلقة بقياس القيمة العادلة . ويبدأ سريان مفعول هذا المعيار اعتباراً من 1-1-2013. و إن الهدف من المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (13) هو ما يلي :-

1- تعريف القيمة العادلة .

2- تحديد إطار مفاهيمي واحد للمعايير الدولية لقياس القيمة العادلة.

3- تحديد متطلبات الإفصاح عن قياس القيمة العادلة .

نطاق المعيار قياس القيمة العادلة IFRS 13 [13]

يتم تطبيق هذا المعيار عندما تتطلب أو تسمح معايير الدولية للتقارير المالية الأخرى بقياس القيمة العادلة أو الإفصاح عن قياس القيمة العادلة ، أو (عند قياس القيمة العادية مطروح منها تكاليف البيع لقياس) للأصول الالتزامات المالية بشكل أساسي والتي تقاس بالقيمة العادلة.

---

[12] محمد ابو نصار : جمعة حميدات مرجع سبق ذكره ، ص 825.

[13] www.ifrs.org تاريخ الزيارة الجمعه 16.12.2016 الساعة 10:15 مساءً

ولا ينطبق هذا المعيار على قياس القيمة العادلة والإفصاح عنها لما يلي :-

1- عمليات المدفوعات على أساس الأسهم والتي تقع نطاق IFRS2.

2- عمليات عقود الإيجار والتي تخضع لنطاق معيار IAS 17.

3- المقاييس التي تشابه القيمة العادلة لكنها ليست بقيمة عادلة ، مثل صافي القيمة القابلة للتحقق ضمن معيار "المخزون " IAS2 ، أو القيمة من الاستخدام التي تقع ضمن نطاق معيار IAS36 "الانخفاض في قيمة الموجودات.

4- كما أن متطلبات الإفصاح الوارد في هذا المعيار لا تنطبق على معيار رقم (19) IAS " منافع العاملين " ، كما لا تنطبق متطلبات الإفصاح على خطط منافع التقاعد المقاس بالقيمة العادلة بموجب معيار IAS 26 .

5- لا تنطبق متطلبات الإفصاح الواردة بهذا المعيار على الأصول التي تكون لها القيمة القابلة للاسترداد تساوي القيمة العادلة مطروحا منها تكاليف التخلص من الأصل بموجب معيار المحاسبة IAS36 " الانخفاض في قيمة الموجودات.

وعرف معيار الدولي للتقارير المالية IFRS13 للقيمة العادلة بأنها " القيمة التي يمكن استلامها ليبع أصل أو دفعها لسداد التزام في تاريخ القياس لعملية اعتيادية منتظمة بين أطراف تتعامل في السوق في ظروف السوق الحالية "، والقيمة العادلة وفق هذا المعيار يتم قياسها لأصل أو الالتزام اذا كان المشاركون بالسوق يأخذون هذه الخصائص بعين الاعتبار ، وكذلك أي افتراضات عند تسعير الأصول والالتزامات بتاريخ قياس القيمة العادلة ، ومن الأمثلة على هذه الخصائص : -

1- ظروف وموقع الأصل.

2- اي قيود إن وجدت على بيع الأصل.

وقد تكون الأصول أو الالتزامات المقاسة بالقيمة العادلة على النحو التالي :

أ- أصل أو التزام مفرد ، مثل أداة مالية أو أصل غير مالي.

ب- مجموعة من الأصول ، أو مجموعة من الالتزامات أو مجموعة من الأصول والالتزامات مثل (وحدة توليد النقد وهي مجموعة أصول تعمل معاً لتوليد النقد ، أو قطاع عمل معين).

وعملية قياس القيمة بموجب هذا المعيار تفترض بأن عمليات بيع الأصول أو تحويل الالتزام التي تقاس القيمة العادلة من خلالها تحدث في :-

1- السوق الرئيسي أو الأولى لأصل أو التزامات وهو السوق الذي يتم التعامل فيه بالأنشطة الخاصة بالأصول والالتزامات بحجم عال. والقيمة العادلة تمثل السعر في ذلك السوق سواء كانت القيمة مشاهدة ومعلنة بشكل مباشر أو تم تقديرها باستخدام وسائل تقييم اخرى.

2- في طل غياب سوق أولى السوق الأفضل وهو القيمة التي يمكن أن تستلم من عملية بيع الأصل أو يخفض المبلغ الذي يمكن أن يدفع إلى أدنى قيمة لسداد التزام مع الأخذ بعين الاعتبار تكاليف إجراء العملية وتكاليف التحويل.

تطبيق القيمة العادلة على الأصول غير المالية:

إن قياس القيمة العادلة للأصل غير المالي مثل (أصول غير متداولة ملموسة) يأخذ بعين الاعتبار إمكانيات حصول المتعاملين أو المشاركين بالسوق على منافع اقتصادية من خلال استعمال الأصول في أعلى وأفضل استعمال أو من خلال بيع الأصل إلى آخرين في السوق والذين سوف يقومون أيضاً باستخدام الأصول في أعلى وأفضل استعمال.

إن استعمال الأصل غير المالي في أعلى وأفضل استعمال يأخذ يعين الاعتبار تحقق عوامل عديدة منها :-

1- **إمكانيات الاستخدام الفعلي للأصل :** ويأخذ بعين الاعتبار الخصائص المادية للأصل التي يأخذها المتعاملون بالسوق بعين الاعتبار عند تسعير الأصل ، مثل موقع وحجم المباني .

2- **والترخيص القانوني للاستخدام متاح :** ويتم الأخذ بعين الاعتبار أي قيود قانونية على استخدام الأصول سيأخذها المتعاملون بالسوق بالاعتبار عند تسعير الأصل ، حيث تختلف التشريعات باختلاف المناطق.

3- **الجدوى المالية من استخدام الأصل متوفرة :** حيث يتم الأخذ بعين الاعتبار فيما إذا كان استخدام الأصل الذي تتوفر به امكانيات الاستخدام الفعلي والقانوني سيولد دخلاً أو تدفقات نقدية (مع الأخذ بالاعتبار تكاليف تحويل الأصل ليصبح جاهزاً للاستخدام) لتوليد العائد على الاستثمار المرغوب من قبل المتعاملين بالسوق من خلال الاستثمار في ذلك الأصل الموضوع في الاستخدام المحدد له .

القيمة العادلة عند الاعتراف الأولى:

عند الحصول على أصل أو نشوء التزام في عملية تبادل لذلك الأصل أو الالتزام . فإن سعر العملية هو السعر المدفوع للحصول على الأصل أو السعر المحدد لنشوء التزام (سعر الدخول او التنفيذ).

بالمقابل فإن القيمة العادلة الأصل أو الالتزام هي المبلغ الذي سيتم استلامه عند بيع أصل أو المبلغ الذي سيتم تسديده لتسويه الالتزام ، وهو ما يسمى سعر الخروج أو سعر النهائي. وليس بالضرورة أن تبيع المنشأة الأصول بذات السعر المدفوع للحصول عليها ، وليس بالضرورة أيضا أن يكون سعر تسديد الالتزام هو سعر نشوء الالتزام .

قياس القيمة العادلة

إن الهدف من قياس القيمة العادلة هو تقدير السعر الذي يتم من خلاله عملية بيع أصل أو نقل التزام بين متعاملين في السوق في تاريخ إجراء قياس القيمة العادلة في ظل ظروف السوق الحالية . وقياس القيمة العادلة يتطلب من المنشأة تحديد الأمور التالية :-

1- الأصل أو الالتزام المعنى الذى هو موضوع القياس (وبشكل يكون متفقاً مع وحدة المحاسبة عليه).

2- بالنسبة للأصول غير المالية ، فإن افتراض التقييم يجب أن يكون ملائما لعملية القياس (استمرارية الاستخدام مع أعلى درجة وأفضل استخدام).

3- استخدام السوق الرئيس أو الأفضل للأصل المعنى.

4- استخدام وسيلة التقييم المناسبة لقياس القيمة العادلة أخذاً بعين الاعتبار مدى توفر البيانات الملائمة لتطوير مدخل التقييم المناسب والذي يراعي الاعتماد على ما يستخدمه المتعاملون في السوق.

إرشادات قياس القيمة العادلة :

فيما يلي الإرشادات التي تضمنها المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (13) لعملية قياس القيمة العادلة :-

1- على المنشأة أن تأخذ بالاعتبار خصائص الأصل أو الالتزام المنوي قياس القيمة الحالية له كما يأخذها المشاركون في السوق في عملية تسعير الأصل أو الالتزام في تاريخ القياس (مثل شروط وموقع الأصل أو الالتزامات وأي محددات تتعلق بعملية بيع الأصل أو استعمال الأصل).

2- يفترض في عملية قياس القيمة الحالية أن العملية تتم بشكل طبيعي ومنتظم وفي ظل ظروف السوق بتاريخ إجراء عملية التقييم.

3- يفترض بعملية قياس القيمة الحالية أن القياس يتم من خلال السوق الرئيس للأصل أو سوق مائل له.

4- يؤخذ بعين الاعتبار عند قياس القيمة الحالية للأصول غير المالية الاستعمال العالي والأفضل للأصل.

5- يفترض بعملية قياس القيمة الحالية للالتزامات المالية وغير المالية ادوات حقوق الملكية أن عملية نقل الأداة المالية تتم بين المشاركين في تاريخ إجراء القياس من دون تسوية أو إبطاء في علية التسوية .

التسلسل الهرمي للقيمة العادلة من منظور المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 13

يسعى المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (13) إلى زيادة الاتساق وقابلية المقارنة في مقاييس القيمة العادلة والإفصاحات ذات الصلة من خلال " التسلسل الهرمي للقيمة العادلة. يصنف التسلسل الهرمي المدخلات المستخدمة في تقنيات التقييم إلى ثلاثة مستويات.

يعطي التسلسل الهرمي الأولوية القصوى للأسعار المتداولة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة للموجودات والمطلوبات المتماثلة ويعطي أدنى أولوية للمدخلات غير القابلة للرصد. والسوق النشط هي السوق التي يتم فيها العمليات المتعلقة بالأصول والالتزامات بشكل متكرر بحجم تعامل مناسب بحيث توفر معلومات عن السعر على أساس مستمر. وتشمل هذه المستويات ما يلي :-

المستوى الأول للمدخلات (1) :

إن مدخلات المستوى الأول للقيمة العادلة هي الأسعار التي يتم تداولها في السوق النشطة للموجودات أو المطلوبات المتطابقة ، ويمكن للمنشأة الوصول لهذا السوق في تاريخ القياس.

إن السعر المعلن في السوق النشطة توفر مرجعاُ وأدلة أكثر موثوقية لقياس القيمة العادلة ، حيث يستخدم السعر في هذه الحالة لقياس القيمة العادلة دون الحاجة لتعديله، مع استثناءات محدودة .

إذا كانت منشأة تمتلك أصلاً أو عليها التزام يتم تداوله في سوق نشط فإن السعر المدرج في السوق هو الذي يستخدم في قياس القيمة العادلة للأصل أو الالتزام حتى وإن كان السوق لا يستطيع من خلال صفقة واحدة استيعاب حجم الأصل أو الالتزام المملوك من قبل المنشأة.

المستوى الثاني للمدخلات (2) :

إن مدخلات المستوى الثاني هي المدخلات الأخرى خلاف مدخلات المستوى الأول والتي يمكن ملاحظتها أو معرفتها للأصل أو الالتزام ، إما بشكل مباشر أو غير مباشر.

تتضمن مدخلات المستوى الثاني ما يلي :

أ- أسعار الأصول أو الالتزامات المعلنة في سوق مشابه للأسعار في أسواق نشطة.

ب- أسعار الأصول أو الالتزامات المشابهة للأصول المعنى للأصول والالتزامات في أسواق غير نشطة.

ت- الأسعار الأخرى غير المعلنة للأصول والالتزامات والتي يمكن الوصول إليها من خلال عدة وسائل منها سعر الفائدة ، ومعدل العائد.

المستوى الثالث للمدخلات (3)

إن مدخلات المستوى الثالث لقياس القيمة العادلة تعتمد على قيم غير متوفرة او متاحة في السوق بل تقوم المنشأة ومن خلال المعلومات المتوفرة عليها وبالاعتماد على طبيعة الأصل والالتزام والمتعاملين فيها بتطوير قيمة تتصف بالعادلة.

مداخل قياس القيمة العادلة من منظور المعيار الدولية للتقارير المالية IFRS 13

على المنشأة استخدام أساليب تقييم مناسبة ضمن الظروف المحيطة بإجراء عملية التقييم، وتوفير بيانات كافية لقياس القيمة العادلة ، وتعظيم استخدام المدخلات ذات الصلة التي تساعد في عملية قياس القيمة العادلة والتقليل من استخدام المدخلات غير القابلة للتأكد منها ومشاهدتها. ومن الأمثلة على الأسواق التي يكون فيها المدخلات كافية ويمكن إدراكها وملاحظتها لبعض الأصول والالتزامات المالية، السوق المالي أو بورصة الأوراق المالية ، وأسواق المتعاملين ، وأسواق الوسطاء الماليين.

إن الهدف من استخدام تقنيات التقييم هو تقدير السعر المناسب لبيع الأصول او لنقل الالتزام ضمن عملية منظمة تجرى بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس وفي ظل ظروف السوق الحالية .

هناك ثلاث تقنيات تقييم تستخدم على نطاق واسع في عملية قياس القيمة العادلة هي:

أولا – مدخل السوق[14].

يقصد بمدخل السوق أن تقوم المؤسسة عند تقييم العادلة بالاعتماد على المعلومات والمعطيات المتوفرة في السوق أي أن السوق يكون هو الأساس في التقييم ، ويستخدم مدخل السوق الأسعار وغيرها من المعلومات ذات الصلة الناشئة عن المعاملات السوقية التي تنطوي على أصول أو التزامات مطابقة أو مشابهة .

ثانيا – مدخل الدخل :

ويقوم هذا المدخل على خصم التدفقات النقدية المستقبلية والدخل والمصاريف والتي يتوقع الحصول منها من الأصل موضوع التقييم وحسب توقعات السوق.

يقوم هذا المدخل على تحويل المبالغ المستقبلية(التدفق النقدي أو الدخل والمصاريف) إلي قيمة أو مبلغ واحد مخصوم ، وعند استخدام هذا المدخل فإن قياس القيمة العادلة تعكس التوقعات السوقية الحالية حول المبالغ المستقبلية المقدرة .ويشمل مدخل الدخل ما يلي :-

- **أسلوب القيمة الحالية.**
- **نماذج تسعير الخيارات** مثل بلاك وتشولز و باينوميل . وتقوم هذه النماذج على دمج مفهوم القيمة الحالية والقيمة الزمنية والضمنية لعقد الخيار.
- **طريقة فائض الارباح السنوية** : وهي مستخدمة لقياس القيمة العادلة لبعض الأصول غير الملموسة .

---

[14] لخضر لعروس: مرجع سبق ذكره ، ص30 .

ثالثا – مدخل التكلفة :

يقوم مدخل التكلفة حسب المعيار 13 على المبلغ الذي سيلزم حاليا ليحل محل القدرة على تقديم الخدمات للأصل (تكلفة الاستبدال الجارية) ، أي أنه يقوم على أساس المبلغ المطلوب في الوقت الحالي لاستبدال القدرة الخدمية للأصل ويسمي بتكاليف الاستبدال الحالية ويكون السعر من وجهة نظر المشارك (البائع) ويتمثل السعر في المبلغ الممكن الحصول عليه للأصل والذي يتحدد بناء على التكلفة التي سيتحملها مشارك آخر في السوق (المشتري) للحصول على الأصل أو بناء أصل بديل أو بناء أصول مماثلة المنفعة ، معدلة بمدة التقادم .

في بعض الحالات قد يكون اختيار مدخل تقييم واحد كافٍ ، وفي حالات أخرى قد يكون من المناسب استخدام أكثر من مدخل.

الإفصاح عن القيمة العادلة من منظور المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 13

يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (13) من المنشات الإفصاح عن المعلومات الي تساعد مستخدمي القوائم المالية في الأمرين التاليين :-

1- الأصول والالتزامات التي يتم قياسها بالقيمة العادلة على أساس متكرر أو غير المتكرر في بيان المركز المالي بعد الاعتراف المبدئي بها، وتقنيات التقييم والمدخلات المستخدمة في تطوير هذه القياسات.

2- عند قياس القيمة العادلة باستخدام المدخلات غير القابلة للرصد بشكل كبيرة (المستوى 3)، يتوجب الإفصاح عن تأثير تلك القياسات على الربح او الخسارة أو الدخل الشامل للفترة.

الفصل الثالث : الدراسة الميدانية

المبحث الأول : الإطار العام للمنهجية المتبعة في الدراسة

أولاً : مجتمع وعينة الدراسة

ثانياً: أداة جمع البيانات

ثالثاً: الأساليب الإحصائية المستخدمة في وصف وتحليل البيانات

1.1.4 نبذة مختصرة عن مجتمع الدراسة

أنشئ سوق المال الليبي استناداً إلى القانون رقم 21 لسنة 2001 بتقرير بعض الأحكام في شأن مزاولة الأنشطة الاقتصادية ، حيث نصت المادة 10 من القانون أن تتولى اللجنة الشعبية العامة (سابقا) تحديد الجهة التي يسند إليها تأسيس سوق المال في ليبيا ، والتي بدورها أسندت اختصاص إنشاء السوق إلى اللجنة الشعبية العامة للاقتصاد والتجارة و الاستثمار(سابقا) بموجب قرارها رقم 105 لسنة 2005.

على إثر هذا، قامت اللجنة الشعبية العامة للاقتصاد و التجارة والاستثمار (سابقا) بوضع مشروع للنظام الأساسي و إحالته إلى اللجنة الشعبية العامة (سابقا) و التي أصدرت قرارها رقم 134 لسنة 2006 بشأن إنشاء سوق المال الليبي ، وإصدار نظامه الأساسي . وجاء في أحكام هذا القرار بأن السوق شركة مساهمة عامة تم قيدها في السجل التجاري بتاريخ 01 /2007/07 تحت رقم (541) ، و نظراً للتطور في الهيكل التنظيمي للاقتصاد الليبي أصدرت اللجنة الشعبية العامة (سابقا) قرارها رقم 436 لسنة 2008 بشأن إصدار النظام الأساسي للسوق حيث تم نقل تبعيته إلى صندوق الإنماء الاقتصادي والاجتماعي و تعزيز رأس ماله و الذي بلغ 50 مليون دينار .

وفي عام 2010 صدر القانون رقم (11) لسنة 2010 م بشأن سوق المال الليبي الذي ينظم العمل في السوق و الذي نص على إلغاء كل ما يخالفه و في سنة 2011 ، و بتاريخ 2011/12/12 تم تعديل النظام الأساسي للسوق بموجب محضر اجتماع الجمعية العمومية غير العادي الثاني لسنة 2011 المنعقد بذات التاريخ ، حيث تم قيده بالسجل التجاري تحت رقم 4525160 بتاريخ 2012/1/8 .

يمثل إدراج الشركات في سوق المال الليبي التزاماً تلقائياً ، إذ لا يعبر عن استجابة قانونية ، بل يقع في صلب الإدارة الرشيدة لهذه الشركات ، نظراً للمزايا التي تحصل عليها الشركات ومساهموها من وراء الإدراج في سوق المال الليبي ،كما أن قرار أي شركة بالتقدم بطلب إدراج إلى السوق يعبر عن بعد نظر استراتيجي ، وحس استثماري عميق ، وحرص من إدارة الشركة على مساهميها.

1.1.1.4 متطلبات الإدراج في الجدول السوق الرئيسي أ :

يدرج به الأوراق المالية للجهات التي تتوافر فيها الشروط التالية:-

1- جميع متطلبات الإدراج الأساسية والمتمثلة في:

أ- أن تلتزم الجهة بالقواعد المنظمة لعمل السوق.

ب- أن تلتزم الجهة بسداد الرسوم الأولية و الدورية للسوق.

ت- أن تكون الجهة مقيدة بالسوق، و تكون أوراقها المالية مودعة بنظام الإيداع والقيد المركزي.

ث- عدم وجود اي قيود على نقل ملكية الأوراق المالية المطلوب إدراجها.

ج- أن يتم القيد لكامل الأوراق المالية المصدرة على أن يتم قيد الإصدارات التالية خلال شهر من تاريخ استكمال كافة الإجراءات اللازمة.

ح- أن توقع الجهة اتفاقية الإدراج مع السوق.

خ- أي شروط أخرى تضعها لجنة الإدارة وبما لا يخالف التشريعات النافذة.

2- أن تكون الجهة مصدرة الورقة المالية قد أصدرت القوائم المالية لثلاث سنوات مالية سابقة لطلب الإدراج على أن تكون هذه القوائم معتمدة من مراجع قانوني.

3- أن تكون أصول الجهة مقيمة بإحدى طرق التقييم المعروفة من قبل خبير مستقل، ويجوز لإدارة السوق إعادة هذا التقييم .

4- آلا يقل رأس المال عن (1,000,000) مليون دينار ليبي أو ما يعادله.

5- أن تكون القيمة الاسمية للورقة مسددة بالكامل.

6- أن تكون الجهة ممارسة لنشاطها فعلاً لمده ثلاث سنوات على الأقل ، وأن تكون قد حققت صافي ربح من نشاطها الرئيسي في السنتين الأخيرتين بنسبة لا تقل عن (5%) من رأس المال.

7- أن تكون الأوضاع المالية للجهة سليمة من حيث أصولها وسيولتها وتوازن هيكلها المالي وكفاءة الأداء ، وأن لا يقل مجموع الأصول الثابتة والمتداولة عن (50%) من قيمة رأس المال.

8- أن يقـدم مجلـس إدارة الجهـة تقريـراً عـن إنجازاتهـا التـي حققتهـا و أدائهـا والأحـداث المهمـة التـي مـرت بهـا و أثـرت عليهـا مـن تـاريخ تأسيسـها و حتـى تـاريخ طلـب الإدراج و الخطة المستقبلية للجهة للسنوات الثلاث القادمة.

9- ألاّ يقـل عـدد المسـاهمين عـن 100 مسـاهم ، وأن يوجـد علـى الأقـل 100 مسـاهم يملكـون مـا لا يقـل عـن 50 سـهماً لكـل مـنهم. أن لا تقـل نسـبة الأسـهم الحـرة عـن خمسة عشر في المائة (15%) من رأس المال.

2.1.1.4 الشركات المدرجة بالجدول الرئيسي أ :

1- مصرف الصحارى.

2- مصرف التجارة والتنمية.

3- شركة ليبيا للتأمين.

4- الشركة المتحدة للتأمين .

5- شركة الصّحَارى للتأمين.

6- سوق المال الليبي .

7- المصرف التجاري الوطني .

8- مصرف الجمهورية.

9- مصرف الوحدة .

10- مصرف المتوسط .

2.1.3 مجتمع وعينة الدراسة :

يتمثل مجتمع وعينة الدراسة في الشركات المدرجة في سوق المال الليبي متمثلة في المديرين الماليين والمحاسبين والمراجعين العاملين في الإدارات العامة للشركات المدرجة بالجدول الرئيسي (أ) بسوق المال الليبي والبالغ عددهم (10) ، كما فى الجدول رقم(1.4) التالي :

الجدول رقم(1.4) يوضح مجتمع الدراسة

	الشركات
1	مصرف التجارة والتنمية
2	مصرف الوحدة
3	سوق المال الليبي
4	شركة الصحارى للتأمين
5	الشركة المتحدة للتأمين
6	شركة ليبيا للتأمين
7	مصرف المتوسط
8	مصرف الجمهورية
9	مصرف الصحارى
10	المصرف التجاري الوطني

3.1.4 أداة جمع البيانات

1.3.1.4 صدق الاستبانة Validity

يعرف الصدق على أنه "مدى استطاعة أداة الدراسة أو إجراءات القياس ، قياس ما هو مطلوب لقياسه [1] ، ويعني ذلك أنه إذا تمكنت أداة جمع البيانات من قياس الغرض الذي صممت من أجله ، فإنها بذلك تكون صادقة.

كما يُقصد بالصدق "شمول الاستمارة لكل العناصر التي يجب أن تدخل في التحليل من ناحية ، ووضوح فقراتها ومفرداتها من ناحية ثانية ، بحيث تكون مفهومة لكل من يستخدمها [2] وقامت الباحثة بالتأكد من صدق الاستبانة بطريقتين :-

---

[1] حمدي عطفية : منهجية البحث العلمي وتطبيقاتها في الدراسات التربوية والنفسية(القاهرة ، دار النشر للجامعات ، 1996) ص260.

[2] ذوقان عبيدات، و آخرون : البحث العلمي: مفهومه ، أدواته، أساليبه(الرياض، دار أسامة للنشر 1997) ص179.

1.1.3.1.4 صدق المحتوى (الصدق الظاهري):

يُعرف صدق المحتوى على أنه قدرة المقياس على قياس ما ينبغي قياسه من خلال النظر إليه وتفحص مدى ملاءمة بنوده لقياس أبعاد المتغير المختلفة[3].

لضمان صدق محتوى أداة جمع بيانات هذه الدراسة ، قامت الباحثة بمراجعة أهم الدراسات والبحوث ذات العلاقة والتي من خلالها تم التوصل إلى تصميم المسودة الإولى لأداة جمع البيانات (الاستبانة) ، وتمّ التأكّد من صدق المحتوى بعرض الاستبانة بعد تصميمها على المشرف على الدراسة لأنّه من المتخصصين في المنهج العلمي ، ومن ثَمَّ تحكيمها علمياً من قبل مجموعة من المتخصصين والخبراء في مجال محاسبة والمهتمين بمناهج البحث العلمي ، وكذلك خبير ومتخصص في مجال الإحصاء التطبيقي ، وقد تفضلوا مشكورين بإبداء ملاحظاتهم ومقترحاتهم حول محتويات الاستبانة ، ومنَ ثَمَّ إخراج استبانة الدراسة في صورتها النهائية بعد إجراء التعديلات التي استلزم الأمر إجراءها من إضافة أو حذف أو تعديل.

حيث تم توزيع استمارات الاستبانة بعد تعديلها على الشركات والمصارف قيد الدراسة في مختلف أماكن وجودها في مدينة طرابلس ، واعتمدت الباحثة بشكل أساسي على أسلوب التوزيع والاستلام بشكل مباشر ، مما أعطى للباحثة مجالاً لتوضيح و مناقشة أسئلة استمارة الاستبانة مع بعض مفردات فئات الدراسة ، وقد قامت الباحثة بتوزيع (195) استمارة استبانة على المشاركين في الدراسة من العينات المشار إليها أعلاه ، و قد استعيد منها (180) استمارة بنسبة (92%) تقريباً من إجمالي الاستمارات الموزعة وبعد إجراء عملية المراجعة المكتبية قامت الباحثة باستبعاد (10) استمارات لعدم صلاحيتها للتحليل ، وبالتالي عدد الاستمارات التي

---

[3] سالم القحطاني، وآخرون : منهج البحث في العلوم السلوكية ، مع تطبيقات على الـ SPSS(الرياض، 2002) ص210 – ص212 .

خضـعت للتحليـل الإحصـائي (170) اسـتمارة ، بنسـبة (94.4%) مـن إجمـالي الاسـتمارات الموزعة. والجدول رقم (2.4) التالي يبين إجراءات توزيع عينات الدراسة وحركة الاستبانة :

جدول رقم (2.4) : توزيع عينات الدراسة وحركة الاستبانة

الشركات / المصارف	الاستمارات الموزعة	الاستمارات المستلمة	الاستمارات المستبعدة بعد المراجعة المكتبية	الاستمارات الجاهزة للتحليل	
				العدد	النسبة %
مصرف الجمهورية	30	27	1	26	86.7
مصرف الصحاري	24	23	2	21	87.5
مصرف الوحدة	23	22	2	20	87.0
مصرف التجارة والتنمية	18	17	0	17	94.4
المصرف التجاري الوطني	28	27	1	26	92.9
مصرف المتوسط	18	17	1	16	88.9
شركة ليبيا للتأمين	15	16	2	14	93.3
الشركة المتحدة للتأمين	15	13	1	12	80.0
شركة الصحاري للتأمين	12	9	0	9	75.0
سوق المال الليبي	12	9	0	9	75.0
الإجمالي	195	180	10	170	94.4

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج حركة الاستبانة

2.1.3.1.4 صدق التجانس (الاتساق الداخلي):

يقصد بصدق التجانس (الاتساق الداخلي) مدى اتساق كل فقرة من فقرات الاستبانة مع المجال الذي تنتمي إليه هذه الفقرة ، وقد تم حساب الاتساق الداخلي للاستبانة وذلك من خلال حساب معاملات الارتباط (معامل ارتباط بيرسون Pearson Correlation) بين كل فقرة من فقرات مجالات الاستبانة والدرجة الكلية للمجال نفسه.

المحور الأول : مدى فهم متطلبات تبني وتطبيق معايير القيمة العادلة

يوضح الجدول رقم (3.4) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات هذا المحور والدرجة الكلية له والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة بالجدول دالة إحصائياً ، وبذلك يعتبر المحور صادقاً لما وضع لقياسه.

الجدول رقم (3.4) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الأول والدرجة الكلية للمحور

ت	الفقرة	العدد	معامل ارتباط بيرسون	الدلالة الإحصائية P-Value
1	يوجد إدراك وتفهم من قبل العاملين بالشركات المدرجة بسوق المال الليبي بالأسس التي تبني عليها معايير القيمة العادلة.	170	0.640	* 0.000
2	تعتبر المعايير الخاصة بالقيمة العادلة ذات أهمية عالية ويمكن إدراك محتواها من قبل العاملين في الشركات المدرجة بسوق المال الليبي.	170	0.562	* 0.000
3	تعتبر المتطلبات الأساسية لتبني وتطبيق معايير القيمة العادلة واضحة وذات اهداف مجدية حيث يمكن فهمها بالنسبة للعاملين بالشركات المدرجة بسوق المال الليبي.	170	0.538	* 0.000
4	تتسع المعرفة ومعلومات العاملين بالشركات المدرجة بسوق المال الليبي بماهية شروط وأساليب تطبيق القيمة العادلة متضمنةً المعيار IFRS13.	170	0.489	* 0.000
5	توجد متابعة ودراية واسعة بأهم المعايير الدولية الخاصة بالقيمة العادلة ومحتواها والتغيرات التي قد تنتج عن تطبيقها خلال فترات زمنية مختلفة .	170	0.638	* 0.000
6	يوجد فهم وإدراك لأهم التغييرات التي تتطلبها النظم المحاسبية إذا ما تم اعتماد معايير القيمة العادلة محلياً.	170	0.607	* 0.000
7	يعد النظام المالي المطبق بالشركة قابلاً لاحتواء بعض التعديلات بما يتماشى مع المعلومات المحاسبية المطلوب توافرها وفقاً لمعايير القيمة العادلة الصادرة عن المنظمات الدولية.	170	0.436	* 0.000
8	تعد الخصائص النوعية الرئيسية للمعلومات المحاسبية الخاصة بالقيمة العادلة مثل الملاءمة والموثوقية والقابلية للتحقق والمقارنة والتوقيت المناسب جوانب يمكن الالتزام بتطبيقها والوفاء بها داخل الشركات المدرجة بسوق المال الليبي.	170	0.344	* 0.000
9	تمتاز المعلومات المحاسبية في ظل تبني وتطبيق القيمة العادلة القابلية للفهم من قبل مستخدمي القوائم المالية.	170	0.530	* 0.000

10	يمتاز العاملون بالفهم و القدرة على تطبيق أهم طرق قياس القيمة العادلة مثل القيمة السوقية الجارية وصافي القيمة الحالية القابلة للتحقق وأيضاً القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة.	170	0.611	* 0.000
11	يوجد وعي من قبل العاملين بأبرز المتطلبات الخاصة بقياس القيمة العادلة كقياس القيمة العادلة من منظور معيار الإبلاغ المالي.	170	0.778	* 0.000
12	يوجد فهم لمدى مساهمة معايير القيمة العادلة و المعيار IFRS13 في مساعدة الشركات المدرجة في السوق الليبي في الإفصاح على المعلومات التي تساعد مستخدمي القوائم المالية علي التحليل والوقوف بدقة علي أوضاع الشركات المدرجة بسوق المال الليبي.	170	0.688	* 0.000

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى المعنوية 0.05

المحور الثاني : مدى كفاية المقومات الخاصة بتبني وتطبيق معايير القيمة العادلة

يوضح الجدول رقم (4.4) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات هذا المحور والدرجة الكلية له ، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة بالجدول دالة إحصائياً ، وبذلك يعتبر المحور صادقاً لما وضع لقياسه.

الجدول رقم (4.4) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثاني والدرجة الكلية للمحور

ت	الفقرة	العدد	معامل ارتباط بيرسون	الدلالة الإحصائية P-Value
1	تعتبر الموارد البشرية الموجودة بالشركة مؤهلة لتطبيق معايير القيمة العادلة.	170	0.611	* 0.000
2	يعد النظام المالي المعتمد بالشركة متطوراً وقابلاً للتحديث بما يتماشى مع تبني معايير القيمة العادلة.	170	0.656	* 0.000
3	يوجد لدى الشركة القدرة المالية لتبني وتطبيق معايير القيمة العادلة.	170	0.573	* 0.000
4	يوجد لدى الشركة الأجهزة والمعدات وكافة المستلزمات المطلوبة لاستخدام النظام المالي بالشكل المطلوب.	170	0.468	* 0.000
5	تتوفر لدى الشركات البيانات والمعلومات الكافية لإعادة قياس الأصول وكافة البنود المالية بما يتماشى مع معايير القيمة العادلة.	170	0.625	* 0.000

ت	الفقرة	العدد	معامل ارتباط بيرسون	الدلالة الإحصائية P-Value
6	تتوفر لدى الشركات الموارد البشرية القادرة على توضيح أية اختلافات قد تنشأ بين النظام المالي الحالي والنظام المستحدث في حالة تبني معايير القيمة العادلة.	170	0.589	* 0.000
7	يتوفر لدى الشركات نظم معلومات مالية تتسم بالمرونة وقابلية للتعديل والتطوير بكل ما يستجد حول الطرق المحاسبية المتعلقة بقياس القيمة العادلة.	170	0.551	* 0.000
8	يتم الأخذ بعين الاعتبار آلية تطبيق القيمة العادلة للبنود المالية وبالشكل الذي لا يؤثر على النظم الحالية.	170	0.564	* 0.000
9	تساهم الدورات التدريبية الحالية في دعم فهم تطبيق معايير القيمة العادلة لتسهيل تطبيقها بصورة سليمة.	170	0.384	* 0.000
10	تتوفر اللوائح والتشريعات الخاصة بإمكانية تطبيق معايير القيمة العادلة والمعيار IFRS 13 والتي يمكن الاسترشاد بها في تطبيق هذه المعايير.	170	0.466	* 0.000
11	تتنوع الأصول والالتزامات لدى الشركات المدرجة في السوق المال الليبي والتي يمكن معالجتها وفقاً لمعايير القيمة العادلة.	170	0.624	* 0.000
12	يعتبر تطبيق القيمة العادلة و مواكبة ما هو جديد في الشركات المدرجة بسوق المال الليبي على درجة عالية من الأهمية لما تتضمنه هذه المعايير المحاسبية.	170	0.451	* 0.000

** الارتباط دال إحصائياً عند مستوى المعنوية 0.05

المحور الثالث : الصعوبات التي تحول دون تطبيق معايير القيمة العادلة

يوضح الجدول رقم (5.4) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات هذا المحور والدرجة الكلية له ، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة بالجدول دالة إحصائياً ، وبذلك يعتبر المحور صادقاً لما وضع لقياسه.

جدول رقم (5.4) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثالث والدرجة الكلية للمحور

ت	الفقرة	العدد	معامل ارتباط بيرسون	الدلالة الإحصائية P-Value
1	يحتاج تطبيق معايير المحاسبة الدولية المتعلقة بالقيمة العادلة إلي بيئة مالية متطورة وإمكانيات مهنية قد لا تتوافر في الشركات المدرجة بسوق المال الليبي.	170	0.528	* 0.000

ت	الفقرة	العدد	معامل ارتباط بيرسون	الدلالة الإحصائية P-Value
2	تحتاج الإدارات العليا بالشركات المدرجة في سوق المال الليبي للمقدرة والتأهيل اللازم لتطبيق معايير القيمة العادلة.	170	0.676	* 0.000
3	تتطلب نظم المعلومات الحالية لبعض الشركات المدرجة بسوق المال الليبي للتحديث ومواكبة المتطلبات المحاسبية والفنية لإدراج المعايير المحاسبة الدولية المتعلقة بالقيمة العادلة في نظم المحاسبة الحالية.	170	0.598	* 0.000
4	إن محدودية التأهيل والخبرات في تطبيق معايير المحاسبة الدولية المتعلقة بالقيمة العادلة لدى بعض الشركات المدرجة بسوق المال الليبي تحول دون الاستخدام والتطبيق الأفضل.	170	0.611	* 0.000
5	تحتاج بعض التشريعات والأنظمة والقوانين في البيئة المحلية لبعض التغيير والتطوير لتتوافق مع بعض معايير المحاسبة الدولية المتعلقة بالقيمة العادلة.	170	0.578	* 0.000
6	تفتقر البيئة المحلية لبعض الإمكانيات التي تقف عائقا أمام تطبيق معايير المحاسبة الدولية المتعلقة بالقيمة العادلة كغياب السوق النشط حتى يتسنى استخدام القيمة العادلة في القياس والتقييم.	170	0.752	* 0.000
7	إن حداثة سوق المال الليبي ومحدودية عدد الشركات المدرجة وما يترتب عليها من ضعف المنافسة من أهم العوامل المؤثرة سلبا على كيفية تطبيق معايير القيمة العادلة التطبيق الأمثل.	170	0.705	* 0.000
8	عدد مداخل التقييم و طرق قياس القيمة العادلة يحد من تطبيق القيمة العادلة من قبل الشركات المدرجة بسوق المال الليبي وذلك لارتفاع تكلفة تطبيق معايير المحاسبة الدولية المتعلقة بالقيمة العادلة.	170	0.641	* 0.000
9	صعوبة إيجاد آلية قوية لإلزام الشركات المدرجة بسوق المال الليبي بتطبيق معايير المحاسبة الدولية المتعلقة بالقيمة العادلة.	170	0.692	* 0.000
10	تختلف بيئة تطبيق المعايير المحاسبية الدولية الصادرة بين الدول النامية التي تسعي لتطبيقها والدول الرائدة في مواكبة مثل هذه المعايير وتحديثاتها.	170	0.652	* 0.000
11	يؤدي ضعف المناهج التعليمية الخاصة بالمعايير المحاسبية الدولية والقيمة العادلة في الجامعات والمعاهد الليبية إلى تأثيرات مباشرة على فهم جوهر هذه المعايير وتطبيقها بكفاءة عالية.	170	0.655	* 0.000

4.1.4 الأساليب الإحصائية المستخدمة في وصف وتحليل البيانات

1.4.1.4 ثبات الاستبانة [4] :

يقصد بثبات الاستبانة أن تعطي هذه الاستبانة نفس النتائج لو تم إعادة توزيعها أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط ، أو بعبارة أخرى أن ثبات الاستبانة يعني الاستقرار في نتائج الاستبانة وعدم تغييرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعها مرات عدة خلال فترة زمنية معينة.

وقد اتبعت الباحثة القياس الإحصائي لمعرفة ثبات أداة القياس (الاستبانة) ، وذلك من خلال طريقتين هما : معامل ألفا كرونباخ و التجزئة النصفية ، وذلك كما يلي:

1.1.4.1.4 معامل كرونباخ ألفا (Cronbach's alpha Coefficient):

اتبعت الباحثة القياس الإحصائي لمعرفة ثبات أداة القياس (الاستبانة)، طريقة كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha Coefficient)، وفيها يتم احتساب معامل ألفا كرونباخ عن طريق المعادلة التالية:

$$R_{tt} = \left(\frac{n}{n-1}\right) \times \left(\frac{Sd_T^2 - \sum (Sd)^2}{Sd_T^2}\right)$$

حيث: R_{tt} : تشير إلى معامل ارتباط ألفا.

n : تشير إلى عدد فقرات القياس.

Sd_T^2 : تشير إلى تباين الاختبار الكلي.

$\sum (Sd)^2$: تشير إلى مجموع تباينات فقرات القياس.

وتكون الاستبانة ذات ثبات ضعيف إذا كانت قيمة معامل ألفا كرونباخ أقل من 60% ، ومقبولاً إذا كانت هذه القيمة ضمن الفترة (من 60% أو أقل من 70%)، وجيداً إذا كانت قيمة معامل ألفا كرونباخ ضمن الفترة (من 70% أو أقل من 80%)، أما إذا كانت هذه القيمة أكبر من أو يساوي 80% يشير ذلك إلى أن الاستبانة تكون ذات ثبات ممتاز، و كلما اقترب المقياس من 100% تعتبر النتائج الخاصة بالاختبار أفضل.

([4]) Sekaran, U. (2006) Research Methods for Business A Skill-Building Approach, 4th edition, John Wiley & Sons (Asia), Singapore, p 311.

أما فيما يتعلق بثبات أداة هذه الدراسة (الاستبانة) ، فقد تم احتساب معامل كرونباخ ألفا لمتغيرات الدراسة والبالغ عددها 35 فقرة ، ويوضح جدول رقم (6.4) قيم معاملات ألفا كرونباخ لكل محور من محاور الدراسة.

جدول رقم (6.4) قيم معامل الثبات لكل محور من محاور الدراسة

ت	المتغير	عدد الفقرات	معامل الثبات %
1	مدى فهم متطلبات تبني وتطبيق معايير القيمة العادلة	12	81.9
2	مدى كفاية المقومات الخاصة بتبني وتطبيق معايير القيمة العادلة	12	78.7
3	الصعوبات التي تحول دون تطبيق معايير القيمة العادلة	11	86.0
	اجمالي الفقرات	35	87.4

يتضح من النتائج الموضحة في جدول (6.4) أن قيمة معامل ألفا كرونباخ كانت مرتفعة لكل محور من محاور الدراسة. وكذلك قيمة ألفا لجميع الفقرات 87.4%، وهي قيم ثبات عالية جداً ومقبولة في العرف الإحصائي.

2.1.4.1.4 التجزئة النصفية (Split Half):

تعتمد طريقة التجزئة النصفية على تجزئة فقرات الاختبار إلى مجموعتين ، ومن ثم إيجاد معامل ارتباط بيرسون Pearson Correlation coefficient بين المجموعتين ، وبعد ذلك نقوم بتصحيح معامل الارتباط بإحدى الطريقتين :-

1.2.1.4.1.4 معامل ثبات سبيرمان براون Spearman Brown coefficient

يتطلب استخدام معامل ثبات سبيرمان براون لتصحيح معامل الارتباط أن يكون التباين فيها متساوياً للمجموعتين $\left(\sigma_1^2 = \sigma_2^2\right)$ وكما يتطلب أن يكون معامل ثبات الفا كرونباخ متساوياً للمجموعتين $\left(R_{11} = R_{22}\right)$، والذي يعطي بالعلاقة التالي:

$$\text{Spearman Brown Formula} = \frac{2 \times r_{12}}{1 + r_{12}}$$

2.2.1.4.1.4 معامل ثبات جثمان للتجزئة النصفية Guttman Split-Half Coefficient

يشبه هذا المعامل معامل ثبات سبيرمان براون ، لكنه يتطلب أن يكون التباين فيها غير متساوٍ للمجموعتين $\left(\sigma_1^2 \neq \sigma_2^2\right)$ أو أن يكون معامل ثبات الفا كرونباخ غير متساوٍ للمجموعتين $\left(R_{11} \neq R_{22}\right)$. ويتم حساب معامل ثبات جثمان لتصحيح معامل الارتباط بالصيغة:

$$\text{Formula Guttman} \quad = 2\left(1-\frac{\sigma_1^2+\sigma_2^2}{\sigma^2}\right)$$

أما فيما يتعلق بطريقة ثبات التجزئة النصفية لهذه الدراسة ، يتضح من البيانات الواردة بالجدول رقم (7.4) أن المتوسط الحسابي للمجموعة الأولى 66.41 والتباين المناظر له 60.468 والمتوسط الحسابي للمجموعة الثانية 61.26 وقيمة التباين المناظرة له 47.640 ، وأن معامل ارتباط بيرسون بين المجموعتين $r_{12}=0.845$ كما هو مبين بالجدول رقم (8.4)

جدول رقم (7.4) يبين المتوسط الحسابي والتباين والانحراف المعياري لكل مجموعة

	Mean المتوسط	Variance التباين	Std. Deviation الانحراف المعياري	N of Items العدد
Part 1	66.41	60.468	7.776	18
Part 2	61.26	47.640	6.902	17
Both Parts	127.68	198.812	14.100	35

كما يتضح من البيانات الواردة بالجدول رقم (8.4) أن قيمة معامل الفا كرونباخ للمجموعة الأولى 0.792 لعدد 18 فقرة و معامل الفا كرونباخ للمجموعة الثانية 0.731 لعدد 17 فقرة، وبما أن قيمة التباين للمجموعة الأولى لا تساوي قيمة التباين للمجموعة الثانية ، وكذلك قيمة الفا كرونباخ للمجموعتين غير متساوية بالتالي نستخدم معامل ثبات جثمان لتصحيح معامل ارتباط بيرسون، من خلال البيانات الواردة بالجدول رقم(8.4) نستنتج أن قيمة معامل ثبات جثمان للتجزئة النصفية يساوي 0.912 وتعتبر هذه القيمة عالية جداً ومقبولة في العرف الإحصائي.

جدول رقم(8.4) يبين معامل ثبات التجزئة النصفية

Cronbach's Alpha معامل الفا كرونباخ	Part 1	Value	0.792
		N of Items	18
	Part 2	Value	0.731
		N of Items	17
	Total N of Items		35
Correlation Between Forms معامل ارتباط بيرسون بين المجموعتين			0.845
Spearman-Brown Coefficient معامل سبيرمان براون	Equal Length		0.916
	Unequal Length		0.916
Guttman Split-Half Coefficient معامل ثبات جثمان			0.912

بالنظر إلى المعاملات السابقة ، يلاحظ أن جميع قيم الاختبار مرتفعة وهي تمثل مؤشرات جيدة ومطمئنة لأغراض الدراسة ، ويمكن الوثوق بها وتدل على ثبات أداة القياس بشكل جيد. وبذلك تكون الباحثة قد تأكدت من صدق وثبات استبانة الدراسة مما يجعلها على ثقة تامة بصحة الاستبانة وصلاحيتها لتحليل النتائج والإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها.

1.2.4 بيانات عامة عن الشركات قيد الدراسة

1.2.2.4 تصنيف عينة الدراسة وفقاً لمكان العمل:

يوضح الجدول رقم (9.4) تصنيف المشاركين في الدراسة وفقاً لمكان العمل

جدول رقم (9.4) تصنيف المشاركين في الدراسة وفقاً لمكان العمل

	العدد	النسبة (%)
المصارف	126	74.1
الشركات	35	20.6
سوق المال الليبي	9	5.3
الإجمالي	170	100.0

يتبين من خلال نتائج التحليل الإحصائي المدونة بالجدول رقم (9.4) وكذلك الشكل رقم (1.4) تصنيف المشاركين في الدراسة وفقاً لمكان العمل بأن الغالبية العظمى منهم يعمل بالمصارف. إذ بلغ عددهم 126 بنسبة 74.1%، وتليها الشركات وعددهم 35 بنسبة 20.6%، بينما بلغ عدد المشاركين من سوق الأوراق المالية بنسبة 5.3%، و قد يدل هذا على أن المصارف من أكثر الشركات المدرجة حجماً ونشاطاً في سوق المال الليبي .

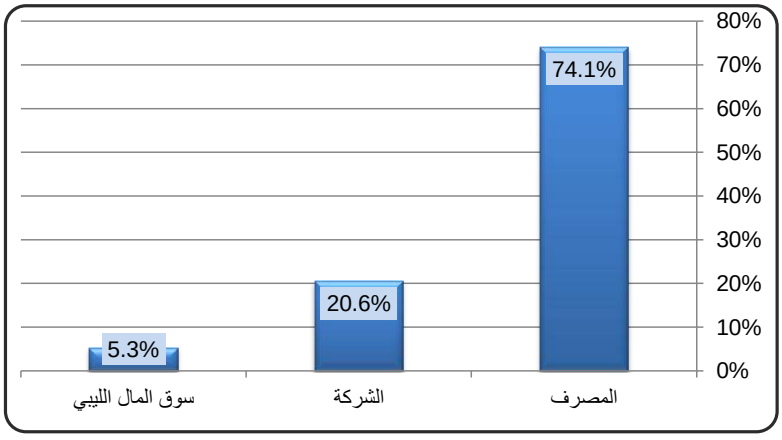

شكل رقم (1.4) تصنيف المشاركين في الدراسة وفقاً لمكان العمل

2.2.2.4 تصنيف عينة الدراسة وفقاً للشركات المدرجة :

يوضح الجدول رقم (10.4) تصنيف المشاركين في الدراسة وفقاً للشركات المدرجة.

جدول رقم (10.4) تصنيف المشاركين في الدراسة وفقاً للشركات المدرجة

	العدد	النسبة (%)
مصرف التجارة والتنمية	17	10.0
مصرف الوحدة	20	11.8
سوق المال الليبي	9	5.3
شركة الصحارى للتأمين	9	5.3
الشركة المتحدة للتأمين	12	7.1
شركة ليبيا للتأمين	14	8.2
مصرف المتوسط	16	9.4
مصرف الجمهورية	26	15.3
مصرف الصحارى	21	12.4
المصرف التجاري الوطني	26	15.3
الإجمالي	170	100.0

من خلال نتائج التحليل الإحصائي المدونة بالجدول رقم(10.4) وكذلك الشكل رقم(2.4) يتبين بأن تصنيف المشاركين في الدراسة وفقاً للشركات المدرجة أن معظم مفردات عينة الدراسة من المصرف التجاري الوطني و مصرف الجمهورية بنسبة 15.3% ، وثم يليها مصرف الصحارى بنسبة 12.4% ، ثم يليه مصرف الوحدة بنسبة 11.8 %، ثم يليه مصرف التجارة والتنمية بنسبة 10.0 % ، ثم مصرف المتوسط بنسبة 9.4% ، يلي ذلك شركة ليبيا للتأمين بنسبة 8.2% ، ثم الشركة المتحدة للتأمين بنسبة 7.1% ، والباقي شركة الصحارى للتأمين و سوق المال الليبي بنسبة 5.3% . و تعكس هذه الأرقام الحجم النسبي الموظفين المستهدفين للإجابة على الاستبانة.

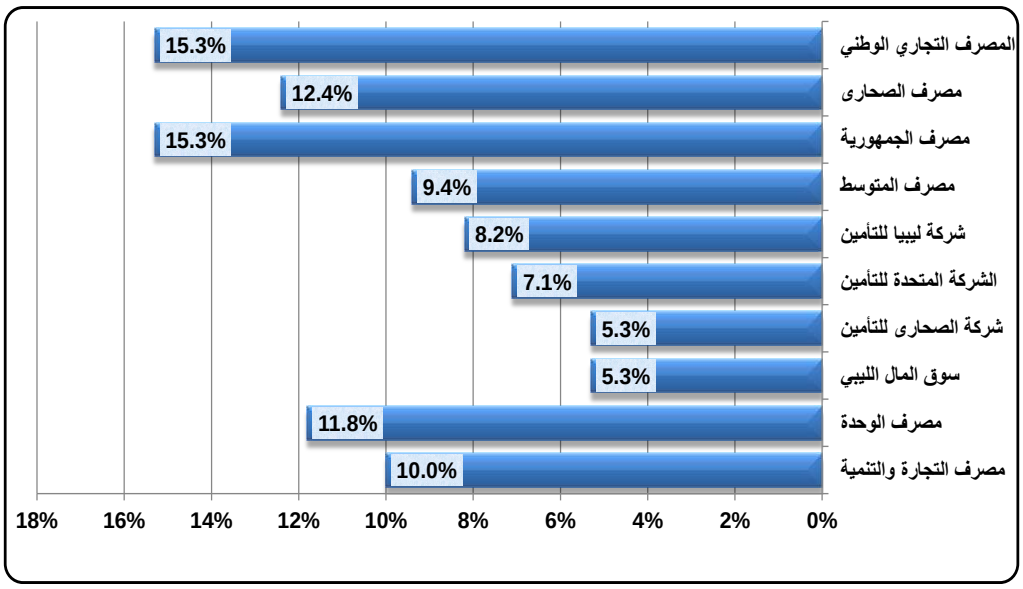

شكل رقم (2.4)تصنيف المشاركين في الدراسة وفقاً للشركات المدرجة

2.2.2.4 تصنيف عينة الدراسة وفقاً للمؤهل العلمي:

يوضح الجدول رقم (11.4) تصنيف المشاركين في الدراسة وفقاً للمؤهل العلمي.

جدول رقم (11.4) تصنيف المشاركين في الدراسة وفقاً للمؤهل العلمي

	العدد	النسبة (%)
دبلوم	43	25.3
بكالوريوس	91	53.5
ماجستير	31	18.2
دكتوراه	5	2.9
الإجمالي	170	100.0

من خلال نتائج التحليل الإحصائي المدونة بالجدول رقم (11.4) وكذلك الشكل رقم (3.4) المتعلق بتصنيف المشاركين في الدراسة وفقاً للمؤهل العلمي يلاحظ بأن حملة البكالوريوس يمثلون نسبة 53.5%، يلي ذلك حملة الدبلوم بنسبة 25.3% ، ثم حملة الماجستير بنسبة 18.2%، يلي ذلك حملة الدكتوراه بنسبة 2.9 %، وهذا يدل على المستوى التعليمي العالي لعينة الدراسة مما يعطي النتائج مصداقية أكبر.

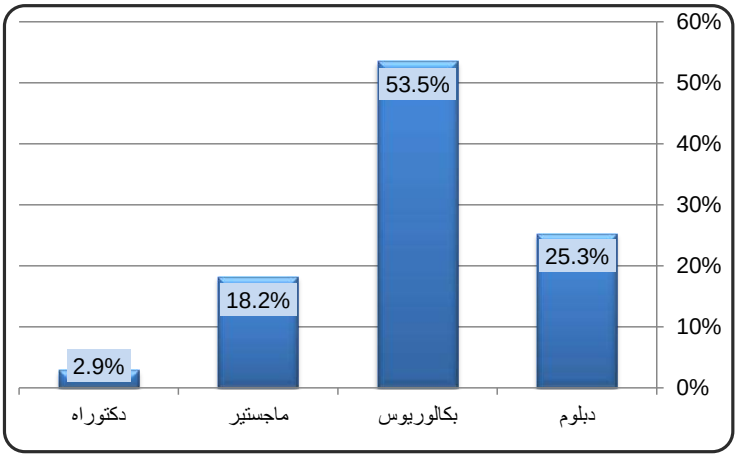

شكل رقم(3.4) تصنيف المشاركين في الدراسة وفقاً للمؤهل العلمي

3.2.2.4 تصنيف عينة الدراسة وفقاً للتخصص العلمي:

يوضح الجدول رقم (12.4) تصنيف المشاركين في الدراسة وفقاً للتخصص العلمي.

جدول رقم (12.4) تصنيف المشاركين في الدراسة وفقاً للتخصص العلمي

	العدد	النسبة (%)
محاسبة	94	55.3
ادارة الاعمال	26	15.3
اقتصاد	15	8.8
تمويل ومصارف	35	20.6
الإجمالي	170	100.0

إن نتائج التحليل الإحصائي المدونة بالجدول رقم (12.4) وكذلك الشكل رقم (4.4) يوضحان تصنيف المشاركين في وفقاً للتخصص العلمي. وفي هذه البيانات الواردة فإن فئة تخصص المحاسبة هي الفئة الأعلى بين الفئات بنسبة 55.3% ثم يليها تخصص تمويل ومصارف بنسبة 20.6% ثم تخصص إدارة الأعمال 15.3% يلي ذلك تخصص الاقتصاد بنسبة 8.8 % . وتدل هذه النتائج أن عينة الدراسة قد اشتملت على كافة التخصصات التي لها علاقة بموضوع الدراسة ، مما يؤيد مصداقية نتائجها.

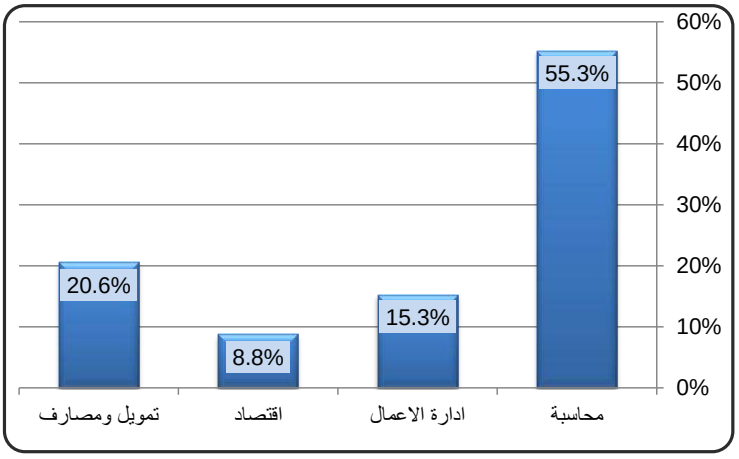

شكل رقم(4.4) تصنيف المشاركين في الدراسة وفقاً للتخصص العلمي

4.2.2.4 تصنيف عينة الدراسة وفقاً للوظيفة الحالية :

يوضح الجدول رقم(13.4) تصنيف المشاركين في الدراسة وفقاً للوظيفة الحالية.

جدول رقم(13.4) تصنيف المشاركين في الدراسة وفقاً للوظيفة الحالية

	العدد	النسبة (%)
مدير مالي	16	9.4
مدير إدارة المراجعة الداخلية	16	9.4
رئيس قسم	43	25.3
محاسب	57	33.5
مراجع داخلي	38	22.4
الإجمالي	170	100.0

من خلال نتائج التحليل الإحصائي المدونة بالجدول رقم (13.4) وكذلك الشكل رقم (5.4) الخاص بتصنيف المشاركين في الدراسة وفقاً للوظيفة الحالية يتبين بأن النسبة الأعلى من مفردات عينة الدراسة هي فئة المحاسبين حيث بلغت نسبة 33.5% ثم يليها فئة المراجعين الداخليين بنسبة 22.4% ثم فئة رئيس قسم بنسبة 25.3% ثم فئة مدير مالي ومدير إدارة المراجعة الداخلية بنسبة 9.4 % وهذا يظهر بأن عينة الدراسة قد اشتملت على نسبة عالية من العاملين في الوظائف المحاسبية التي لها علاقة بموضوع الدراسة مما يضفي المزيد من المصداقية على نتائج الدراسة.

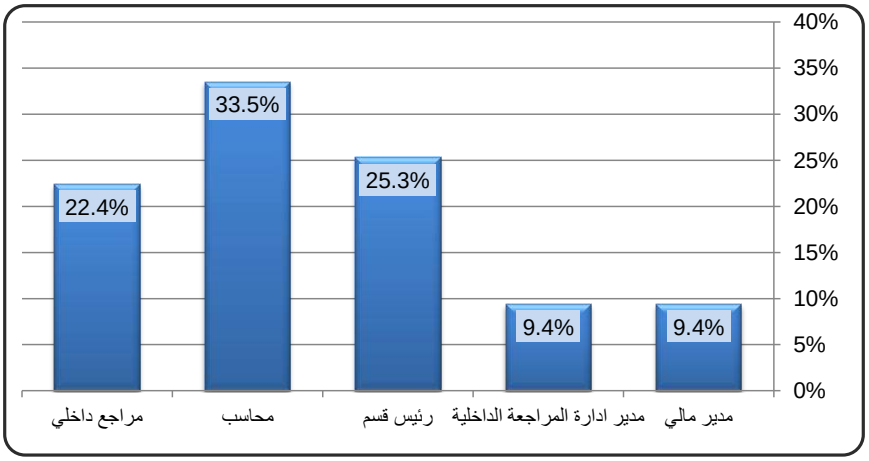

شكل رقم(5.4) تصنيف المشاركين في الدراسة وفقاً للوظيفة الحالية

5.2.2.4 تصنيف عينة الدراسة وفقاً لسنوات الخبرة:

يوضح الجدول رقم (14.4) تصنيف المشاركين في الدراسة وفقاً لسنوات الخبرة

جدول رقم (14.4) تصنيف المشاركين في الدراسة وفقاً لسنوات الخبرة

	العدد	النسبة (%)
أقل من 5 سنوات	23	13.5
من 5 إلى أقل من 10 سنوات	41	24.1
من 10 إلى أقل من 20 سنة	55	32.4
من 20 سنة فأكثر	51	30.0
الإجمالي	170	100.0

يبين الجدول رقم(14.4) وكذلك الشكل رقم (6.4) تصنيف المشاركين في الدراسة وفقاً لسنوات الخبرة. وتعكس هذه البيانات الفوارق النسبية بين الفئات حيث إن الفئة الأقل من 5 سنوات تحظى بنسبة 13.5% ثم فئة من 5 إلى أقل من 10 سنوات بنسبة 24.1% ثم فئة من 10 إلى أقل من 20 سنة بنسبة 32.4% في حين كانت الفئة الأعلى هي الفئة من 20 سنة فأكثر بنسبة 30.0%. وتشير هذه النتائج إلى وجود الخبرة لدى غالبية عينة الدراسة مما يزيد من موثوقية وموضوعية البيانات المتحصل عليها.

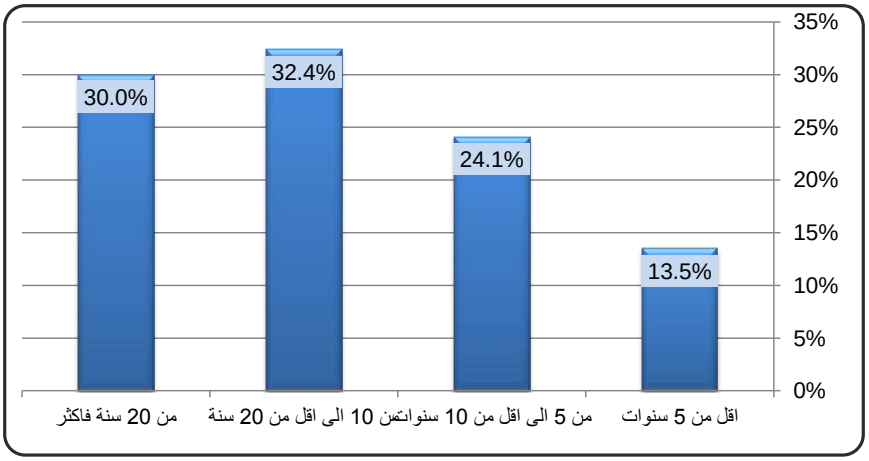

شكل رقم (6.4) تصنيف المشاركين في الدراسة وفقاً لسنوات الخبرة

6.2.2.4 تصنيف عينة الدراسة وفقاً لتلقي دورات تدريبية تتعلق بمعايير المحاسبة الدولية:

يوضح الجدول رقم(15.4) تصنيف المشاركين في الدراسة وفقاً لتلقي دورات تدريبية تتعلق بمعايير المحاسبة الدولية

جدول رقم(15.4) تصنيف المشاركين في الدراسة وفقاً لتلقي دورات تدريبية تتعلق بمعايير المحاسبة الدولية

	العدد	النسبة (%)
نعم	111	65.3
لا	59	34.7
الإجمالي	170	100.0

يبين الجدول رقم (15.4) وكذلك الشكل رقم (7.4) تصنيف المشاركين في الدراسة وفقاً لتلقي دورات تدريبية تتعلق بمعايير المحاسبة الدولية ونجد أن ما نسبته 34.7% من عينة الدراسة لم يتحصلوا على دورة تدريبية في مجال المعايير المحاسبة الدولية في حين أن ما نسبته 65.3 % من عينة الدراسة تحصلوا على دورة تدريبية في مجال المعايير المحاسبة الدولية ، وهذه النتائج تعطي مؤشرًا على الاهتمام من قبل الشركات المدرجة بتدريب العاملين.

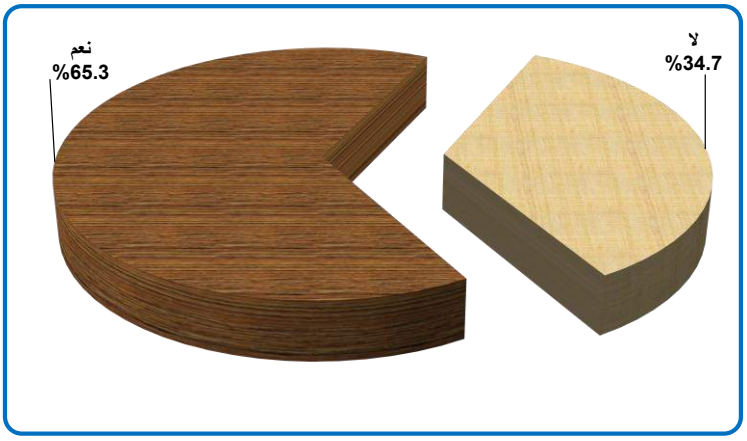

شكل رقم(7.4) تصنيف المشاركين في الدراسة وفقاً لتلقي دورات تدريبية تتعلق بمعايير المحاسبة الدولية

7.2.2.4 تصنيف عينة الدراسة وفقاً لتضمين المادة العلمية بالدورات التدريبية للمعايير المتعلقة بالقيمة العادلة:

يوضح الجدول رقم (16.4) تصنيف المشاركين في الدراسة وفقاً لتضمين المادة العلمية بالدورات التدريبية للمعايير المتعلقة بالقيمة العادلة.

جدول رقم(16.4) تصنيف المشاركين في الدراسة وفقاً لتضمين المادة العلمية للمعايير المتعلقة بالقيمة العادلة

	العدد	النسبة (%)
نعم	61	55.0
لا	50	45.0
الإجمالي	111	100.0

من خلال نتائج التحليل الإحصائي المدونة بالجدول رقم (16.4) وكذلك الشكل رقم (8.4) الخاصة بتصنيف المشاركين في الدراسة وفقاً لتضمين المادة العلمية بالدورات التدريبية للمعايير المتعلقة بالقيمة العادلة، نجد أن ما نسبته 45.0% من عينة الدراسة لم يتحصلوا على دورة تدريبية في مجال المعايير المحاسبة الدولية المتعلقة بالقيمة العادلة في حين أن ما نسبته 55.0 % من عينة الدراسة تحصلوا على دورة تدريبية في مجال المعايير المحاسبة الدولية المتعلقة بالقيمة العادلة ، وهذا يعطي مؤشراً علي فهم عينة الدراسة للموضوع الأمر الذى ينعكس إيجاباً علي النتائج المتحصل عليها .

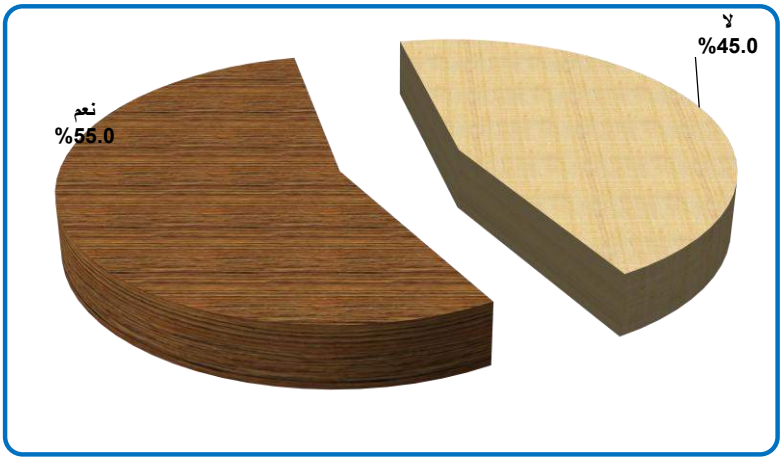

شكل رقم(8.4) تصنيف المشاركين في الدراسة وفقاً لتضمين المادة العلمية للمعايير المتعلقة بالقيمة العادلة

2.2.2.4 تصنيف عينة الدراسة وفقاً لمدى المتابعة للمعايير المحاسبة الدولية ومعايير القيمة العادلة والتغير الحاصل بها:

يوضح الجدول رقم (17.4) تصنيف المشاركين في الدراسة وفقاً لمدى المتابعة للمعايير المحاسبة الدولية ومعايير القيمة العادلة والتغير الحاصل بها من قبل معايير المحاسبة الدولية أو المعايير الدولية للتقارير المالية .

جدول رقم(17.4) تصنيف المشاركين في الدراسة وفقاً لمدى المتابعة للمعايير المحاسبة الدولية ومعايير القيمة العادلة والتغير الحاصل بها من قبل معايير المحاسبة الدولية أو المعايير الدولية للتقارير المالية

	العدد	النسبة (%)
مستمرة	23	13.5
متوسطة	92	54.1
قليلة	55	32.4
الإجمالي	170	100.0

من خلال نتائج التحليل الإحصائي المدونة بالجدول رقم (17.4) وكذلك الشكل رقم (9.4) الخاص بتصنيف المشاركين في الدراسة وفقاً لمدى المتابعة للمعايير المحاسبة الدولية ومعايير القيمة العادلة والتغير الحاصل بها من قبل معايير المحاسبة الدولية أو المعايير الدولية للتقارير المالية نجد أن فئة المتابعة المستمرة قليلة بنسبة 13.5 % . أما فئة المتابعة قليلة بلغت نسبة 32.4% في حين بلغت فئة المتابعة المتوسطة ما نسبته 54.1 % وهذا يعطي مؤشراً علي متابعة عينة الدراسة للمعايير المحاسبة الدولية ومعايير القيمة العادلة والتغير الحاصل بها من

قبل معايير المحاسبة الدولية أو معايير الإبلاغ المالي و يزيد من موثوقية وموضوعية البيانات المتحصل عليها.

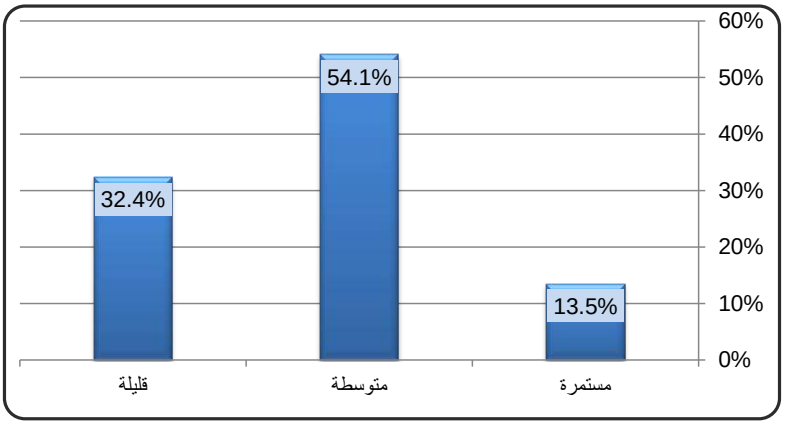

شكل رقم (9.4) تصنيف المشاركين في الدراسة وفقاً لمدى المتابعة للمعايير المحاسبة الدولية ومعايير القيمة العادلة والتغير الحاصل بها من قبل معايير المحاسبة الدولية أو المعايير الدولية للتقارير المالية

2.2.4 تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة

1.2.2.4 التحليل الإحصائي لفقرات الدراسة

بعد جمع بيانات الدراسة ، قامت الباحثة بمراجعتها تمهيداً لإدخالها للحاسوب، وقد تم إدخالها للحاسوب بإعطائها أرقاماً معينة، أي بتحويل الإجابات اللفظية إلى رقمية، وفي هذا الجزء أعطيت الإجابة "غير موافق جداً" درجة واحدة ، "غير موافق" درجتين، وأعطيت الإجابة "محايد" 3 درجات، 4 درجات للإجابة "موافق"، فيما أعطيت الإجابة "موافق جداً" 5 درجات، بحيث كلما زادت درجة الإجابة زادت درجة الموافقة عليها والعكس صحيح. وهذه الدرجات تمثل إجابات المشاركين في الدراسة (أفراد عينة الدراسة) على الأسئلة الواردة بقائمة الاستبانة مخرجات الدراسة الميدانية، وهي ذاتها تعد مدخلات التحليل الإحصائي، والذي يهدف إلى استخلاص النتائج من خلال تحليل هذه المدخلات، وقد تم إحصائياً احتساب المتوسطات، والانحرافات المعيارية، ونسبة الإجابات لكل فقرة.

واستخدمت الباحثة اختبار T للعينة الواحدة One Sample T-Test، وذلك لاختبار فقرات كل مجال من مجالات الاستبانة، ومعرفة معنوية (دلالة) آراء المشاركين في الدراسة على محتوى كل فقرة، والجدول التالي يبين المتوسط الحسابي المرجح لكل فقرة من فقرات المحور والانحراف المعياري له، وكذلك نتائج اختبار T (قيمة الاختبار والدلالة الإحصائية)، وتكون الفقرة إيجابية بمعنى أن أفراد عينة الدراسة موافقون على محتواها إذا كانت قيمة الدلالة

الإحصائية للفقرة أصغر من مستوى المعنوية 0.05 والمتوسط الحسابي المرجح للفقرة أكبر من 3، وتكون الفقرة سلبية بمعنى أن أفراد عينة الدراسة غير موافقون على محتواها إذا كانت قيمة الدلالة الإحصائية للفقرة أصغر من مستوى المعنوية 0.05 والمتوسط الحسابي المرجح للفقرة أصغر من 3، وتكون آراء أفراد عينة الدراسة محايدة إذا كانت قيمة الدلالة الإحصائية أكبر من مستوى المعنوية 0.05 ، وهذا ينطبق على جميع الفقرات في استبانة الدراسة.

الفرضية الفرعية الاولي : مدى فهم متطلبات تبني وتطبيق معايير القيمة العادلة.

قامت الباحثة بدراسة فقرات الفرضية الفرعية الاولي (مدى فهم متطلبات تبني وتطبيق معايير القيمة العادلة) ، حيث يتبين من خلال البيانات الواردة بالجدول رقم (18.4) التوزيع التكراري لإجابات المشاركين في الدراسة حول مدى فهم متطلبات تبني وتطبيق معايير القيمة العادلة.

جدول رقم(18.4) التوزيع التكراري لإجابات المشاركين في الدراسة حول فقرات الفرضية الفرعية الاولي

X01	الفقرة	X01	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	الاجمالي
1	يوجد إدراك وتفهم من قبل العاملين بالشركات المدرجة بسوق المال الليبي بالأسس التي تبني عليها معايير القيمة العادلة.	العدد	7	33	46	69	15	170
		النسبة %	4.1	19.4	27.1	40.6	8.8	100.0
2	تعتبر المعايير الخاصة بالقيمة العادلة ذات أهمية عالية ويمكن إدراك محتواها من قبل العاملين في الشركات المدرجة بسوق المال الليبي.	العدد	4	19	36	92	19	170
		النسبة %	2.4	11.2	21.2	54.1	11.2	100.0
3	تعتبر المتطلبات الأساسية لتبني وتطبيق معايير القيمة العادلة واضحة وذات اهداف مجدية حيث يمكن فهمها بالنسبة للعاملين بالشركات المدرجة بسوق المال الليبي.	العدد	2	20	45	85	18	170
		النسبة %	1.2	11.8	26.5	50.0	10.6	100.0
4	تتسع المعرفة ومعلومات العاملين بالشركات المدرجة بسوق المال الليبي بماهية شروط وأساليب تطبيق القيمة العادلة متضمنةً المعيار IFRS13.	العدد	5	37	66	46	16	170
		النسبة %	2.9	21.8	38.8	27.1	9.4	100.0
5	توجد متابعة ودراية واسعة بأهم المعايير الدولية الخاصة بالقيمة العادلة ومحتواها والتغيرات التي قد تنتج عن تطبيقها خلال فترات زمنية مختلفة .	العدد	4	33	53	69	11	170
		النسبة %	2.4	19.4	31.2	40.6	6.5	100.0

X01	الفقرة	X01	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	الاجمالي
6	يوجد فهم وإدراك لأهم التغييرات التي تتطلبها النظم المحاسبية إذا ما تم اعتماد معايير القيمة العادلة محلياً.	العدد	2	26	44	79	19	170
		النسبة %	1.2	15.3	25.9	46.5	11.2	100.0
7	يعد النظام المالي المطبق بالشركة قابلاً لاحتواء بعض التعديلات بما يتماشى مع المعلومات المحاسبية المطلوب توافرها وفقاً لمعايير القيمة العادلة الصادرة عن المنظمات الدولية.	العدد	5	12	39	96	18	170
		النسبة %	2.9	7.1	22.9	56.5	10.6	100.0
8	تعد الخصائص النوعية الرئيسية للمعلومات المحاسبية الخاصة بالقيمة العادلة مثل الملاءمة والموثوقية والقابلية للتحقق والمقارنة والتوقيت المناسب جوانب يمكن الالتزام بتطبيقها والوفاء بها داخل الشركات المدرجة بسوق المال الليبي.	العدد	1	16	45	94	14	170
		النسبة %	0.6	9.4	26.5	55.3	8.2	100.0
9	تمتاز المعلومات المحاسبية في ظل تبني وتطبيق القيمة العادلة القابلية للفهم من قبل مستخدمي القوائم المالية.	العدد	2	13	37	96	22	170
		النسبة %	1.2	7.6	21.8	56.5	12.9	100.0
10	يمتاز العاملون بالفهم و القدرة على تطبيق أهم طرق قياس القيمة العادلة مثل القيمة السوقية الجارية وصافي القيمة الحالية القابلة للتحقق وأيضاً القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة.	العدد	4	32	53	66	15	170
		النسبة %	2.4	18.8	31.2	38.8	8.8	100.0
11	يوجد وعي من قبل العاملين بأبرز المتطلبات الخاصة بقياس القيمة العادلة كقياس القيمة العادلة من منظور معيار الإبلاغ المالي.	العدد	11	40	36	58	25	170
		النسبة %	6.5	23.5	21.2	34.1	14.7	100.0
12	يوجد فهم لمدى مساهمة معايير القيمة العادلة و المعيار IFRS13 في مساعدة الشركات المدرجة في السوق الليبي في الافصاح على المعلومات التي تساعد مستخدمي القوائم المالية علي التحليل والوقوف بدقة علي اوضاع الشركات المدرجة بسوق المال الليبي.	العدد	8	44	41	51	26	170
		النسبة %	4.7	25.9	24.1	30.0	15.3	100.0

ومن خلال الجدول رقم (18.4) التوزيع التكراري لإجابات المشاركين في الدراسة حول مدى فهم متطلبات تبني وتطبيق معايير القيمة العادلة يتضح الآتي:-

1- يوجد إدراك وتفهم من قبل العاملين بالشركات المدرجة بسوق المال الليبي بالأسس التي تبني عليها معايير القيمة العادلة: يتضح من خلال بيانات الجدول رقم (18.4)، بأن أعلى نسبة هي الإجابة "موافق" وتساوي 40.6%، وتليها نسبة الإجابة "محايد" وتساوي 27.1%.

2- تعتبر المعايير الخاصة بالقيمة العادلة ذات أهمية عالية ويمكن إدراك محتواها من قبل العاملين في الشركات المدرجة بسوق المال الليبي: يتضح من خلال بيانات الجدول رقم (18.4) ، بأن أعلى نسبة هي الإجابة "موافق" وتساوي 54.1%، وتليها نسبة الإجابة "محايد" وتساوي 21.2%.

3- تعتبر المتطلبات الأساسية لتبني وتطبيق معايير القيمة العادلة واضحة وذات أهداف مجدية حيث يمكن فهمها بالنسبة للعاملين بالشركات المدرجة بسوق المال الليبي: يتضح من خلال بيانات الجدول رقم(18.4)، بأن أعلى نسبة هي الإجابة "موافق" وتساوي 50.0%، وتليها نسبة الإجابة "محايد" وتساوي 26.5%.

4- تتسع المعرفة ومعلومات العاملين بالشركات المدرجة بسوق المال الليبي بماهية شروط وأساليب تطبيق القيمة العادلة متضمنةً المعيار IFRS13: يتضح من خلال بيانات الجدول رقم (18.4)، بأن أعلى نسبة هي الإجابة " محايد " وتساوي 38.8%، وتليها نسبة الإجابة "موافق" وتساوي 27.1%.

5- توجد متابعة ودراية واسعة بأهم المعايير الدولية الخاصة بالقيمة العادلة ومحتواها والتغيرات التي قد تنتج عن تطبيقها خلال فترات زمنية مختلفة: يتضح من خلال بيانات الجدول رقم (18.4)، بأن أعلى نسبة هي الإجابة " موافق " وتساوي 40.6%، وتليها نسبة الإجابة " محايد " وتساوي 31.2%.

6- يوجد فهم وإدراك لأهم التغييرات التي تتطلبها النظم المحاسبية إذا ما تم اعتماد معايير القيمة العادلة محلياً: يتضح من خلال بيانات الجدول رقم (18.4)، بأن أعلى نسبة هي الإجابة " موافق " وتساوي 46.5%، وتليها نسبة الإجابة " محايد " وتساوي 25.9%.

7- يعد النظام المالي المطبق بالشركة قابلاً لاحتواء بعض التعديلات بما يتماشى مع المعلومات المحاسبية المطلوب توافرها وفقاً لمعايير القيمة العادلة الصادرة عن المنظمات الدولية: يتضح من خلال بيانات الجدول رقم (18.4)، بأن أعلى نسبة هي الإجابة " موافق " وتساوي 56.5%، وتليها نسبة الإجابة " محايد " وتساوي 22.9%.

8- تعد الخصائص النوعية الرئيسية للمعلومات المحاسبية الخاصة بالقيمة العادلة مثل الملاءمة والموثوقية والقابلية للتحقق والمقارنة والتوقيت المناسب جوانب يمكن الالتزام بتطبيقها والوفاء بها داخل الشركات المدرجة بسوق المال الليبي: يتضح من خلال بيانات الجدول رقم (18.4)، بأن أعلى نسبة هي الإجابة " موافق " وتساوي 55.3%، وتليها نسبة الإجابة " محايد " وتساوي 26.5%.

9- تمتاز المعلومات المحاسبية في ظل تبني وتطبيق القيمة العادلة القابلية للفهم من قبل مستخدمي القوائم المالية: يتضح من خلال بيانات الجدول رقم (18.4)، بأن أعلى نسبة هي الإجابة " موافق " وتساوي 56.5%، وتليها نسبة الإجابة " محايد " وتساوي 21.8%.

10- يمتاز العاملين بالفهم و القدرة على تطبيق أهم طرق قياس القيمة العادلة مثل القيمة السوقية الجارية وصافي القيمة الحالية القابلة للتحقق وأيضاً القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة : يتضح من خلال بيانات الجدول رقم (18.4)، بأن أعلى نسبة هي الإجابة " موافق" وتساوي 38.8%، وتليها نسبة الإجابة " محايد " وتساوي 31.2%.

11- يوجد وعي من قبل العاملين بأبرز المتطلبات الخاصة بقياس القيمة العادلة كقياس القيمة العادلة من منظور معيار الإبلاغ المالي.: يتضح من خلال بيانات الجدول رقم (18.4)، بأن أعلى نسبة هي الإجابة " موافق " وتساوي 34.1%، وتليها نسبة الإجابة " غير موافق " وتساوي 23.5%.

12- يوجد فهم لمدى مساهمة معايير القيمة العادلة و المعيار IFRS13 في مساعدة الشركات المدرجة في السوق الليبي في الإفصاح عن المعلومات التي تساعد مستخدمي القوائم المالية علي التحليل والوقوف بدقة علي أوضاع الشركات المدرجة بسوق المال الليبي: يتضح من خلال بيانات الجدول رقم (18.4)، بأن أعلى نسبة هي الإجابة " موافق " وتساوي 30.0%، وتليها نسبة الإجابة " غير موافق " وتساوي 25.9%.

وقامت الباحثة بدراسة فقرات الفرضية الفرعية الاولي (مدى فهم متطلبات تبني وتطبيق معايير القيمة العادلة) ، حيث يتبين من خلال البيانات الواردة بالجدول رقم (19.4) يبين التحليل الإحصائي لإجابات المشاركين في الدراسة حول مدى فهم متطلبات تبني وتطبيق معايير القيمة العادلة.

جدول رقم (19.4) المتوسط المرجح والانحراف المعياري ونتائج اختبار T لفقرات الفرضية الفرعية الاولي

X01	الفقرة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	إحصاءة الاختبار	الدلالة الإحصائية	الاتجاه السائد
1	يوجد إدراك وتفهم من قبل العاملين بالشركات المدرجة بسوق المال الليبي بالأسس التي تبني عليها معايير القيمة العادلة.	3.31	1.015	3.929	0.000 *	موافق
2	تعتبر المعايير الخاصة بالقيمة العادلة ذات أهمية عالية ويمكن إدراك محتواها من قبل العاملين في الشركات المدرجة بسوق المال الليبي.	3.61	0.912	8.661	0.000 *	موافق
3	تعتبر المتطلبات الأساسية لتبني وتطبيق معايير القيمة العادلة واضحة وذات اهداف مجدية حيث يمكن فهمها بالنسبة للعاملين بالشركات المدرجة بسوق المال الليبي.	3.57	0.876	8.494	0.000 *	موافق
4	تتسع المعرفة ومعلومات العاملين بالشركات المدرجة بسوق المال الليبي بماهية شروط وأساليب تطبيق القيمة العادلة متضمنةً المعيار IFRS13.	3.18	0.977	2.433	0.016 *	موافق
5	توجد متابعة ودراية واسعة بأهم المعايير الدولية الخاصة بالقيمة العادلة ومحتواها والتغيرات التي قد تنتج عن تطبيقها خلال فترات زمنية مختلفة .	3.29	0.934	4.108	0.000 *	موافق
6	يوجد فهم وإدراك لأهم التغييرات التي تتطلبها النظم المحاسبية إذا ما تم اعتماد معايير القيمة العادلة محلياً.	3.51	0.925	7.217	0.000 *	موافق
7	يعد النظام المالي المطبق بالشركة قابلاً لاحتواء بعض التعديلات بما يتماشى مع المعلومات المحاسبية المطلوب توافرها وفقاً لمعايير القيمة العادلة الصادرة عن المنظمات الدولية.	3.65	0.873	9.663	0.000 *	موافق

X01	الفقرة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	إحصاءة الاختبار	الدلالة الإحصائية	الاتجاه السائد
8	تعد الخصائص النوعية الرئيسية للمعلومات المحاسبية الخاصة بالقيمة العادلة مثل الملاءمة والموثوقية والقابلية للتحقق والمقارنة والتوقيت المناسب جوانب يمكن الالتزام بتطبيقها والوفاء بها داخل الشركات المدرجة بسوق المال الليبي.	3.61	0.793	10.054	0.000 *	موافق
9	تمتاز المعلومات المحاسبية في ظل تبني وتطبيق القيمة العادلة القابلية للفهم من قبل مستخدمي القوائم المالية.	3.72	0.829	11.386	0.000 *	موافق
10	يمتاز العاملون بالفهم و القدرة على تطبيق أهم طرق قياس القيمة العادلة مثل القيمة السوقية الجارية وصافي القيمة الحالية القابلة للتحقق وأيضاً القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة.	3.33	0.959	4.477	0.000 *	موافق
11	يوجد وعي من قبل العاملين بأبرز المتطلبات الخاصة بقياس القيمة العادلة كقياس القيمة العادلة من منظور معيار الإبلاغ المالي.	3.27	1.165	3.027	0.003 *	موافق
12	يوجد فهم لمدى مساهمة معايير القيمة العادلة والمعيار IFRS13 في مساعدة الشركات المدرجة في السوق الليبي في الإفصاح عن المعلومات التي تساعد مستخدمي القوائم المالية علي التحليل والوقوف بدقة علي أوضاع الشركات المدرجة بسوق المال الليبي.	3.25	1.141	2.890	0.004 *	موافق

* دال إحصائيا عند مستوى المعنوية 0.05

ومن خلال الجدول (19.4) يبين التحليل الإحصائي لإجابات المشاركين في الدراسة حول مدى فهم متطلبات تبني وتطبيق معايير القيمة العادلة يتضح الآتي:-

1- يتضح من بيانات الجدول رقم (19.4)، أن قيمة المتوسط الحسابي المرجح لهذه الفقرة 3.31 بانحراف معياري 1.015، فيما كانت إحصاءة الاختبار 3.929 بدلالة إحصائية 0.000 وبما أن قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار أصغر من مستوى المعنوية 0.05 مما يشير إلى أن المشاركين في الدراسة موافقون على محتوى هذه الفقرة ، أي موافقون على أن "يوجد إدراك وتفهم من قبل العاملين بالشركات المدرجة بسوق المال الليبي بالأسس التي تبني عليها معايير القيمة العادلة".

2- يتضح من بيانات الجدول رقم (19.4)، أن قيمة المتوسط الحسابي المرجح لهذه الفقرة 3.61 بانحراف معياري 0.912، فيما كانت إحصاءة الاختبار 8.661 بدلالة إحصائية 0.000 وبما أن قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار أصغر من مستوى المعنوية 0.05 مما يشير إلى أن المشاركين في الدراسة موافقون على محتوى هذه الفقرة ، أي موافقون على ان " تعتبر المعايير الخاصة بالقيمة العادلة ذات أهمية عالية ويمكن إدراك محتواها من قبل العاملين في الشركات المدرجة بسوق المال الليبي ".

3- يتضح من بيانات الجدول رقم (19.4)، أن قيمة المتوسط الحسابي المرجح لهذه الفقرة 3.57 بانحراف معياري 0.876، فيما كانت إحصاءة الاختبار 8.494 بدلالة إحصائية 0.000 وبما أن قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار أصغر من مستوى المعنوية 0.05 مما يشير إلى أن المشاركين في الدراسة موافقون على محتوى هذه الفقرة، أي موافقون على أن " تعتبر المتطلبات الأساسية لتبني وتطبيق معايير القيمة العادلة واضحة وذات أهداف مجدية حيث يمكن فهمها بالنسبة للعاملين بالشركات المدرجة بسوق المال الليبي ".

4- يتضح من بيانات الجدول رقم (19.4)، أن قيمة المتوسط الحسابي المرجح لهذه الفقرة 3.18 بانحراف معياري 0.977، فيما كانت إحصاءة الاختبار 2.433 بدلالة إحصائية 0.016 وبما أن قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار أصغر من مستوى المعنوية 0.05 مما يشير إلى أن المشاركين في الدراسة موافقون على محتوى هذه الفقرة، أي موافقون على أن " تتسع المعرفة ومعلومات العاملين بالشركات المدرجة بسوق المال الليبي بماهية شروط وأساليب تطبيق القيمة العادلة متضمنةً المعيار IFRS13".

5- يتضح من بيانات الجدول رقم (19.4)، أن قيمة المتوسط الحسابي المرجح لهذه الفقرة 3.29 بانحراف معياري 0.934، فيما كانت إحصاءة الاختبار 4.108 بدلالة إحصائية 0.000 وبما أن قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار أصغر من مستوى المعنوية 0.05 مما يشير إلى أن المشاركين في الدراسة موافقون على محتوى هذه الفقرة، أي موافقون على أن " توجد متابعة ودراية واسعة بأهم المعايير الدولية الخاصة بالقيمة العادلة ومحتواها والتغيرات التي قد تنتج عن تطبيقها خلال فترات زمنية مختلفة ".

6- يتضح من بيانات الجدول رقم(19.4)، أن قيمة المتوسط الحسابي المرجح لهذه الفقرة 3.51 بانحراف معياري 0.925، فيما كانت إحصاءة الاختبار 7.217 بدلالة إحصائية 0.000

وبما أن قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار أصغر من مستوى المعنوية 0.05 مما يشير إلى أن المشاركين في الدراسة موافقون على محتوى هذه الفقرة، أي موافقون على أن " يوجد فهم وإدراك لأهم التغييرات التي تتطلبها النظم المحاسبية إذا ما تم اعتماد معايير القيمة العادلة محلياً ".

7- يتضح من بيانات الجدول رقم (19.4)، أن قيمة المتوسط الحسابي المرجح لهذه الفقرة 3.65 بانحراف معياري 0.873، فيما كانت إحصاءة الاختبار 9.663 بدلالة إحصائية 0.000 وبما أن قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار أصغر من مستوى المعنوية 0.05 مما يشير إلى أن المشاركين في الدراسة موافقون على محتوى هذه الفقرة، أي موافقون على أن " يعد النظام المالي المطبق بالشركة قابلاً لاحتواء بعض التعديلات بما يتماشى مع المعلومات المحاسبية المطلوب توافرها وفقاً لمعايير القيمة العادلة الصادرة عن المنظمات الدولية ".

8- يتضح من بيانات الجدول رقم (19.4)، أن قيمة المتوسط الحسابي المرجح لهذه الفقرة 3.61 بانحراف معياري 0.793، فيما كانت إحصاءة الاختبار 10.054 بدلالة إحصائية 0.000 وبما أن قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار أصغر من مستوى المعنوية 0.05 مما يشير إلى أن المشاركين في الدراسة موافقون على محتوى هذه الفقرة، أي موافقون على أن "تعد الخصائص النوعية الرئيسية للمعلومات المحاسبية الخاصة بالقيمة العادلة مثل الملاءمة والموثوقية والقابلية للتحقق والمقارنة والتوقيت المناسب جوانب يمكن الالتزام بتطبيقها والوفاء بها داخل الشركات المدرجة بسوق المال الليبي".

9- يتضح من بيانات الجدول رقم (19.4)، أن قيمة المتوسط الحسابي المرجح لهذه الفقرة 3.72 بانحراف معياري 0.829، فيما كانت إحصاءة الاختبار 11.386 بدلالة إحصائية 0.000 وبما أن قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار أصغر من مستوى المعنوية 0.05 مما يشير إلى أن المشاركين في الدراسة موافقون على محتوى هذه الفقرة، أي موافقون على أن " تمتاز المعلومات المحاسبية في ظل تبني وتطبيق القيمة العادلة القابلية للفهم من قبل مستخدمي القوائم المالية ".

10- يتضح من بيانات الجدول رقم (19.4)، أن قيمة المتوسط الحسابي المرجح لهذه الفقرة 3.33 بانحراف معياري 0.959 ، فيما كانت إحصاءة الاختبار 4.477 بدلالة إحصائية 0.000 وبما أن قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار أصغر من مستوى المعنوية 0.05 مما يشير إلى أن المشاركين في الدراسة موافقون على محتوى هذه الفقرة ، أي موافقون على أن " يمتاز العاملين بالفهم و القدرة على تطبيق أهم طرق قياس القيمة العادلة مثل القيمة السوقية الجارية وصافي القيمة الحالية القابلة للتحقق وأيضاً القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة."

11- يتضح من بيانات الجدول رقم (19.4)، أن قيمة المتوسط الحسابي المرجح لهذه الفقرة 3.27 بانحراف معياري 1.165، فيما كانت إحصاءة الاختبار 3.027 بدلالة إحصائية 0.003 وبما أن قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار أصغر من مستوى المعنوية 0.05 مما يشير إلى أن المشاركين في الدراسة موافقون على محتوى هذه الفقرة، أي موافقون على أن " يوجد وعي من قبل العاملين بأبرز المتطلبات الخاصة بقياس القيمة العادلة كقياس القيمة العادلة من منظور معيار الابلاغ المالي".

12- يتضح من بيانات الجدول رقم (19.4)، أن قيمة المتوسط الحسابي المرجح لهذه الفقرة 3.25 بانحراف معياري 1.141، فيما كانت إحصاءة الاختبار 2.890 بدلالة إحصائية 0.004 وبما أن قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار أصغر من مستوى المعنوية 0.05 مما يشير إلى أن المشاركين في الدراسة موافقون على محتوى هذه الفقرة، أي موافقون على أن " يوجد فهم لمدى مساهمة معايير القيمة العادلة و المعيار IFRS13 في مساعدة الشركات المدرجة في السوق الليبي في الإفصاح عن المعلومات التي تساعد مستخدمي القوائم المالية علي التحليل والوقوف بدقة علي أوضاع الشركات المدرجة بسوق المال الليبي".

الفرضية الفرعية الثانية : مدى كفاية المقومات الخاصة بتبني وتطبيق معايير القيمة العادلة

قامت الباحثة بدراسة فقرات الفرضية الفرعية الثانية (مدى كفاية المقومات الخاصة بتبني وتطبيق معايير القيمة العادلة)، حيث يتبين من خلال البيانات الواردة بالجدول رقم (20.4) التوزيع التكراري لإجابات المشاركين في الدراسة حول مدى كفاية المقومات الخاصة بتبني وتطبيق معايير القيمة العادلة.

جدول رقم (20.4) التوزيع التكراري لإجابات المشاركين في الدراسة حول فقرات الفرضية الفرعية الثانية

X02	الفقرة	X02	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	الاجمالي
1	تعتبر الموارد البشرية الموجودة بالشركة مؤهلة لتطبيق معايير القيمة العادلة.	العدد	3	40	44	65	18	170
		النسبة %	1.8	23.5	25.9	38.2	10.6	100.0
2	يعد النظام المالي المعتمد بالشركة متطوراً وقابلاً للتحديث بما يتماشى مع تبني معايير القيمة العادلة.	العدد	4	36	35	86	9	170
		النسبة %	2.4	21.2	20.6	50.6	5.3	100.0
3	يوجد لدى الشركة القدرة المالية لتبني وتطبيق معايير القيمة العادلة.	العدد	5	22	38	92	13	170
		النسبة %	2.9	12.9	22.4	54.1	7.6	100.0
4	يوجد لدى الشركة الأجهزة والمعدات وكافة المستلزمات المطلوبة لاستخدام النظام المالي بالشكل المطلوب.	العدد	2	19	40	91	18	170
		النسبة %	1.2	11.2	23.5	53.5	10.6	100.0
5	تتوفر لدى الشركات البيانات والمعلومات الكافية لإعادة قياس الأصول وكافة البنود المالية بما يتماشى مع معايير القيمة العادلة.	العدد	1	32	42	83	12	170
		النسبة %	0.6	18.8	24.7	48.8	7.1	100.0
6	تتوفر لدى الشركات الموارد البشرية القادرة على توضيح أية اختلافات قد تنشأ بين النظام المالي الحالي والنظام المستحدث في حالة تبني معايير القيمة العادلة.	العدد	5	26	54	70	15	170
		النسبة %	2.9	15.3	31.8	41.2	8.8	100.0
7	يتوفر لدى الشركات نظم معلومات مالية تتسم بالمرونة وقابلية للتعديل والتطوير بكل ما يستجد حول الطرق المحاسبية المتعلقة بقياس القيمة العادلة.	العدد	1	19	56	81	13	170
		النسبة %	0.6	11.2	32.9	47.6	7.6	100.0

X02	الفقرة	X02	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	الاجمالي
8	يتم الأخذ بعين الاعتبار آلية تطبيق القيمة العادلة للبنود المالية وبالشكل الذي لا يؤثر على النظم الحالية.	العدد	4	23	68	61	14	170
		النسبة %	2.4	13.5	40.0	35.9	8.2	100.0
9	تساهم الدورات التدريبية الحالية في دعم فهم تطبيق معايير القيمة العادلة لتسهيل تطبيقها بصورة سليمة.	العدد	2	9	21	73	65	170
		النسبة %	1.2	5.3	12.4	42.9	38.2	100.0
10	تتوفر اللوائح والتشريعات الخاصة بإمكانية تطبيق معايير القيمة العادلة والمعيار IFRS 13 والتي يمكن الاسترشاد بها في تطبيق هذه المعايير.	العدد	1	36	57	61	15	170
		النسبة %	0.6	21.2	33.5	35.9	8.8	100.0
11	تتنوع الأصول والالتزامات لدى الشركات المدرجة في السوق المال الليبي والتي يمكن معالجتها وفقاً لمعايير القيمة العادلة.	العدد	4	19	56	81	10	170
		النسبة %	2.4	11.2	32.9	47.6	5.9	100.0
12	يعتبر تطبيق القيمة العادلة و مواكبة ما هو جديد في الشركات المدرجة بسوق المال الليبي على درجة عالية من الأهمية لما تتضمنه هذه المعايير المحاسبية.	العدد	3	13	53	68	33	170
		النسبة %	1.8	7.6	31.2	40.0	19.4	100.0

ومن خلال الجدول رقم (20.4) التوزيع التكراري لإجابات المشاركين في الدراسة حول مدى كفاية المقومات الخاصة بتبني وتطبيق معايير القيمة العادلة ، يتضح الآتي:-

1- تعتبر الموارد البشرية الموجودة بالشركة مؤهلة لتطبيق معايير القيمة العادلة: يتضح من خلال بيانات الجدول رقم (20.4)، بأن أعلى نسبة هي الإجابة "موافق" وتساوي 38.2%، وتليها نسبة الإجابة "محايد" وتساوي 25.9%.

2- يعد النظام المالي المعتمد بالشركة متطوراً وقابلاً للتحديث بما يتماشى مع تبني معايير القيمة العادلة: يتضح من خلال بيانات الجدول رقم (20.4) ، بأن أعلى نسبة هي الإجابة "موافق" وتساوي 50.6%، وتليها نسبة الإجابة "غير موافق" وتساوي 21.2%.

3- يوجد لدى الشركة القدرة المالية لتبني وتطبيق معايير القيمة العادلة: يتضح من خلال بيانات الجدول رقم (20.4)، بأن أعلى نسبة هي الإجابة "موافق" وتساوي 54.1%، وتليها نسبة الإجابة "محايد" وتساوي 22.4%.

4- يوجد لدى الشركة الأجهزة والمعدات وكافة المستلزمات المطلوبة لاستخدام النظام المالي بالشكل المطلوب: يتضح من خلال بيانات الجدول رقم (20.4)، بأن أعلى نسبة هي الإجابة "موافق" وتساوي 53.5%، وتليها نسبة الإجابة "محايد" وتساوي 23.5%.

5- تتوفر لدى الشركات البيانات والمعلومات الكافية لإعادة قياس الأصول وكافة البنود المالية بما يتماشى مع معايير القيمة العادلة: يتضح من خلال بيانات الجدول رقم (20.4)، بأن أعلى نسبة هي الإجابة "موافق" وتساوي 48.8%، وتليها نسبة الإجابة "محايد" وتساوي 24.7%.

6- تتوفر لدى الشركات الموارد البشرية القادرة على توضيح أية اختلافات قد تنشأ بين النظام المالي الحالي والنظام المستحدث في حالة تبني معايير القيمة العادلة: يتضح من خلال بيانات الجدول رقم (20.4)، بأن أعلى نسبة هي الإجابة "موافق" وتساوي 41.2%، وتليها نسبة الإجابة "محايد" وتساوي 31.8%.

7- يتوفر لدى الشركات نظم معلومات مالية تتسم بالمرونة وقابلية للتعديل والتطوير بكل ما يستجد حول الطرق المحاسبية المتعلقة بقياس القيمة العادلة: يتضح من خلال بيانات الجدول رقم (20.4) ، بأن أعلى نسبة هي الإجابة "موافق" وتساوي 47.6%، وتليها نسبة الإجابة "محايد" وتساوي 32.9%.

8- يتم الأخذ بعين الاعتبار آلية تطبيق القيمة العادلة للبنود المالية وبالشكل الذي لا يؤثر على النظم الحالية: يتضح من خلال بيانات الجدول رقم (20.4)، بأن أعلى نسبة هي الإجابة "محايد" وتساوي 40.0%، وتليها نسبة الإجابة "موافق" وتساوي 35.9%.

9- تساهم الدورات التدريبية الحالية في دعم فهم تطبيق معايير القيمة العادلة لتسهيل تطبيقها بصورة سليمة: يتضح من خلال بيانات الجدول رقم (20.4)، بأن أعلى نسبة هي الإجابة "موافق" وتساوي 42.9%، وتليها نسبة الإجابة "موافق بشده" وتساوي 38.2%.

10- تتوفر اللوائح والتشريعات الخاصة بإمكانية تطبيق معايير القيمة العادلة والمعيار IFRS 13 والتي يمكن الاسترشاد بها في تطبيق هذه المعايير: يتضح من خلال بيانات الجدول رقم

(20.4)، بأن أعلى نسبة هي الإجابة "موافق" وتساوي 35.9%، وتليها نسبة الإجابة "محايد" وتساوي 33.5%.

11- تتنوع الأصول والالتزامات لدى الشركات المدرجة في السوق المال الليبي والتي يمكن معالجتها وفقاً لمعايير القيمة العادلة: يتضح من خلال بيانات الجدول رقم (20.4)، بأن أعلى نسبة هي الإجابة "موافق" وتساوي 47.6%، وتليها نسبة الإجابة "محايد" وتساوي 32.9%.

12- يعتبر تطبيق القيمة العادلة و مواكبة ما هو جديد في الشركات المدرجة بسوق المال الليبي على درجة عالية من الأهمية لما تتضمنه هذه المعايير المحاسبية: يتضح من خلال بيانات الجدول رقم (20.4)، بأن أعلى نسبة هي الإجابة "موافق" وتساوي 40.0%، وتليها نسبة الإجابة "محايد" وتساوي 31.2%.

وقامت الباحثة بدراسة فقرات الفرضية الفرعية الثانية (مدى كفاية المقومات الخاصة بتبني وتطبيق معايير القيمة العادلة)، حيث يتبين من خلال البيانات الواردة بالجدول رقم (21.4) يبين التحليل الإحصائي لإجابات المشاركين في الدراسة حول مدى كفاية المقومات الخاصة بتبني وتطبيق معايير القيمة العادلة

جدول رقم (21.4) المتوسط المرجح والانحراف المعياري ونتائج اختبار T لفقرات الفرضية الفرعية الثانية

X02	الفقرة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	إحصاءة الاختبار	الدلالة الإحصائية	الاتجاه السائد
1	تعتبر الموارد البشرية الموجودة بالشركة مؤهلة لتطبيق معايير القيمة العادلة.	3.32	1.007	4.191	* 0.000	موافق
2	يعد النظام المالي المعتمد بالشركة متطوراً وقابلاً للتحديث بما يتماشى مع تبني معايير القيمة العادلة.	3.35	0.951	4.839	* 0.000	موافق
3	يوجد لدى الشركة القدرة المالية لتبني وتطبيق معايير القيمة العادلة.	3.51	0.918	7.183	* 0.000	موافق
4	يوجد لدى الشركة الأجهزة والمعدات وكافة المستلزمات المطلوبة لاستخدام النظام المالي بالشكل المطلوب.	3.61	0.865	9.224	* 0.000	موافق
5	تتوفر لدى الشركات البيانات والمعلومات الكافية لإعادة قياس الأصول وكافة البنود المالية بما يتماشى مع معايير القيمة العادلة.	3.43	0.896	6.249	* 0.000	موافق
6	تتوفر لدى الشركات الموارد البشرية القادرة على توضيح أية اختلافات قد تنشأ بين النظام المالي الحالي والنظام المستحدث في حالة تبني معايير القيمة العادلة.	3.38	0.948	5.177	* 0.000	موافق

X02	الفقرة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	إحصاءة الاختبار	الدلالة الإحصائية	الاتجاه السائد
7	يتوفر لدى الشركات نظم معلومات مالية تتسم بالمرونة وقابلية للتعديل والتطوير بكل ما يستجد حول الطرق المحاسبية المتعلقة بقياس القيمة العادلة.	3.51	0.816	8.084	* 0.000	موافق
8	يتم الأخذ بعين الاعتبار آلية تطبيق القيمة العادلة للبنود المالية وبالشكل الذي لا يؤثر على النظم الحالية.	3.34	0.898	4.955	* 0.000	موافق
9	تساهم الدورات التدريبية الحالية في دعم فهم تطبيق معايير القيمة العادلة لتسهيل تطبيقها بصورة سليمة.	4.12	0.902	16.147	* 0.000	موافق
10	تتوفر اللوائح والتشريعات الخاصة بإمكانية تطبيق معايير القيمة العادلة والمعيار IFRS 13 والتي يمكن الاسترشاد بها في تطبيق هذه المعايير.	3.31	0.925	4.396	* 0.000	موافق
11	تتنوع الأصول والالتزامات لدى الشركات المدرجة في السوق المال الليبي والتي يمكن معالجتها وفقاً لمعايير القيمة العادلة.	3.44	0.856	6.631	* 0.000	موافق
12	يعتبر تطبيق القيمة العادلة و مواكبة ما هو جديد في الشركات المدرجة بسوق المال الليبي على درجة عالية من الأهمية لما تتضمنه هذه المعايير المحاسبية.	3.68	0.933	9.450	* 0.000	موافق

* دال إحصائيا عند مستوى المعنوية 0.05

ومن خلال الجدول رقم (21.4) يبين التحليل الإحصائي لإجابات المشاركين في الدراسة حول مدى كفاية المقومات الخاصة بتبني وتطبيق معايير القيمة العادلة ، يتضح الآتي:-

1- يتضح من بيانات الجدول رقم (21.4)، أن قيمة المتوسط الحسابي المرجح لهذه الفقرة 3.32 بانحراف معياري 1.007، فيما كانت إحصاءة الاختبار 4.191 بدلالة إحصائية 0.000 وبما أن قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار أصغر من مستوى المعنوية 0.05 مما يشير إلى أن المشاركين في الدراسة موافقون على محتوى هذه الفقرة، أي موافقون على أن " تعتبر الموارد البشرية الموجودة بالشركة مؤهلة لتطبيق معايير القيمة العادلة ".

2- يتضح من بيانات الجدول رقم (21.4)، أن قيمة المتوسط الحسابي المرجح لهذه الفقرة 3.35 بانحراف معياري 0.951، فيما كانت إحصاءة الاختبار 4.839 بدلالة إحصائية 0.000 وبما أن قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار أصغر من مستوى المعنوية 0.05 مما يشير إلى أن المشاركين في الدراسة موافقون على محتوى هذه الفقرة، أي موافقون على أن " يعد النظام المالي المعتمد بالشركة متطوراً وقابلاً للتحديث بما يتماشى مع تبني معايير القيمة العادلة ".

3- يتضح من بيانات الجدول رقم (21.4)، أن قيمة المتوسط الحسابي المرجح لهذه الفقرة 3.51 بانحراف معياري 0.918، فيما كانت إحصاءة الاختبار 7.183 بدلالة إحصائية 0.000 وبما أن قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار أصغر من مستوى المعنوية 0.05 مما يشير إلى أن المشاركين في الدراسة موافقون على محتوى هذه الفقرة، أي موافقون على أن " يوجد لدى الشركة القدرة المالية لتبني وتطبيق معايير القيمة العادلة ".

4- يتضح من بيانات الجدول رقم(21.4)، أن قيمة المتوسط الحسابي المرجح لهذه الفقرة 3.61 بانحراف معياري 0.865، فيما كانت إحصاءة الاختبار 9.224 بدلالة إحصائية 0.000 وبما أن قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار أصغر من مستوى المعنوية 0.05 مما يشير إلى أن المشاركين في الدراسة موافقون على محتوى هذه الفقرة، أي موافقون على أن "يوجد لدى الشركة الأجهزة والمعدات وكافة المستلزمات المطلوبة لاستخدام النظام المالي بالشكل المطلوب ".

5- يتضح من بيانات الجدول رقم (21.4) ، أن قيمة المتوسط الحسابي المرجح لهذه الفقرة 3.43 بانحراف معياري 0.896، فيما كانت إحصاءة الاختبار 6.249 بدلالة إحصائية 0.000 وبما أن قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار أصغر من مستوى المعنوية 0.05 مما يشير إلى أن المشاركين في الدراسة موافقون على محتوى هذه الفقرة، أي موافقون على أن " تتوفر لدى الشركات البيانات والمعلومات الكافية لإعادة قياس الأصول وكافة البنود المالية بما يتماشى مع معايير القيمة العادلة ".

6- يتضح من بيانات الجدول رقم (21.4) ، أن قيمة المتوسط الحسابي المرجح لهذه الفقرة 3.38 بانحراف معياري 0.948، فيما كانت إحصاءة الاختبار 5.177 بدلالة إحصائية 0.000 وبما أن قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار أصغر من مستوى المعنوية 0.05 مما يشير إلى أن المشاركين في الدراسة موافقون على محتوى هذه الفقرة، أي موافقون على أن " تتوفر لدى الشركات الموارد البشرية القادرة على توضيح أية اختلافات قد تنشأ بين النظام المالي الحالي والنظام المستحدث في حالة تبني معايير القيمة العادلة ".

7- يتضح من بيانات الجدول رقم (21.4) ، أن قيمة المتوسط الحسابي المرجح لهذه الفقرة 3.51 بانحراف معياري 0.816، فيما كانت إحصاءة الاختبار 8.084 بدلالة إحصائية 0.000 وبما أن قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار أصغر من مستوى المعنوية 0.05 مما يشير إلى أن المشاركين في الدراسة موافقون على محتوى هذه الفقرة ، أي موافقون على أن " يتوفر لدى

الشركات نظم معلومات مالية تتسم بالمرونة وقابلية للتعديل والتطوير بكل ما يستجد حول الطرق المحاسبية المتعلقة بقياس القيمة العادلة".

8- يتضح من بيانات الجدول رقم (21.4) ، أن قيمة المتوسط الحسابي المرجح لهذه الفقرة 3.34 بانحراف معياري 0.898، فيما كانت إحصاءة الاختبار 4.955 بدلالة إحصائية 0.000 وبما أن قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار أصغر من مستوى المعنوية 0.05 مما يشير إلى أن المشاركين في الدراسة موافقون على محتوى هذه الفقرة، أي موافقون على أن " يتم الأخذ بعين الاعتبار آلية تطبيق القيمة العادلة للبنود المالية وبالشكل الذي لا يؤثر على النظم الحالية ".

9- يتضح من بيانات الجدول رقم (21.4)، أن قيمة المتوسط الحسابي المرجح لهذه الفقرة 4.12 بانحراف معياري 0.902، فيما كانت إحصاءة الاختبار 16.147 بدلالة إحصائية 0.000 وبما أن قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار أصغر من مستوى المعنوية 0.05 مما يشير إلى أن المشاركين في الدراسة موافقون على محتوى هذه الفقرة، أي موافقون على أن " تساهم الدورات التدريبية الحالية في دعم فهم تطبيق معايير القيمة العادلة لتسهيل تطبيقها بصورة سليمة ".

10- يتضح من بيانات الجدول رقم (21.4)، أن قيمة المتوسط الحسابي المرجح لهذه الفقرة 3.31 بانحراف معياري 0.925، فيما كانت إحصاءة الاختبار 4.396 بدلالة إحصائية 0.000 وبما أن قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار أصغر من مستوى المعنوية 0.05 مما يشير إلى أن المشاركين في الدراسة موافقون على محتوى هذه الفقرة ، أي موافقون على أن " تتوفر اللوائح والتشريعات الخاصة بإمكانية تطبيق معايير القيمة العادلة والمعيار IFRS 13 والتي يمكن الاسترشاد بها في تطبيق هذه المعايير ".

11- يتضح من بيانات الجدول رقم (21.4) ، أن قيمة المتوسط الحسابي المرجح لهذه الفقرة 3.44 بانحراف معياري 0.856، فيما كانت إحصاءة الاختبار 6.631 بدلالة إحصائية 0.000 وبما أن قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار أصغر من مستوى المعنوية 0.05 مما يشير إلى أن المشاركين في الدراسة موافقون على محتوى هذه الفقرة، أي موافقون على أن " تتنوع الأصول والالتزامات لدى الشركات المدرجة في السوق المال الليبي والتي يمكن معالجتها وفقاً لمعايير القيمة العادلة ".

12- يتضح من بيانات الجدول رقم (21.4) ، أن قيمة المتوسط الحسابي المرجح لهذه الفقرة 3.68 بانحراف معياري 0.933، فيما كانت إحصاءة الاختبار 9.450 بدلالة إحصائية 0.000 وبما أن قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار أصغر من مستوى المعنوية 0.05 مما يشير إلى أن المشاركين في الدراسة موافقون على محتوى هذه الفقرة، أي موافقون على أن " يعتبر تطبيق القيمة العادلة و مواكبة ما هو جديد في الشركات المدرجة بسوق المال الليبي على درجة عالية من الأهمية لما تتضمنه هذه المعايير المحاسبية ".

الفرضية الرئيسية الثانية : الصعوبات التي تحول دون تطبيق معايير القيمة العادلة.

قامت الباحثة بدراسة الفرضية الرئيسية الثانية (الصعوبات التي تحول دون تطبيق معايير القيمة العادلة)، حيث يتبين من خلال البيانات الواردة بالجدول رقم (22.4) التوزيع التكراري لإجابات المشاركين في الدراسة حول الصعوبات التي تحول دون تطبيق معايير القيمة العادلة.

جدول رقم(22.4) التوزيع التكراري لإجابات المشاركين في الدراسة حول فقرات الفرضية الرئيسية الثانية

X03	الفقرة	X03	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	الإجمالي
1	يحتاج تطبيق معايير المحاسبة الدولية المتعلقة بالقيمة العادلة إلي بيئة مالية متطورة وإمكانيات مهنية قد لا تتوافر في الشركات المدرجة بسوق المال الليبي.	العدد	0	5	17	83	65	170
		النسبة %	0.0	2.9	10.0	48.8	38.2	100.0
2	تحتاج الإدارات العليا بالشركات المدرجة في سوق المال الليبي للمقدرة والتأهيل اللازم لتطبيق معايير القيمة العادلة.	العدد	1	9	17	82	61	170
		النسبة %	0.6	5.3	10.0	48.2	35.9	100.0
3	تتطلب نظم المعلومات الحالية لبعض الشركات المدرجة بسوق المال الليبي للتحديث ومواكبة المتطلبات المحاسبية والفنية لإدراج المعايير المحاسبة الدولية المتعلقة بالقيمة العادلة في نظم المحاسبة الحالية.	العدد	3	2	27	97	41	170
		النسبة %	1.8	1.2	15.9	57.1	24.1	100.0
4	إن محدودية التأهيل والخبرات في تطبيق معايير المحاسبة الدولية المتعلقة بالقيمة العادلة لدى بعض الشركات المدرجة بسوق المال الليبي تحول دون الاستخدام والتطبيق الأفضل.	العدد	2	11	27	63	67	170
		النسبة %	1.2	6.5	15.9	37.1	39.4	100.0

X03	الفقرة	X03	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	الإجمالي
5	تحتاج بعض التشريعات والأنظمة والقوانين في البيئة المحلية لبعض التغيير والتطوير لتتوافق مع بعض معايير المحاسبة الدولية المتعلقة بالقيمة العادلة.	العدد	0	6	29	75	60	170
		النسبة %	0.0	3.5	17.1	44.1	35.3	100.0
6	تفتقر البيئة المحلية لبعض الإمكانيات التي تقف عائقا أمام تطبيق معايير المحاسبة الدولية المتعلقة بالقيمة العادلة كغياب السوق النشط حتى يتسنى استخدام القيمة العادلة في القياس والتقييم.	العدد	3	8	20	66	73	170
		النسبة %	1.8	4.7	11.8	38.8	42.9	100.0
7	إن حداثة سوق المال الليبي ومحدودية عدد الشركات المدرجة وما يترتب عليها من ضعف المنافسة من أهم العوامل المؤثرة سلبا على كيفية تطبيق معايير القيمة العادلة التطبيق الأمثل.	العدد	5	12	27	67	59	170
		النسبة %	2.9	7.1	15.9	39.4	34.7	100.0
8	عدد مداخل التقييم و طرق قياس القيمة العادلة يحد من تطبيق القيمة العادلة من قبل الشركات المدرجة بسوق المال الليبي وذلك لارتفاع تكلفة تطبيق معايير المحاسبة الدولية المتعلقة بالقيمة العادلة.	العدد	5	12	39	85	29	170
		النسبة %	2.9	7.1	22.9	50.0	17.1	100.0
9	صعوبة إيجاد آلية قوية لإلزام الشركات المدرجة بسوق المال الليبي بتطبيق معايير المحاسبة الدولية المتعلقة بالقيمة العادلة.	العدد	2	22	23	75	48	170
		النسبة %	1.2	12.9	13.5	44.1	28.2	100.0
10	تختلف بيئة تطبيق المعايير المحاسبية الدولية الصادرة بين الدول النامية التي تسعي لتطبيقها والدول الرائدة في مواكبة مثل هذه المعايير وتحديثاتها.	العدد	3	9	30	68	60	170
		النسبة %	1.8	5.3	17.6	40.0	35.3	100.0
11	يؤدي ضعف المناهج التعليمية الخاصة بالمعايير المحاسبية الدولية والقيمة العادلة في الجامعات والمعاهد الليبية إلى تأثيرات مباشرة على فهم جوهر هذه المعايير وتطبيقها بكفاءة عالية.	العدد	2	14	21	56	77	170
		النسبة %	1.2	8.2	12.4	32.9	45.3	100.0
12	يحتاج تطبيق معايير المحاسبة الدولية المتعلقة بالقيمة العادلة إلي بيئة مالية متطورة وإمكانيات مهنية قد لا تتوافر في الشركات المدرجة بسوق المال الليبي.	العدد	0	5	17	83	65	170
		النسبة %	0.0	2.9	10.0	48.8	38.2	100.0

ومـن خـلال الجـدول رقـم (22.4) التوزيـع التكـراري لإجابـات المشـاركين فـي الدراسـة حـول الصعوبات التي تحول دون تطبيق معايير القيمة العادلة ، يتضح الآتي:-

1-يحتاج تطبيق معايير المحاسبة الدولية المتعلقة بالقيمة العادلة إلي بيئة مالية متطورة وإمكانيات مهنية قد لا تتوافر في الشركات المدرجة بسوق المال الليبي: يتضح من خلال بيانات الجدول رقم (22.4) ، بأن أعلى نسبة هي الإجابة "موافق" وتساوي 48.8%، وتليها نسبة الإجابة "موافق بشدة" وتساوي 38.2%.

2-تحتاج الإدارات العليا بالشركات المدرجة في سوق المال الليبي للمقدرة والتأهيل اللازم لتطبيق معايير القيمة العادلة: يتضح من خلال بيانات الجدول رقم (22.4) ، بأن أعلى نسبة هي الإجابة "موافق" وتساوي 48.2%، وتليها نسبة الإجابة "موافق بشدة" وتساوي 35.9%.

3-تتطلب نظم المعلومات الحالية لبعض الشركات المدرجة بسوق المال الليبي للتحديث ومواكبة المتطلبات المحاسبية والفنية لإدراج المعايير المحاسبة الدولية المتعلقة بالقيمة العادلة في نظم المحاسبة الحالية: يتضح من خلال بيانات الجدول رقم (22.4) ، بأن أعلى نسبة هي الإجابة "موافق" وتساوي 57.1%، وتليها نسبة الإجابة "موافق بشدة" وتساوي 24.1%.

4-إن محدودية التأهيل والخبرات في تطبيق معايير المحاسبة الدولية المتعلقة بالقيمة العادلة لدى بعض الشركات المدرجة بسوق المال الليبي تحول دون الاستخدام والتطبيق الأفضل : يتضح من خلال بيانات الجدول رقم (22.4) ، بأن أعلى نسبة هي الإجابة "موافق بشدة " وتساوي 39.4%، وتليها نسبة الإجابة "موافق " وتساوي 37.1%.

5-تحتاج بعض التشريعات والأنظمة والقوانين في البيئة المحلية لبعض التغيير والتطوير لتتوافق مع بعض معايير المحاسبة الدولية المتعلقة بالقيمة العادلة: يتضح من خلال بيانات الجدول رقم (22.4) ، بأن أعلى نسبة هي الإجابة "موافق" وتساوي 44.1%، وتليها نسبة الإجابة "موافق بشدة" وتساوي 35.3%.

6-تفتقر البيئة المحلية لبعض الإمكانيات التي تقف عائقا أمام تطبيق معايير المحاسبة الدولية المتعلقة بالقيمة العادلة كغياب السوق النشط حتى يتسنى استخدام القيمة العادلة في القياس والتقييم: يتضح من خلال بيانات الجدول رقم (22.4) ، بأن أعلى نسبة هي الإجابة "موافق بشدة" وتساوي 42.9%، وتليها نسبة الإجابة "موافق " وتساوي 38.8%.

7-إن حداثة سوق المال الليبي ومحدودية عدد الشركات المدرجة وما يترتب عليها من ضعف المنافسة من أهم العوامل المؤثرة سلبا على كيفية تطبيق معايير القيمة العادلة التطبيق الأمثل: يتضح من خلال بيانات الجدول رقم (22.4) ، بأن أعلى نسبة هي الإجابة "موافق " وتساوي 39.4%، وتليها نسبة الإجابة "موافق بشدة " وتساوي 34.7%.

8- عدد مداخل التقييم و طرق قياس القيمة العادلة يحد من تطبيق القيمة العادلة من قبل الشركات المدرجة بسوق المال الليبي وذلك لارتفاع تكلفة تطبيق معايير المحاسبة الدولية المتعلقة بالقيمة العادلة: يتضح من خلال بيانات الجدول رقم (22.4) ، بأن أعلى نسبة هي الإجابة "موافق " وتساوي 50.0%، وتليها نسبة الإجابة "محايد " وتساوي 22.9%.

9-صعوبة إيجاد آلية قوية لإلزام الشركات المدرجة بسوق المال الليبي بتطبيق معايير المحاسبة الدولية المتعلقة بالقيمة العادلة: يتضح من خلال بيانات الجدول رقم (22.4) ، بأن أعلى نسبة هي الإجابة "موافق " وتساوي 44.1%، وتليها نسبة الإجابة "موافق بشدة " وتساوي 28.2%.

10- تختلف بيئة تطبيق المعايير المحاسبية الدولية الصادرة بين الدول النامية التي تسعي لتطبيقها والدول الرائدة في مواكبة مثل هذه المعايير وتحديثاتها: يتضح من خلال بيانات الجدول رقم (22.4) ، بأن أعلى نسبة هي الإجابة "موافق " وتساوي 40.0%، وتليها نسبة الإجابة "موافق بشدة " وتساوي 35.3%.

11- يؤدي ضعف المناهج التعليمية الخاصة بالمعايير المحاسبية الدولية والقيمة العادلة في الجامعات والمعاهد الليبية إلى تأثيرات مباشرة على فهم جوهر هذه المعايير وتطبيقها بكفاءة

عالية: يتضح من خلال بيانات الجدول رقم (22.4) ، بأن أعلى نسبة هي الإجابة "موافق بشدة" وتساوي 45.3%، وتليها نسبة الإجابة "موافق " وتساوي 32.9%.

12- يحتاج تطبيق معايير المحاسبة الدولية المتعلقة بالقيمة العادلة إلي بيئة مالية متطورة وإمكانيات مهنية قد لا تتوافر في الشركات المدرجة بسوق المال الليبي: يتضح من خلال بيانات الجدول رقم (22.4) ، بأن أعلى نسبة هي الإجابة "موافق" وتساوي 48.8%، وتليها نسبة الإجابة "موافق بشدة " وتساوي 38.2%.

وقامت الباحثة بدراسة الفرضية الرئيسية الثانية (الصعوبات التي تحول دون تطبيق معايير القيمة العادلة)، حيث يتبين من خلال البيانات الواردة بالجدول رقم (23.4) يبين التحليل الإحصائي لإجابات المشاركين في الدراسة حول الصعوبات التي تحول دون تطبيق معايير القيمة العادلة .

جدول رقم (23.4) المتوسط المرجح والانحراف المعياري ونتائج اختبار T لفقرات الفرضية الرئيسية الثانية

X03	الفقرة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	إحصاءة الاختبار	الدلالة الإحصائية	الاتجاه السائد
1	يحتاج تطبيق معايير المحاسبة الدولية المتعلقة بالقيمة العادلة إلي بيئة مالية متطورة وإمكانيات مهنية قد لا تتوافر في الشركات المدرجة بسوق المال الليبي.	4.22	0.744	21.447	0.000 *	موافق
2	تحتاج الإدارات العليا بالشركات المدرجة في سوق المال الليبي للمقدرة والتأهيل اللازم لتطبيق معايير القيمة العادلة.	4.14	0.842	17.575	0.000 *	موافق
3	تتطلب نظم المعلومات الحالية لبعض الشركات المدرجة بسوق المال الليبي للتحديث ومواكبة المتطلبات المحاسبية والفنية لإدراج المعايير المحاسبة الدولية المتعلقة بالقيمة العادلة في نظم المحاسبة الحالية.	4.01	0.781	16.800	0.000 *	موافق
4	ان محدودية التأهيل والخبرات في تطبيق معايير المحاسبة الدولية المتعلقة بالقيمة العادلة لدى بعض الشركات المدرجة بسوق المال الليبي تحول دون الاستخدام والتطبيق الافضل.	4.07	0.958	14.568	0.000 *	موافق
5	تحتاج بعض التشريعات والأنظمة والقوانين في البيئة المحلية لبعض التغيير والتطوير لتتوافق مع بعض معايير المحاسبة الدولية المتعلقة بالقيمة العادلة.	4.11	0.810	17.896	0.000 *	موافق

X03	الفقرة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	إحصاءة الاختبار	الدلالة الإحصائية	الاتجاه السائد
6	تفتقر البيئة المحلية لبعض الإمكانيات التي تقف عائقا أمام تطبيق معايير المحاسبة الدولية المتعلقة بالقيمة العادلة كغياب السوق النشط حتى يتسنى استخدام القيمة العادلة في القياس والتقييم.	4.16	0.934	16.261	0.000 *	موافق
7	إن حداثة سوق المال الليبي ومحدودية عدد الشركات المدرجة وما يترتب عليها من ضعف المنافسة من أهم العوامل المؤثرة سلبا على كيفية تطبيق معايير القيمة العادلة التطبيق الامثل.	3.96	1.028	12.157	0.000 *	موافق
8	عدد مداخل التقييم و طرق قياس القيمة العادلة يحد من تطبيق القيمة العادلة من قبل الشركات المدرجة بسوق المال الليبي وذلك لارتفاع تكلفة تطبيق معايير المحاسبة الدولية المتعلقة بالقيمة العادلة.	3.71	0.932	9.955	0.000 *	موافق
9	صعوبة إيجاد آلية قوية لإلزام الشركات المدرجة بسوق المال الليبي بتطبيق معايير المحاسبة الدولية المتعلقة بالقيمة العادلة.	3.85	1.013	10.981	0.000 *	موافق
10	تختلف بيئة تطبيق المعايير المحاسبية الدولية الصادرة بين الدول النامية التي تسعي لتطبيقها والدول الرائدة في مواكبة مثل هذه المعايير وتحديثاتها.	4.02	0.951	13.947	0.000 *	موافق
11	يؤدي ضعف المناهج التعليمية الخاصة بالمعايير المحاسبية الدولية والقيمة العادلة في الجامعات والمعاهد الليبية إلى تأثيرات مباشرة على فهم جوهر هذه المعايير وتطبيقها بكفاءة عالية.	4.13	1.000	14.719	0.000 *	موافق
12	يحتاج تطبيق معايير المحاسبة الدولية المتعلقة بالقيمة العادلة إلي بيئة مالية متطورة وإمكانيات مهنية قد لا تتوافر في الشركات المدرجة بسوق المال الليبي.	4.22	0.744	21.447	0.000 *	موافق

* دال إحصائيا عند مستوى المعنوية 0.05

ومن خلال الجدول رقم (23.4) يبين التحليل الإحصائي لإجابات المشاركين في الدراسة حول الصعوبات التي تحول دون تطبيق معايير القيمة العادلة ، يتضح الآتي:-

1- يتضح من بيانات الجدول رقم (23.4) ، أن قيمة المتوسط الحسابي المرجح لهذه الفقرة 4.22 بانحراف معياري 0.744، فيما كانت إحصاءة الاختبار 21.447 بدلالة إحصائية 0.000 وبما أن قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار أصغر من مستوى المعنوية 0.05 مما يشير إلى أن

المشاركين في الدراسة موافقون على محتوى هذه الفقرة، أي موافقون على إن "يحتاج تطبيق معايير المحاسبة الدولية المتعلقة بالقيمة العادلة إلي بيئة مالية متطورة وإمكانيات مهنية قد لا تتوافر في الشركات المدرجة بسوق المال الليبي".

2- يتضح من بيانات الجدول رقم (23.4) ، أن قيمة المتوسط الحسابي المرجح لهذه الفقرة 4.14 بانحراف معياري 0.842، فيما كانت إحصاءة الاختبار 17.575 بدلالة إحصائية 0.000 وبما أن قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار أصغر من مستوى المعنوية 0.05 مما يشير إلى أن المشاركين في الدراسة موافقون على محتوى هذه الفقرة، أي موافقون على أن " تحتاج الإدارات العليا بالشركات المدرجة في سوق المال الليبي للمقدرة والتأهيل اللازم لتطبيق معايير القيمة العادلة ".

3- يتضح من بيانات الجدول رقم (23.4) ، أن قيمة المتوسط الحسابي المرجح لهذه الفقرة 4.01 بانحراف معياري 0.781، فيما كانت إحصاءة الاختبار 16.800 بدلالة إحصائية 0.000 وبما أن قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار أصغر من مستوى المعنوية 0.05 مما يشير إلى أن المشاركين في الدراسة موافقون على محتوى هذه الفقرة ، أي موافقون على أن " تتطلب نظم المعلومات الحالية لبعض الشركات المدرجة بسوق المال الليبي للتحديث ومواكبة المتطلبات المحاسبية والفنية لإدراج المعايير المحاسبة الدولية المتعلقة بالقيمة العادلة في نظم المحاسبة الحالية ".

4- يتضح من بيانات الجدول رقم (23.4) ، أن قيمة المتوسط الحسابي المرجح لهذه الفقرة 4.07 بانحراف معياري 0.958، فيما كانت إحصاءة الاختبار 14.568 بدلالة إحصائية 0.000 وبما أن قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار أصغر من مستوى المعنوية 0.05 مما يشير إلى أن المشاركين في الدراسة موافقون على محتوى هذه الفقرة ، أي موافقون على أن " إن محدودية

التأهيل والخبرات في تطبيق معايير المحاسبة الدولية المتعلقة بالقيمة العادلة لدى بعض الشركات المدرجة بسوق المال الليبي تحول دون الاستخدام والتطبيق الأفضل ".

5- يتضح من بيانات الجدول رقم (23.4) ، أن قيمة المتوسط الحسابي المرجح لهذه الفقرة 4.11 بانحراف معياري 0.810، فيما كانت إحصاءة الاختبار 17.896 بدلالة إحصائية 0.000 وبما أن قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار أصغر من مستوى المعنوية 0.05 مما يشير إلى أن المشاركين في الدراسة موافقون على محتوى هذه الفقرة، أي موافقون على أن " تحتاج بعض التشريعات والأنظمة والقوانين في البيئة المحلية لبعض التغيير والتطوير لتتوافق مع بعض معايير المحاسبة الدولية المتعلقة بالقيمة العادلة ".

6- يتضح من بيانات الجدول رقم (23.4) ، أن قيمة المتوسط الحسابي المرجح لهذه الفقرة 4.16 بانحراف معياري 0.934، فيما كانت إحصاءة الاختبار 16.261 بدلالة إحصائية 0.000 وبما أن قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار أصغر من مستوى المعنوية 0.05 مما يشير إلى أن المشاركين في الدراسة موافقون على محتوى هذه الفقرة، أي موافقون على أن " تفتقر البيئة المحلية لبعض الإمكانيات التي تقف عائقا أمام تطبيق معايير المحاسبة الدولية المتعلقة بالقيمة العادلة كغياب السوق النشط حتى يتسنى استخدام القيمة العادلة في القياس والتقييم".

7- يتضح من بيانات الجدول رقم (23.4) ، أن قيمة المتوسط الحسابي المرجح لهذه الفقرة 3.96 بانحراف معياري 1.028، فيما كانت إحصاءة الاختبار 12.157 بدلالة إحصائية 0.000 وبما أن قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار أصغر من مستوى المعنوية 0.05 مما يشير إلى أن المشاركين في الدراسة موافقون على محتوى هذه الفقرة ، أي موافقون على أن " إن حداثة سوق المال الليبي ومحدودية عدد الشركات المدرجة وما يترتب عليها من ضعف المنافسة من أهم العوامل المؤثرة سلبا على كيفية تطبيق معايير القيمة العادلة التطبيق الأمثل ".

8- يتضح من بيانات الجدول رقم (23.4) ، أن قيمة المتوسط الحسابي المرجح لهذه الفقرة 3.71 بانحراف معياري 0.932، فيما كانت إحصاءة الاختبار 9.955 بدلالة إحصائية 0.000 وبما أن قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار أصغر من مستوى المعنوية 0.05 مما يشير إلى أن المشاركين في الدراسة موافقون على محتوى هذه الفقرة، أي موافقون على أن " عدد مداخل التقييم و طرق قياس القيمة العادلة يحد من تطبيق القيمة العادلة من قبل الشركات المدرجة بسوق المال الليبي وذلك لارتفاع تكلفة تطبيق معايير المحاسبة الدولية المتعلقة بالقيمة العادلة ".

9- يتضح من بيانات الجدول رقم (23.4) ، أن قيمة المتوسط الحسابي المرجح لهذه الفقرة 3.85 بانحراف معياري 1.013، فيما كانت إحصاءة الاختبار 10.981 بدلالة إحصائية 0.000 وبما أن قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار أصغر من مستوى المعنوية 0.05 مما يشير إلى أن المشاركين في الدراسة موافقون على محتوى هذه الفقرة ، أي موافقون على أن " صعوبة ايجاد آلية قوية لإلزام الشركات المدرجة بسوق المال الليبي بتطبيق معايير المحاسبة الدولية المتعلقة بالقيمة العادلة ".

10- يتضح من بيانات الجدول رقم (23.4) ، أن قيمة المتوسط الحسابي المرجح لهذه الفقرة 4.02 بانحراف معياري 0.951، فيما كانت إحصاءة الاختبار 13.947 بدلالة إحصائية 0.000 وبما أن قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار أصغر من مستوى المعنوية 0.05 مما يشير إلى أن المشاركين في الدراسة موافقون على محتوى هذه الفقرة ، أي موافقون على أن " تختلف بيئة تطبيق المعايير المحاسبية الدولية الصادرة بين الدول النامية التي تسعي لتطبيقها والدول الرائدة في مواكبة مثل هذه المعايير وتحديثاتها ".

11- يتضح من بيانات الجدول رقم (23.4) ، أن قيمة المتوسط الحسابي المرجح لهذه الفقرة 4.13 بانحراف معياري 1.000، فيما كانت إحصاءة الاختبار 14.719 بدلالة إحصائية 0.000 وبما

أن قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار أصغر من مستوى المعنوية 0.05 مما يشير إلى أن المشاركين في الدراسة موافقون على محتوى هذه الفقرة ، أي موافقون على أن " يؤدي ضعف المناهج التعليمية الخاصة بالمعايير المحاسبية الدولية والقيمة العادلة في الجامعات والمعاهد الليبية إلى تأثيرات مباشرة على فهم جوهر هذه المعايير وتطبيقها بكفاءة عالية ".

12- يتضح من بيانات الجدول رقم (23.4) ، أن قيمة المتوسط الحسابي المرجح لهذه الفقرة 4.22 بانحراف معياري 0.744، فيما كانت إحصاءة الاختبار 21.447 بدلالة إحصائية 0.000 وبما أن قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار أصغر من مستوى المعنوية 0.05 مما يشير إلى أن المشاركين في الدراسة موافقون على محتوى هذه الفقرة ، أي موافقون على أن " يحتاج تطبيق معايير المحاسبة الدولية المتعلقة بالقيمة العادلة الي بيئة مالية متطورة وإمكانيات مهنية قد لا تتوافر في الشركات المدرجة بسوق المال الليبي ".

2.2.2.4 اختبار الفرضيات للدراسة

1.2.2.2.4 الفرضية الرئيسية الأولي :

دراسة مدى قدرة الشركات الليبية المدرجة في سوق المال الليبي على تبني وتطبيق المعايير الدولية المتعلقة بالقيمة العادلة.

تركز هذه الفقرة على دراسة مدى قدرة للشركات الليبية المدرجة في سوق المال الليبي على تبني وتطبيق المعايير الدولية المتعلقة بالقيمة العادلة من خلال (مدى فهم متطلبات تبني وتطبيق معايير القيمة العادلة، ومدى توفر المقومات الكافية لدى الشركات الليبية المدرجة في سوق المال الليبي علي تبني وتطبيق المعايير الدولية المتعلقة بالقيمة العادلة) واستخدمت الباحثة أسلوب اختبار T للعينة الواحدة (One Sample T-Test).

وينص الفرض الرئيسي الأول على:

الشركات الليبية المدرجة في سوق المال الليبي قادرة على تبني وتطبيق المعايير الدولية المتعلقة بالقيمة العادلة.

وقد قامت الباحثة بتقسيم هذا الفرض إلى **فرضين** فرعيين وذلك وفقاً لأبعاد **المحور** التي قامت الباحثة بتجميعها وقياسها كالتالي :-

الفرضية الفرعية الأولى:

هناك فهم متطلبات تبني وتطبيق المعايير الدولية الخاصة بالقيمة العادلة من قبل الشركات الليبية المدرجة في سوق المال الليبي.

الفرضية الفرعية الثانية:

وجود مقومات كافية للشركات الليبية المدرجة في سوق المال الليبي علي تبني وتطبيق المعايير الدولية المتعلقة بالقيمة العادلة.

الفرضية الفرعية الأولى:

لدراسة مدى فهم متطلبات تبني وتطبيق المعايير الدولية الخاصة بالقيمة العادلة من قبل الشركات الليبية المدرجة في سوق المال الليبي ، قامت الباحثة باختبار الفرضية التالية:

هناك فهم متطلبات تبني وتطبيق المعايير الدولية الخاصة بالقيمة العادلة من قبل الشركات الليبية المدرجة في سوق المال الليبي.

لاختبار هذه الفرضية، استخدمت الباحثة اختبار T للعينة الواحدة One Sample T-Test، وذلك للتحقق من صحة هذه الفرضية، ومعرفة معنوية (دلالة) آراء المشاركين في الدراسة لهذه الفرضية، والجدول رقم(24.4) التالي يبين المتوسط الحسابي المرجح للفرضية والانحراف المعياري لها، وكذلك نتائج اختبار T (قيمة الاختبار والدلالة الإحصائية).

جدول رقم(24.4) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ونتائج اختبار T للفرضية الفرعية الأولى

العدد	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	إحصاءة اختبار T	الدلالة الإحصائية	النتيجة
170	3.44	0.553	10.419	* 0.000	قبول الفرضية

* دالة إحصائياً عند مستوى المعنوية 0.05

نلاحظ من خلال البيانات الواردة بالجدول (24.4) أن قيمة المتوسط الحسابي المرجح 3.44 بانحراف معياري مناظر له 0.553 وان قيمة إحصاءة الاختبار 10.419 بدلالة إحصائية 0.000 وبما أن هذه القيمة أصغر من مستوى المعنوية 0.05 و قيمة المتوسط الحسابي المرجح أكبر من 3، مما يدل على قبول هذه الفرضية، أي قبول الفرض القائل "هناك فهم متطلبات تبني وتطبيق المعايير الدولية الخاصة بالقيمة العادلة من قبل الشركات الليبية المدرجة في سوق المال الليبي".

الفرضية الفرعية الثانية:

لدراسة مدى وجود مقومات كافية للشركات الليبية المدرجة في سوق المال الليبي علي تبني وتطبيق المعايير الدولية المتعلقة بالقيمة العادلة ، قامت الباحثة باختبار الفرضية التالية:

وجود مقومات كافية للشركات الليبية المدرجة في سوق المال الليبي علي تبني وتطبيق المعايير الدولية المتعلقة بالقيمة العادلة.

لاختبار هذه الفرضية ، استخدمت الباحثة اختبار T للعينة الواحدة One Sample T-Test، وذلك للتحقق من صحة هذه الفرضية، ومعرفة معنوية (دلالة) آراء المشاركين في الدراسة لهذه الفرضية، والجدول رقم(25.4) التالي يبين المتوسط الحسابي المرجح للفرضية والانحراف المعياري لها، وكذلك نتائج اختبار T (قيمة الاختبار والدلالة الإحصائية).

جدول رقم(25.4) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ونتائج اختبار T للفرضية الفرعية الثانية

العدد	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	إحصاءة اختبار T	الدلالة الإحصائية	النتيجة
170	3.50	0.498	13.060	* 0.000	قبول الفرضية

* دالة إحصائياً عند مستوى المعنوية 0.05

نلاحظ من خلال البيانات الواردة بالجدول رقم(25.4) أن قيمة المتوسط الحسابي المرجح 3.50 بانحراف معياري مناظر له 0.498 وان قيمة إحصاءة الاختبار 13.060 بدلالة إحصائية 0.000 وبما أن هذه القيمة أصغر من مستوى المعنوية 0.05 و قيمة المتوسط الحسابي المرجح أكبر من 3، مما يدل على قبول هذه الفرضية، أي قبول الفرض القائل "وجود مقومات كافية للشركات الليبية المدرجة في سوق المال الليبي علي تبني وتطبيق المعايير الدولية المتعلقة بالقيمة العادلة " .

2.2.2.2.4 الفرضية الرئيسية الثانية :

دراسة الصعوبات التي تحول دون تطبيق الشركات الليبية المدرجة في السوق المالي الليبي للمعايير الدولية المتعلقة بالقيمة العادلة.

تركز هذه الفقرة على دراسة الصعوبات التي تحول دون تطبيق الشركات الليبية المدرجة في السوق المالي الليبي للمعايير الدولية المتعلقة بالقيمة العادلة واستخدمت الباحثة أسلوب اختبار T للعينة الواحدة (One Sample T-Test).

وينص الفرض الرئيسي الثاني على:

وجود صعوبات التي تحول دون تطبيق الشركات الليبية المدرجة في السوق المالي الليبي للمعايير الدولية المتعلقة بالقيمة العادلة.

لاختبار هذه الفرضية ، استخدمت الباحثة اختبار T للعينة الواحدة One Sample T-Test، وذلك للتحقق من صحة هذه الفرضية، ومعرفة معنوية (دلالة) آراء المشاركين في الدراسة لهذه الفرضية، والجدول رقم (26.4) التالي يبين المتوسط الحسابي المرجح للفرضية والانحراف المعياري لها، وكذلك نتائج اختبار T (قيمة الاختبار والدلالة الإحصائية).

جدول رقم (26.4) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ونتائج اختبار T للفرضية الرئيسية الثانية

العدد	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	إحصاءة اختبار T	الدلالة الإحصائية	النتيجة
170	4.03	0.589	22.890	* 0.000	قبول الفرضية

* دالة إحصائياً عند مستوى المعنوية 0.05

نلاحظ من خلال البيانات الواردة بالجدول رقم (26.4) أن قيمة المتوسط الحسابي المرجح 4.03 بانحراف معياري مناظر له 0.589 وأن قيمة إحصاءة الاختبار 22.890 بدلالة إحصائية 0.000 وبما أن هذه القيمة أصغر من مستوى المعنوية 0.05 و قيمة المتوسط الحسابي المرجح أكبر من 3، مما يدل على قبول هذه الفرضية، أي قبول الفرض القائل "وجود صعوبات التي تحول دون تطبيق الشركات الليبية المدرجة في السوق المالي الليبي للمعايير الدولية المتعلقة بالقيمة العادلة".

ولمعرفة الصعوبات التي تحول دون تطبيق الشركات الليبية المدرجة في السوق المالي الليبي للمعايير الدولية المتعلقة بالقيمة العادلة استخدمت الباحثة الأهمية النسبية وقامت بترتيب الصعوبات حسب الأهمية النسبية كالتالي :-

1- يحتاج تطبيق معايير المحاسبة الدولية المتعلقة بالقيمة العادلة إلي بيئة مالية متطورة وإمكانيات مهنية قد لا تتوافر في الشركات المدرجة بسوق المال الليبي، بأهمية نسبية قدرها 84.4%.

2- تفتقر البيئة المحلية لبعض الإمكانيات التي تقف عائقا أمام تطبيق معايير المحاسبة الدولية المتعلقة بالقيمة العادلة كغياب السوق النشط حتى يتسنى استخدام القيمة العادلة في القياس والتقييم، بأهمية نسبية قدرها 83.2%.

3- تحتاج الإدارات العليا بالشركات المدرجة في سوق المال الليبي للمقدرة والتأهيل اللازم لتطبيق معايير القيمة العادلة، بأهمية نسبية قدرها 82.8%.

4- يؤدي ضعف المناهج التعليمية الخاصة بالمعايير المحاسبية الدولية والقيمة العادلة في الجامعات والمعاهد الليبية إلى تأثيرات مباشرة على فهم جوهر هذه المعايير وتطبيقها بكفاءة عالية، بأهمية نسبية قدرها 82.6%.

5- تحتاج بعض التشريعات والأنظمة والقوانين في البيئة المحلية لبعض التغيير والتطوير لتتوافق مع بعض معايير المحاسبة الدولية المتعلقة بالقيمة العادلة، بأهمية نسبية قدرها 82.2%.

6- إن محدودية التأهيل والخبرات في تطبيق معايير المحاسبة الدولية المتعلقة بالقيمة العادلة لدى بعض الشركات المدرجة بسوق المال الليبي تحول دون الاستخدام والتطبيق الأفضل، بأهمية نسبية قدرها 81.4%.

7- تختلف بيئة تطبيق المعايير المحاسبية الدولية الصادرة بين الدول النامية التي تسعي لتطبيقها والدول الرائدة في مواكبة مثل هذه المعايير وتحديثاتها، بأهمية نسبية قدرها 80.4%.

8- تتطلب نظم المعلومات الحالية لبعض الشركات المدرجة بسوق المال الليبي للتحديث ومواكبة المتطلبات المحاسبية والفنية لإدراج المعايير المحاسبة الدولية المتعلقة بالقيمة العادلة في نظم المحاسبة الحالية، بأهمية نسبية قدرها 80.2%.

9- إن حداثة سوق المال الليبي ومحدودية عدد الشركات المدرجة وما يترتب عليها من ضعف المنافسة من أهم العوامل المؤثرة سلبا على كيفية تطبيق معايير القيمة العادلة التطبيق الأمثل ، بأهمية نسبية قدرها 79.2%.

10- صعوبة إيجاد آلية قوية لإلزام الشركات المدرجة بسوق المال الليبي بتطبيق معايير المحاسبة الدولية المتعلقة بالقيمة العادلة، بأهمية نسبية قدرها 77.0%.

11- عدد مداخل التقييم و طرق قياس القيمة العادلة يحد من تطبيق القيمة العادلة من قبل الشركات المدرجة بسوق المال الليبي وذلك لارتفاع تكلفة تطبيق معايير المحاسبة الدولية المتعلقة بالقيمة العادلة، بأهمية نسبية قدرها 74.2%.

المبحث الثالث

- النتائج
- التوصيات
- المراجع
- الملاحق

1.2.5 النتائج:

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

1- وجود إدراك وتفهم من قبل المديرين الماليين والمحاسبين والمراجعين العاملين داخل الشركات المدرجة في سوق المال الليبي لمتطلبات تبني و تطبيق المعايير الدولية الخاصة بالقيمة العادلة .

2- تمتاز المعلومات المحاسبية في ظل تبني وتطبيق القيمة العادلة بالملاءمة والموثوقية والقابلية للتحقق والمقارنة والتوقيت المناسب و القابلية للفهم من قبل مستخدمي القوائم المالية.

3- تتوفر لدى الشركات المدرجة بسوق المال الليبي القدرة المالية لتبني وتطبيق معايير القيمة العادلة.

4- تتوفر لدى الشركات المدرجة بسوق المال الليبي البيانات والمعلومات الكافية لإعادة قياس الأصول وكافة البنود المالية بما يتماشى مع معايير القيمة العادلة.

5- يتوفر لدى الشركات المدرجة بسوق المال الليبي نظم معلومات مالية المتطورة لتبني وتطبيق معايير القيمة العادلة.

6- وجود بعض الصعوبات التي تحول دون تطبيق الشركات المدرجة في السوق المالي الليبي للمعايير الدولية المتعلقة بالقيمة العادلة ، ومن أهم هذه الصعوبات مايلي:

أ- حداثة سوق المال الليبي ومحدودية عدد الشركات المدرجة وما يترتب عليها من ضعف المنافسة من أهم العوامل المؤثرة سلبا على كيفية تطبيق معايير القيمة العادلة التطبيق الأمثل.

ب- عدم وجود اللوائح و التشريعات والأنظمة والقوانين تلزم الشركات المدرجة بسوق المال الليبي بتطبيق معايير المحاسبة الدولية المتعلقة بالقيمة العادلة.

ت- عدم وجود تفسيرات وتوضيحات إرشادية توضح كيفية تطبيق المعايير القيمة العادلة من قبل النقابات المهنية .

ث- عدم تضمين مناهج التعليم بالجامعات موضوعات متعلقة بالمعايير القيمة العادلة.

2.2.5 التوصيات:

من خلال النتائج السابقة التي توصلت إليها الدراسة ، نوصي بالتالي : -

1- زيادة الاهتمام بالمعايير المحاسبية الحديثة في الدورات التدريبية التي يتم تنظيمها للعاملين والمحاسبين من قبل الشركات وذلك لزيادة الوعي وكيفية تطبيق هذه المعايير بالبيئة المحلية.

2- توفير الدعم المالي اللازم لتبني أحدث المعايير المحاسبية ومن ضمنها معايير القيمة العادلة متضمناً كافة التكاليف الخاصة بإقامة الدورات التدريبية وتوفير المصادر المطبوعة وإرشادات التطبيق وكذلك أية موارد من شأنها إنجاح تبني هذه المعايير.

3- العمل على توفير المعلومات الكافية التي من شأنها المساعدة في إعادة قياس الأصول وكافة البنود المالية بما يتماشى مع معايير القيمة العادلة.

4- العمل على زيادة تطوير نظم المعلومات بشقيها المحاسبي والإداري للشركات المدرجة بسوق المال الليبي وذلك لزيادة فاعلية تبني معايير القيمة العادلة.

5- العمل على التنسيق المتبادل بين الشركات الليبية وكذلك كافة الجهات المسؤولة على تنظيم السوق المالي الليبي فيما يتعلق بمعايير القيمة العادلة من حيث التطبيق بشكل فعال ومتناسق لتفسير مخرجات القوائم المالية بالشكل الأمثل.

6- العمل على صياغة اللوائح و التشريعات والقوانين التي من شأنها إلزام الشركات المدرجة بسوق المال الليبي بتطبيق معايير المحاسبة الدولية المتعلقة بالقيمة العادلة.

7- ضرورة صياغة وإعداد تفسيرات وتوضيحات إرشادية والتي من شأنها توضيح كيفية تطبيق معايير القيمة العادلة.

8- تشجيع ودعم المؤسسات التعليمية والجامعات الليبية فيما يتعلق بتضمين معايير القيمة العادلة في المناهج الدراسية للتخصصات ذات العلاقة.

9- إجراء المزيد من الدراسات والبحوث الأخرى المتعلقة بالجوانب والأبعاد المتعددة لمعايير القيمة العادلة.

المراجع

أ – الكتب العربية

1- امين السيد احمد لطفي : **نظرية المحاسبة – منظور التوافق الدولي** (الدار الجامعية ، 2006).

2- حمدي عطفية : **منهجية البحث العلمي وتطبيقاتها في الدراسات التربوية والنفسية** (القاهرة، دار النشر للجامعات،1996) .

3- ذوقان عبيدات، و آخرون :**البحث العلمي: مفهومه، أدواته، أساليبه**(الرياض، دار اسامة للنشر،1416 ،هـ/1997) .

4- رضوان حلوة حنان : **مدخل النظرية المحاسبية،الاطار الفكري–التطبيقات العملية**، ط2 (دار وائل للنشر والتوزيع ،2009) .

5- سالم القحطاني، وآخرون :**منهج البحث في العلوم السلوكية: مع تطبيقات على الـ SPSS** (الرياض،1421 هـ/ 2002) .

6- سليمان سالم الشحومي ، **دليل استرشادي لتطبيق معايير المحاسبة الدولية ، سوق الأوراق المالية الليبي** ،(ليبيا : شركة التضامن للوساطة في الاوراق المالية).

7- طارق عبد العال حماد : **موسوعة المعايير المحاسبية ، الجزء الثالث"الأدوات المالية** (الدار الجامعية ، 2006)

8- طارق عبد العال حماد : **موسوعة المعايير المحاسبية ، الجزء الثالث"المحاسبة عن الاستثمار والمشتقات المالية** (الدار الجامعية ، 2004).

9- طارق عبد العال حماد، **المدخل الحديث في المحاسبة عن القيمة العادلة**(الدار الجامعية ، 2003).

10-مجمع اللغة العربية : **المعجم الوسيط** ، ط 4 (مصر : مكتبة الشروق الدولية ، 2004).

11-محمد ابو نصار ، جمعة حميدات : **معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية الجوانب النظرية والعملية** ، ط 3 (عمان : دار وائل للنشر ،2013).

ب- المجلات والدوريات

1- أحمد حلمي جمعة ، مؤيد راضي خنفر: **المدقق الخارجي وتقديرات القيمة العادلة "دراسة تحليلية استطلاعية في مكاتب التدقيق الاردنية الكبري"** (المجلة الأردنية في إدارة الأعمال ،المجلد 3،العدد4 ، 2007).

2- جميل حسن النجار: **أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على موثوقية وملاءمة معلومات القوائم المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الفلسطينية دراسة تطبيقية من وجهة نظر مدققي الحسابات والمديرين الماليين**،(الاردن:المجلة الاردنية في إدارة الاعمال،المجلد9 ،ع 3، 2013).

3- حازم الخطيب، ظاهر القشي: **توجه معايير المحاسبة نحو القيم العادلة والدخل الاقتصادي وأثر ذلك على الاقتصاد**(الأردن:مجلة الزيتونة للدراسات والبحوث العلمية، جامعة الزيتونة الاردنية،المجلد2، ع2،2004).

4- خالد الجعارات، محمود الطبري: **مخاطر القياس المحاسبي وانعكاسها في القوائم المالية إبّان الأزمة المالية العالمية** (العراق: مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ،ع34، 2013).

5- رضا إبراهيم صالح :**أثر توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة على الخصائص النوعيةٌ للمعلومات المحاسبيةٌ في ظل الأزمة المالية العالمية** (مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية : العدد 2، جامعة الإسكندرية،2009).

6- زيد عائد مردان ،ابراهيم عبد موسى السعيري: **القيمة العادلة وتأثير استعمالها في مؤشرات الأداء المالي في المصارف التجارية** (مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية : العدد الخامس والعشرون ، 2008).

7- سيد عبد الفتاح صالح حسن، **تحليل العلاقة بين محاسبة القيمة العادلة وممارسات المحاسبة الابتكارية وأثرها على جودة التقارير المالية ،دراسة ميدانية** (مجلة الفكر المحاسبي :ع2، 2009 ، كلية التجارة ، عين شمس ، مصر).

8- صفوان قصي عبد الحليم ، أسماء عبد الكاظم عبد علي: **دليل إرشادي لتدقيق القيمة العادلة عن الموجودات غير المتداولة في ظل معيار الإبلاغ المالي العالمي IFRS 13** (العراق : مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية ، المجلد3، العدد 6 ، جامعة بغداد ، كلية الإدارة والاقتصاد ، 2013).

9- ظاهر القشي:**السياسة المتبعة في تصنيف الأوراق المالية وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم"39" في الشركات المساهمة الأردنية**(القاهرة:مجلة العربية للإدارة ،مجلد28،ع2008،2).

10- محمد علي عبدالله أبكر، صالح حامد محمد علي: **تحليل مدى إدراك المصارف السودانية لأهمية المحاسبة عن القيمة العادلة "بحث ميداني على المصارف السودانية** "(السودان : مجلة الدراسات العليا ، جامعة النيلين ، مجلد 3 ، ع 11 ، 2015).

11- محمد محمود بشارة :**تطبيق المفاهيم المحاسبية للقيمة العادلة في البنوك الأردنية طبقا لمتطلبات معايير المحاسبة الدولية** (العراق:مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية،ع24،2010).

12- نعيم سابا خوري : **القيمة العادلة و الإبلاغ المالي** (دمشق:جمعية المحاسبين القانونين في سورية، محاضرة في المركز الثقافي العربي ، 2007).

ج- الرسائل الجامعية

1- أحمد عزت محمد أبوشملة ، (**دور محاسبة القيمة العادلة في ترشيد القرارات الاستثمارية**) رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة جدار الأردن ، 2010.

2- البشير علي البوسيفي ، (**دور مدقق الحسابات الخارجي فى الأردن ومسؤولياته تجاه جودة قياسات القيمة العادلة)** رسالة الدكتوراه غير مشورة ، جامعة العلوم الإسلامية العالمية الأردن ، 2014.

3- تأمر مزيد ، **(متطلبات تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية في المصارف وأثرها على جودة المعلومات المحاسبية)** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، العلوم الاقتصادية ، جامعة دمشق ، 2011.

4- جمال علي عطية الطرايرة ، (**التوجه الحديث للفكر المحاسبي لمفهوم القيمة العادلة وأثره في الإبلاغ المالي للقوائم المالية للبنوك العاملة في الأردن)** ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة عمان العربية ، 2005 .

5- حافظ علي البوسيفي،(**إمكانية تطبيق أسلوب القيمة العادلة علي المصارف التجارية الليبية)**، رسالة ماجستير غير منشورة ،أكاديمية الليبية طرابلس ،2012 .

6- حمدي فلة ، (**تأثير استخدام محاسبة القيمة العادلة على المؤشرات المالية في المؤسسة الاقتصادية)** رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة بسكرة ،2017.

7- خالد عبد الرحمن جمعة يونس (**أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية على عوائد الأسهم**) رسالة ماجستير غير منشورة ،الجامعة الإسلامية غزة ،2011.

8- الخضر العروس ، (**المعلومات المالية وفقا لمحاسبة القيمة العادلة بين النظري والتطبيق**) رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة عمار ثلجي بالاغواط ، الجزائر ، 2013 .

9- زيد عثمان دنون القطيني ، (**أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة علي جودة معلومات القوائم المالية للبنوك التجارية الأردنية**) رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الزرقاء الاردن ،2015.

10- طارق مصطفى الحطاب (**قياس أثر تطبيق معايير القيمة العادلة على جودة المعلومات المحاسبية للقوائم المالية**) رسالة دكتوراه غير منشورة ،جامعة عمان، 2012.

11- علي طاهر محمد ابوجلالة (**مدى إمكانية تطبيق الشركات المساهمة الليبية المدرجة في سوق المال الليبي للمعيار المحاسبي الدولي رقم 39**) رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية الليبية مصراته ، 2014.

12- عمرو حسن إبراهيم ،(**دور محاسبة القيمة العادلة في الأزمة المالية العالمية "دراسة نظرية**") رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة حلوان، 2011 .

13- عون امحمد أحمد النويري (**مدى التزام الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي بتطبيق معايير المحاسبة الدولية**) رسالة ماجستير غير منشورة ، أكاديمية الليبية طرابلس ، 2011.

14- فيصل شعبان أحمد ، (**محاسبة القيمة لعقود المشتقات المالية والتوريق وآفاق تطبيقها في سورية**) رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة حلب ، 2012 .

د- المؤتمرات والملتقيات.

1- خالد جمال الجعارات ، مختصر المعايير المحاسبة الدولية 2015 (**الملتقي الدولي حول دور معايير المحاسبة الدولية (IAS-IFRS-IPSAS) في تفعيل أداء المؤسسات و الحكومات**) ، من 24-25 -11-2014 ، مطبعة جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، الجزائر ،2014.

2- منى كامل ، صفاء أحمد العاني ، دور تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية الموجهة نحو القيمة العادلة في الأزمة المالية العالمية **(المؤتمر العربي السنوي العام الأول واقع مهنة المحاسبة بين التحديات والطموح)** ، بغداد 16-2014/4/17 .

المواقع الالكترونية على شبكة (الانترنت) :

1. WWW.Ism.ly تاريخ الزيارة الخميس 2017.5.11 الساعة 9:30 مساءً.
2. WWW.Fasb.org تاريخ الزيارة السبت 2017.4.15 الساعة 11:00 مساءً.
3. WWW.Ifrs.org تاريخ الزيارة الجمعه 16.12.2016 الساعة 10:15 مساءً.
4. WWW.Mawdoo3.com تاريخ الزيارة الخميس 2016.12.15الساعة 10:30مساءً.

المراجع الانجليزية:

1- Sekaran, U. (2006) Research Methods for Business A Skill-Building Approach, 4th edition, John Wiley & Sons (Asia), Singapore, p 311.

الملاحق

ملحق(أ)

استمـــــارة الاستبيـــــانة

جامعة طرابلس

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

مكتب الدراسات العليا والتدريب

قسم المحاسبة

السيدة أو السيد المحترم

تحية طيبة وبعد :

تقوم الباحثة بإجراء دراسة بعنوان " **واقع الشركات المدرجة في سوق الاوراق المالية في ظل المعايير الدولية للقيمة العادلة**"دراسة تطبيقية للشركات المدرجة في سوق الاوراق المالية الليبي "، وذلك لاستكمال متطلبات الحصول على الاجازة العليا "الماجستير" في المحاسبة ، وفي سبيل استكمال هذه الدراسة ولإنجاز ذلك تم تصميم استمارة استبيانة متضمنة مجموعة من الأسئلة المتعلقة بموضوع الدراسة ، آملين منكم التكرم بالإجابة عليها بدقة وموضوعية .

وفي الوقت الذي نشكركم فيه على حسن تعاونكم ، فإننا نؤكد لكم بأن إجاباتكم سوف تستخدم لأغراض البحث العلمي فقط ، وستعامل بسرية تامة.

شاكرين لكم مرة أخرى حسن تعاونكم

الباحثة

القسم الأول: معلومات عامة

نأمل وضع علامة (✓) أمام الإجابات المناسبة للبيانات التالية:

مكان العمل	( ) المصرف	( ) الشركة
	( ) سوق المال الليبي	
المؤهل العلمي	( ) دبلـــوم	( ) بكالوريوس
	( ) ماجستيـــر	( ) دكتوراه
	( ) شهادة مهنية	( ) اخر يرجى ذكره .....
التخصص العلمي	( ) محاسبة	( ) إدارة أعمال
	( ) اقتصاد	( ) تمويل ومصارف
	( ) اخرى يرجى ذكرها	
الوظيفة الحالية	( ) مدير مالي	( ) مدير إدارة المراجعة الداخلية
	( ) رئيس قسم	( ) محاسب
	( ) مراجع داخلي	
سنوات الخبرة	( ) أقل من 5 سنوات	( ) من 5 إلى أقل من 10 سنوات
	( ) من 10 إلى أقل 20 سنة	( ) 20 سنة فأكثر
هل تلقيت دورات تدريبية تتعلق بمعايير المحاسبة الدولية ؟	( ) نعم	( ) لا
إذا كانت الإجابة (بنعم) في الفقرة السابقة فهل كان من ضمن المادة العلمية المعايير المتعلقة بالقيمة العادلة ؟	( ) نعم	( ) لا
ما مدى متابعتك لمعايير المحاسبة الدولية ومعايير القيمة العادلة والتغير الحاصل بها من قبل معايير المحاسبة الدولية أو معايير الإبلاغ المالي	( ) مستمرة	( ) متوسطة
	( ) قليلة	

نأمل وضع علامة (✓) أمام الإجابات المناسبة للبيانات التالية:

أولاً: عبارات متعلقة بمدى فهم متطلبات تبني وتطبيق معايير القيمة العادلة

رقم العبارة	العبـــارة	درجة الموافقـــة				
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	يوجد إدراك وتفهم من قبل العاملين بالشركات المدرجة بسوق المال الليبي بالأسس التي تبني عليها معايير القيمة العادلة.					
2	تعتبر المعايير الخاصة بالقيمة العادلة ذات أهمية عالية ويمكن إدراك محتواها من قبل العاملين في الشركات المدرجة بسوق المال الليبي.					
3	تعتبر المتطلبات الأساسية لتبني وتطبيق معايير القيمة العادلة واضحة وذات اهداف مجدية حيث يمكن فهمها بالنسبة للعاملين بالشركات المدرجة بسوق المال الليبي.					
4	تتسع المعرفة ومعلومات العاملين بالشركات المدرجة بسوق المال الليبي بماهية شروط واساليب تطبيق القيمة العادلة متضمنةً المعيار IFRS13.					
5	توجد متابعة ودارية واسعة بأهم المعايير الدولية الخاصة بالقيمة العادلة ومحتواها والتغيرات التي قد تنتج عن تطبيقها خلال فترات زمنية مختلفة .					
6	يوجد فهم وإدراك لأهم التغييرات التي تتطلبها النظم المحاسبية إذا ما تم اعتماد معايير القيمة العادلة محلياً.					
7	يعد النظام المالي المطبق بالشركة قابلاً لاحتواء بعض التعديلات بما يتماشى مع المعلومات المحاسبية المطلوب توافرها وفقاً لمعايير القيمة العادلة الصادرة عن المنظمات الدولية.					
8	تعد الخصائص النوعية الرئيسية للمعلومات المحاسبية الخاصة بالقيمة العادلة مثل الملاءمة والموثوقية والقابلية للتحقق والمقارنة والتوقيت المناسب جوانب يمكن الالتزام بتطبيقها والوفاء بها داخل الشركات المدرجة بسوق المال الليبي.					
9	تمتاز المعلومات المحاسبية في ظل تبني وتطبيق القيمة العادلة القابلية للفهم من قبل مستخدمي القوائم المالية.					
10	يمتاز العاملين بالفهم و القدرة على تطبيق أهم طرق قياس القيمة العادلة مثل القيمة السوقية الجارية وصافي القيمة الحالية القابلة للتحقق وأيضاً القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة.					
11	يوجد وعي من قبل العاملين بأبرز المتطلبات الخاصة بقياس القيمة العادلة كقياس القيمة العادلة من منظور معيار الابلاغ المالي.					
12	يوجد فهم لمدى مساهمة معايير القيمة العادلة و المعيار IFRS13 في مساعدة الشركات المدرجة في السوق الليبي في الافصاح على المعلومات التي تساعد مستخدمي القوائم المالية علي التحليل والوقوف بدقة علي اوضاع الشركات المدرجة بسوق المال الليبي.					

ثانياً: عبارات متعلقة بمدى كفاية المقومات الخاصة بتبني وتطبيق معايير القيمة العادلة

رقم العبارة	العبـــارة	درجة الموافقـــة				
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	تعتبر الموارد البشرية الموجودة بالشركة مؤهلة لتطبيق معايير القيمة العادلة.					
2	يعد النظام المالي المعتمد بالشركة متطوراً وقابلاً للتحديث بما يتماشى مع تبني معايير القيمة العادلة.					
3	يوجد لدى الشركة القدرة المالية لتبني وتطبيق معايير القيمة العادلة.					
4	يوجد لدى الشركة الأجهزة والمعدات وكافة المستلزمات المطلوبة لاستخدام النظام المالي بالشكل المطلوب.					
5	تتوفر لدى الشركات البيانات والمعلومات الكافية لإعادة قياس الأصول وكافة البنود المالية بما يتماشى مع معايير القيمة العادلة.					
6	تتوفر لدى الشركات الموارد البشرية القادرة على توضيح أية اختلافات قد تنشأ بين النظام المالي الحالي والنظام المستحدث في حالة تبني معايير القيمة العادلة.					
7	يتوفر لدى الشركات نظم معلومات مالية تتسم بالمرونة وقابلية للتعديل والتطوير بكل مايستجد حول الطرق المحاسبية المتعلقة بقياس القيمة العادلة.					
8	يتم الأخذ بعين الاعتبار آلية تطبيق القيمة العادلة للبنود المالية وبالشكل الذي لايؤثر على النظم الحالية.					
9	تساهم الدورات التدريبية الحالية في دعم فهم تطبيق معايير القيمة العادلة لتسهيل تطبيقها بصورة سليمة.					
10	تتوفر اللوائح والتشريعات الخاصة بإمكانية تطبيق معايير القيمة العادلة والمعيار IFRS 13 والتي يمكن الاسترشاد بها في تطبيق هذه المعايير.					
11	تتنوع الأصول والالتزامات لدى الشركات المدرجة في السوق المال الليبي والتي يمكن معالجتها وفقاً لمعايير القيمة العادلة.					
12	يعتبر تطبيق القيمة العادلة و مواكبة ما هو جديد في الشركات المدرجة بسوق المال الليبي على درجة عالية من الأهمية لما تتضمنه هذه المعايير المحاسبية.					

ثالثاً : عبارات متعلقة بوجود بعض صعوبات التي تحول دون تطبيق معايير القيمة العادلة

رقم العبارة	العبـــارة	درجة الموافقـــة				
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	يحتاج تطبيق معايير المحاسبة الدولية المتعلقة بالقيمة العادلة الي بيئة مالية متطورة وإمكانيات مهنية قد لا تتوافر في الشركات المدرجة بسوق المال الليبي.					
2	تحتاج الإدارات العليا بالشركات المدرجة في سوق المال الليبي للمقدرة والتأهيل اللازم لتطبيق معايير القيمة العادلة.					
3	تتطلب نظم المعلومات الحالية لبعض الشركات المدرجة بسوق المال الليبي للتحديث ومواكبة المتطلبات المحاسبية والفنية لإدراج المعايير المحاسبة الدولية المتعلقة بالقيمة العادلة في نظم المحاسبة الحالية.					
4	ان محدودية التأهيل والخبرات في تطبيق معايير المحاسبة الدولية المتعلقة بالقيمة العادلة لدى بعض الشركات المدرجة بسوق المال الليبي تحول دون الاستخدام والتطبيق الافضل.					
5	تحتاج بعض التشريعات والأنظمة والقوانين في البيئة المحلية لبعض التغيير والتطوير لتتوافق مع بعض معايير المحاسبة الدولية المتعلقة بالقيمة العادلة.					
6	تفتقر البيئة المحلية لبعض الامكانيات التي تقف عائقا امام تطبيق معايير المحاسبة الدولية المتعلقة بالقيمة العادلة كغياب السوق النشط حتى يتسني استخدام القيمة العادلة في القياس والتقييم.					
7	ان حداثة سوق المال الليبي ومحدودية عدد الشركات المدرجة ومايترتب عليها من ضعف المنافسة من اهم العوامل المؤثرة سلبا على كيفية تطبيق معايير القيمة العادلة التطبيق الامثل.					
8	عدد مداخل التقييم و طرق قياس القيمة العادلة يحد من تطبيق القيمة العادلة من قبل الشركات المدرجة بسوق المال الليبي وذلك لارتفاع تكلفة تطبيق معايير المحاسبة الدولية المتعلقة بالقيمة العادلة.					
9	صعوبة ايجاد آلية قوية لإلزام الشركات المدرجة بسوق المال الليبي بتطبيق معايير المحاسبة الدولية المتعلقة بالقيمة العادلة.					
10	تختلف بيئة تطبيق المعايير المحاسبية الدولية الصادرة بين الدول النامية التي تسعي لتطبيقها والدول الرائدة في مواكبة مثل هذه المعايير وتحديثاتها.					
11	يؤدي ضعف المناهج التعليمية الخاصة بالمعايير المحاسبية الدولية والقيمة العادلة في الجامعات والمعاهد الليبية إلى تأثيرات مباشرة على فهم جوهر هذه المعايير وتطبيقها بكفاءة عالية.					

رابعاً : معلومات إضافية :-

ما المقومات اللازمة لتطبيق المعايير المحاسبة الدولية المتعلقة بالقيمة العادلة ؟

.....
.....
.....
.....
.....

ما صعوبات التي تحول دون تطبيق المعايير المحاسبة الدولية المتعلقة بالقيمة العادلة ؟

.....
.....
.....
.....
.....

شكراً لك على تفضلك بالإجابة على هذا الاستبيانة

الباحثة

ملحق(ب)

نتائج الحاسب الآلي

Correlations

Correlations

		x01	X1.01	X1.02	X1.03	X1.04	X1.05
x01	Pearson Correlation	1	.640**	.562**	.538**	.489**	.638**
	Sig. (2-tailed)		.000	.000	.000	.000	.000
	N	170	170	170	170	170	170
X1.01	Pearson Correlation	.640**	1	.393**	.348**	.224**	.423**
	Sig. (2-tailed)	.000		.000	.000	.003	.000
	N	170	170	170	170	170	170
X1.02	Pearson Correlation	.562**	.393**	1	.528**	.081	.248**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000		.000	.293	.001
	N	170	170	170	170	170	170
X1.03	Pearson Correlation	.538**	.348**	.528**	1	.120	.220**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000		.120	.004
	N	170	170	170	170	170	170
X1.04	Pearson Correlation	.489**	.224**	.081	.120	1	.200**
	Sig. (2-tailed)	.000	.003	.293	.120		.009
	N	170	170	170	170	170	170
X1.05	Pearson Correlation	.638**	.423**	.248**	.220**	.200**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.001	.004	.009	
	N	170	170	170	170	170	170

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

Correlations

Correlations

		x01	X1.06	X1.07	X1.08	X1.09	X1.10	X1.11	X1.12
x01	Pearson Correlation	1	.607**	.436**	.344**	.530**	.611**	.778**	.688**
	Sig. (2-tailed)		.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000
	N	170	170	170	170	170	170	170	170
X1.06	Pearson Correlation	.607**	1	.130	.168*	.178*	.416**	.359**	.314**
	Sig. (2-tailed)	.000		.092	.029	.020	.000	.000	.000
	N	170	170	170	170	170	170	170	170
X1.07	Pearson Correlation	.436**	.130	1	.203**	.249**	.168*	.304**	.150
	Sig. (2-tailed)	.000	.092		.008	.001	.029	.000	.052
	N	170	170	170	170	170	170	170	170
X1.08	Pearson Correlation	.344**	.168*	.203**	1	.169*	.068	.127	.116
	Sig. (2-tailed)	.000	.029	.008		.028	.379	.099	.133
	N	170	170	170	170	170	170	170	170
X1.09	Pearson Correlation	.530**	.178*	.249**	.169*	1	.346**	.299**	.425**
	Sig. (2-tailed)	.000	.020	.001	.028		.000	.000	.000
	N	170	170	170	170	170	170	170	170
X1.10	Pearson Correlation	.611**	.416**	.168*	.068	.346**	1	.513**	.340**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.029	.379	.000		.000	.000
	N	170	170	170	170	170	170	170	170
X1.11	Pearson Correlation	.778**	.359**	.304**	.127	.299**	.513**	1	.629**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.099	.000	.000		.000
	N	170	170	170	170	170	170	170	170
X1.12	Pearson Correlation	.688**	.314**	.150	.116	.425**	.340**	.629**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.052	.133	.000	.000	.000	
	N	170	170	170	170	170	170	170	170

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

Correlations

Correlations

		x02	X2.01	X2.02	X2.03	X2.04	X2.05
x02	Pearson Correlation	1	.611**	.656**	.573**	.468**	.625**
	Sig. (2-tailed)		.000	.000	.000	.000	.000
	N	170	170	170	170	170	170
X2.01	Pearson Correlation	.611**	1	.498**	.379**	.247**	.272**
	Sig. (2-tailed)	.000		.000	.000	.001	.000
	N	170	170	170	170	170	170
X2.02	Pearson Correlation	.656**	.498**	1	.506**	.168*	.377**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000		.000	.029	.000
	N	170	170	170	170	170	170
X2.03	Pearson Correlation	.573**	.379**	.506**	1	.331**	.346**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000		.000	.000
	N	170	170	170	170	170	170
X2.04	Pearson Correlation	.468**	.247**	.168*	.331**	1	.247**
	Sig. (2-tailed)	.000	.001	.029	.000		.001
	N	170	170	170	170	170	170
X2.05	Pearson Correlation	.625**	.272**	.377**	.346**	.247**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000	.001	
	N	170	170	170	170	170	170

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

Correlations

Correlations

		x02	X2.06	X2.07	X2.08	X2.09	X2.10	X2.11	X2.12
x02	Pearson Correlation	1	.589**	.551**	.564**	.384**	.466**	.624**	.451**
	Sig. (2-tailed)		.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000
	N	170	170	170	170	170	170	170	170
X2.06	Pearson Correlation	.589**	1	.242**	.238**	.135	.142	.446**	.065
	Sig. (2-tailed)	.000		.001	.002	.080	.065	.000	.400
	N	170	170	170	170	170	170	170	170
X2.07	Pearson Correlation	.551**	.242**	1	.401**	.144	.135	.267**	.201**
	Sig. (2-tailed)	.000	.001		.000	.062	.080	.000	.009
	N	170	170	170	170	170	170	170	170
X2.08	Pearson Correlation	.564**	.238**	.401**	1	.286**	.270**	.191*	.330**
	Sig. (2-tailed)	.000	.002	.000		.000	.000	.013	.000
	N	170	170	170	170	170	170	170	170
X2.09	Pearson Correlation	.384**	.135	.144	.286**	1	-.051	.171*	.390**
	Sig. (2-tailed)	.000	.080	.062	.000		.506	.026	.000
	N	170	170	170	170	170	170	170	170
X2.10	Pearson Correlation	.466**	.142	.135	.270**	-.051	1	.216**	.323**
	Sig. (2-tailed)	.000	.065	.080	.000	.506		.005	.000
	N	170	170	170	170	170	170	170	170
X2.11	Pearson Correlation	.624**	.446**	.267**	.191*	.171*	.216**	1	.207**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.013	.026	.005		.007
	N	170	170	170	170	170	170	170	170
X2.12	Pearson Correlation	.451**	.065	.201**	.330**	.390**	.323**	.207**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	.400	.009	.000	.000	.000	.007	
	N	170	170	170	170	170	170	170	170

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

Correlations

Correlations

		x03	X3.01	X3.02	X3.03	X3.04	X3.05
x03	Pearson Correlation	1	.528**	.676**	.598**	.611**	.578**
	Sig. (2-tailed)		.000	.000	.000	.000	.000
	N	170	170	170	170	170	170
X3.01	Pearson Correlation	.528**	1	.461**	.293**	.260**	.282**
	Sig. (2-tailed)	.000		.000	.000	.001	.000
	N	170	170	170	170	170	170
X3.02	Pearson Correlation	.676**	.461**	1	.584**	.384**	.316**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000		.000	.000	.000
	N	170	170	170	170	170	170
X3.03	Pearson Correlation	.598**	.293**	.584**	1	.276**	.345**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000		.000	.000
	N	170	170	170	170	170	170
X3.04	Pearson Correlation	.611**	.260**	.384**	.276**	1	.272**
	Sig. (2-tailed)	.000	.001	.000	.000		.000
	N	170	170	170	170	170	170
X3.05	Pearson Correlation	.578**	.282**	.316**	.345**	.272**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000	.000	
	N	170	170	170	170	170	170

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

Correlations

Correlations

		x03	X3.06	X3.07	X3.08	X3.09	X3.10	X3.11
x03	Pearson Correlation	1	.752**	.705**	.641**	.692**	.652**	.655**
	Sig. (2-tailed)		.000	.000	.000	.000	.000	.000
	N	170	170	170	170	170	170	170
X3.06	Pearson Correlation	.752**	1	.549**	.456**	.401**	.450**	.427**
	Sig. (2-tailed)	.000		.000	.000	.000	.000	.000
	N	170	170	170	170	170	170	170
X3.07	Pearson Correlation	.705**	.549**	1	.420**	.494**	.327**	.396**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000		.000	.000	.000	.000
	N	170	170	170	170	170	170	170
X3.08	Pearson Correlation	.641**	.456**	.420**	1	.519**	.353**	.427**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000		.000	.000	.000
	N	170	170	170	170	170	170	170
X3.09	Pearson Correlation	.692**	.401**	.494**	.519**	1	.469**	.369**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000		.000	.000
	N	170	170	170	170	170	170	170
X3.10	Pearson Correlation	.652**	.450**	.327**	.353**	.469**	1	.383**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000	.000		.000
	N	170	170	170	170	170	170	170
X3.11	Pearson Correlation	.655**	.427**	.396**	.427**	.369**	.383**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000	.000	.000	
	N	170	170	170	170	170	170	170

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

Reliability

Scale: X01

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	170	100.0
	Excluded[a]	0	.0
	Total	170	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.819	12

Scale Statistics

Mean	Variance	Std. Deviation	N of Items
41.31	44.083	6.640	12

Reliability

Scale: X02

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	170	100.0
	Excluded[a]	0	.0
	Total	170	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.787	12

Scale Statistics

Mean	Variance	Std. Deviation	N of Items
41.99	35.740	5.978	12

Reliability

Scale: X03

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	170	100.0
	Excluded[a]	0	.0
	Total	170	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.860	11

Scale Statistics

Mean	Variance	Std. Deviation	N of Items
44.38	42.036	6.484	11

Reliability

Scale: ALL

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	170	100.0
	Excluded[a]	0	.0
	Total	170	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.874	35

Scale Statistics

Mean	Variance	Std. Deviation	N of Items
127.68	198.812	14.100	35

Reliability

Scale: Split-half

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	170	100.0
	Excluded[a]	0	.0
	Total	170	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	Part 1	Value	.792
		N of Items	18
	Part 2	Value	.731
		N of Items	17
	Total N of Items		35
Correlation Between Forms			.845
Spearman-Brown Coefficient	Equal Length		.916
	Unequal Length		.916
Guttman Split-Half Coefficient			.912

Scale Statistics

	Mean	Variance	Std. Deviation	N of Items
Part 1	66.41	60.468	7.776	18
Part 2	61.26	47.640	6.902	17
Both Parts	127.68	198.812	14.100	35

Frequency Table

الشركات المدرجة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	مصرف التجارة والتنمية	17	10.0	10.0	10.0
	مصرف الوحدة	20	11.8	11.8	21.8
	سوق المال الليبي	9	5.3	5.3	27.1
	شركة الصحارى للتأمين	9	5.3	5.3	32.4
	الشركة المتحدة للتأمين	12	7.1	7.1	39.4
	شركة ليبيا للتأمين	14	8.2	8.2	47.6
	مصرف المتوسط	16	9.4	9.4	57.1
	مصرف الجمهورية	26	15.3	15.3	72.4
	مصرف الصحارى	21	12.4	12.4	84.7
	المصرف التجاري الوطني	26	15.3	15.3	100.0
	Total	170	100.0	100.0	

مكان العمل

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	المصرف	126	74.1	74.1	74.1
	الشركة	35	20.6	20.6	94.7
	سوق المال الليبي	9	5.3	5.3	100.0
	Total	170	100.0	100.0	

المؤهل العلمي

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	دبلوم	43	25.3	25.3	25.3
	بكالوريوس	91	53.5	53.5	78.8
	ماجستير	31	18.2	18.2	97.1
	دكتوراه	5	2.9	2.9	100.0
	Total	170	100.0	100.0	

التخصص العلمي

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	محاسبة	94	55.3	55.3	55.3
	ادارة الاعمال	26	15.3	15.3	70.6
	اقتصاد	15	8.8	8.8	79.4
	تمويل ومصارف	35	20.6	20.6	100.0
	Total	170	100.0	100.0	

الوظيفة الحالية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	مدير مالي	16	9.4	9.4	9.4
	مدير ادارة المراجعة الداخلية	16	9.4	9.4	18.8
	رئيس قسم	43	25.3	25.3	44.1
	محاسب	57	33.5	33.5	77.6
	مراجع داخلي	38	22.4	22.4	100.0
	Total	170	100.0	100.0	

سنوات الخبرة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	اقل من 5 سنوات	23	13.5	13.5	13.5
	من 5 الى اقل من 10 سنوات	41	24.1	24.1	37.6
	من 10 الى اقل من 20 سنة	55	32.4	32.4	70.0
	من 20 سنة فاكثر	51	30.0	30.0	100.0
	Total	170	100.0	100.0	

هل تلقيت دورات تدريبية تتعلق بمعايير المحاسبة الدولية؟

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	نعم	111	65.3	65.3	65.3
	لا	59	34.7	34.7	100.0
	Total	170	100.0	100.0	

إذا كانت الإجابة) بنعم (في الفقرة السابقة فهل كان من ضمن المادة العلمية المعايير المتعلقة بالقيمة العادلة ؟

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	نعم	61	35.9	55.0	55.0
	لا	50	29.4	45.0	100.0
	Total	111	65.3	100.0	
Missing	System	59	34.7		
	Total	170	100.0		

ما مدى متابعتك لمعايير المحاسبة الدولية ومعايير القيمة العادلة والتغير الحاصل بها من قبل معايير المحاسبة الدولية أو معايير الإبلاغ المالي

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	مستمرة	23	13.5	13.5	13.5
	متوسطة	92	54.1	54.1	67.6
	قليلة	55	32.4	32.4	100.0
	Total	170	100.0	100.0	

Frequency Table

X1.01

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق بشدة	7	4.1	4.1	4.1
	غير موافق	33	19.4	19.4	23.5
	محايد	46	27.1	27.1	50.6
	موافق	69	40.6	40.6	91.2
	موافق بشدة	15	8.8	8.8	100.0
	Total	170	100.0	100.0	

X1.02

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق بشدة	4	2.4	2.4	2.4
	غير موافق	19	11.2	11.2	13.5
	محايد	36	21.2	21.2	34.7
	موافق	92	54.1	54.1	88.8
	موافق بشدة	19	11.2	11.2	100.0
	Total	170	100.0	100.0	

X1.03

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق بشدة	2	1.2	1.2	1.2
	غير موافق	20	11.8	11.8	12.9
	محايد	45	26.5	26.5	39.4
	موافق	85	50.0	50.0	89.4
	موافق بشدة	18	10.6	10.6	100.0
	Total	170	100.0	100.0	

X1.04

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق بشدة	5	2.9	2.9	2.9
	غير موافق	37	21.8	21.8	24.7
	محايد	66	38.8	38.8	63.5
	موافق	46	27.1	27.1	90.6
	موافق بشدة	16	9.4	9.4	100.0
	Total	170	100.0	100.0	

X1.05

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق بشدة	4	2.4	2.4	2.4
	غير موافق	33	19.4	19.4	21.8
	محايد	53	31.2	31.2	52.9
	موافق	69	40.6	40.6	93.5
	موافق بشدة	11	6.5	6.5	100.0
	Total	170	100.0	100.0	

X1.06

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق بشدة	2	1.2	1.2	1.2
	غير موافق	26	15.3	15.3	16.5
	محايد	44	25.9	25.9	42.4
	موافق	79	46.5	46.5	88.8
	موافق بشدة	19	11.2	11.2	100.0
	Total	170	100.0	100.0	

X1.07

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق بشدة	5	2.9	2.9	2.9
	غير موافق	12	7.1	7.1	10.0
	محايد	39	22.9	22.9	32.9
	موافق	96	56.5	56.5	89.4
	موافق بشدة	18	10.6	10.6	100.0
	Total	170	100.0	100.0	

X1.08

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق بشدة	1	.6	.6	.6
	غير موافق	16	9.4	9.4	10.0
	محايد	45	26.5	26.5	36.5
	موافق	94	55.3	55.3	91.8
	موافق بشدة	14	8.2	8.2	100.0
	Total	170	100.0	100.0	

X1.09

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق بشدة	2	1.2	1.2	1.2
	غير موافق	13	7.6	7.6	8.8
	محايد	37	21.8	21.8	30.6
	موافق	96	56.5	56.5	87.1
	موافق بشدة	22	12.9	12.9	100.0
	Total	170	100.0	100.0	

X1.10

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق بشدة	4	2.4	2.4	2.4
	غير موافق	32	18.8	18.8	21.2
	محايد	53	31.2	31.2	52.4
	موافق	66	38.8	38.8	91.2
	موافق بشدة	15	8.8	8.8	100.0
	Total	170	100.0	100.0	

X1.11

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق بشدة	11	6.5	6.5	6.5
	غير موافق	40	23.5	23.5	30.0
	محايد	36	21.2	21.2	51.2
	موافق	58	34.1	34.1	85.3
	موافق بشدة	25	14.7	14.7	100.0
	Total	170	100.0	100.0	

X1.12

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق بشدة	8	4.7	4.7	4.7
	غير موافق	44	25.9	25.9	30.6
	محايد	41	24.1	24.1	54.7
	موافق	51	30.0	30.0	84.7
	موافق بشدة	26	15.3	15.3	100.0
	Total	170	100.0	100.0	

X2.01

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق بشدة	3	1.8	1.8	1.8
	غير موافق	40	23.5	23.5	25.3
	محايد	44	25.9	25.9	51.2
	موافق	65	38.2	38.2	89.4
	موافق بشدة	18	10.6	10.6	100.0
	Total	170	100.0	100.0	

X2.02

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق بشدة	4	2.4	2.4	2.4
	غير موافق	36	21.2	21.2	23.5
	محايد	35	20.6	20.6	44.1
	موافق	86	50.6	50.6	94.7
	موافق بشدة	9	5.3	5.3	100.0
	Total	170	100.0	100.0	

X2.03

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق بشدة	5	2.9	2.9	2.9
	غير موافق	22	12.9	12.9	15.9
	محايد	38	22.4	22.4	38.2
	موافق	92	54.1	54.1	92.4
	موافق بشدة	13	7.6	7.6	100.0
	Total	170	100.0	100.0	

X2.04

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق بشدة	2	1.2	1.2	1.2
	غير موافق	19	11.2	11.2	12.4
	محايد	40	23.5	23.5	35.9
	موافق	91	53.5	53.5	89.4
	موافق بشدة	18	10.6	10.6	100.0
	Total	170	100.0	100.0	

X2.05

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق بشدة	1	.6	.6	.6
	غير موافق	32	18.8	18.8	19.4
	محايد	42	24.7	24.7	44.1
	موافق	83	48.8	48.8	92.9
	موافق بشدة	12	7.1	7.1	100.0
	Total	170	100.0	100.0	

X2.06

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق بشدة	5	2.9	2.9	2.9
	غير موافق	26	15.3	15.3	18.2
	محايد	54	31.8	31.8	50.0
	موافق	70	41.2	41.2	91.2
	موافق بشدة	15	8.8	8.8	100.0
	Total	170	100.0	100.0	

X2.07

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق بشدة	1	.6	.6	.6
	غير موافق	19	11.2	11.2	11.8
	محايد	56	32.9	32.9	44.7
	موافق	81	47.6	47.6	92.4
	موافق بشدة	13	7.6	7.6	100.0
	Total	170	100.0	100.0	

X2.08

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق بشدة	4	2.4	2.4	2.4
	غير موافق	23	13.5	13.5	15.9
	محايد	68	40.0	40.0	55.9
	موافق	61	35.9	35.9	91.8
	موافق بشدة	14	8.2	8.2	100.0
	Total	170	100.0	100.0	

X2.09

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق بشدة	2	1.2	1.2	1.2
	غير موافق	9	5.3	5.3	6.5
	محايد	21	12.4	12.4	18.8
	موافق	73	42.9	42.9	61.8
	موافق بشدة	65	38.2	38.2	100.0
	Total	170	100.0	100.0	

X2.10

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق بشدة	1	.6	.6	.6
	غير موافق	36	21.2	21.2	21.8
	محايد	57	33.5	33.5	55.3
	موافق	61	35.9	35.9	91.2
	موافق بشدة	15	8.8	8.8	100.0
	Total	170	100.0	100.0	

X2.11

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق بشدة	4	2.4	2.4	2.4
	غير موافق	19	11.2	11.2	13.5
	محايد	56	32.9	32.9	46.5
	موافق	81	47.6	47.6	94.1
	موافق بشدة	10	5.9	5.9	100.0
	Total	170	100.0	100.0	

X2.12

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق بشدة	3	1.8	1.8	1.8
	غير موافق	13	7.6	7.6	9.4
	محايد	53	31.2	31.2	40.6
	موافق	68	40.0	40.0	80.6
	موافق بشدة	33	19.4	19.4	100.0
	Total	170	100.0	100.0	

X3.01

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	5	2.9	2.9	2.9
	محايد	17	10.0	10.0	12.9
	موافق	83	48.8	48.8	61.8
	موافق بشدة	65	38.2	38.2	100.0
	Total	170	100.0	100.0	

X3.02

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق بشدة	1	.6	.6	.6
	غير موافق	9	5.3	5.3	5.9
	محايد	17	10.0	10.0	15.9
	موافق	82	48.2	48.2	64.1
	موافق بشدة	61	35.9	35.9	100.0
	Total	170	100.0	100.0	

X3.03

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق بشدة	3	1.8	1.8	1.8
	غير موافق	2	1.2	1.2	2.9
	محايد	27	15.9	15.9	18.8
	موافق	97	57.1	57.1	75.9
	موافق بشدة	41	24.1	24.1	100.0
	Total	170	100.0	100.0	

X3.04

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق بشدة	2	1.2	1.2	1.2
	غير موافق	11	6.5	6.5	7.6
	محايد	27	15.9	15.9	23.5
	موافق	63	37.1	37.1	60.6
	موافق بشدة	67	39.4	39.4	100.0
	Total	170	100.0	100.0	

X3.05

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	6	3.5	3.5	3.5
	محايد	29	17.1	17.1	20.6
	موافق	75	44.1	44.1	64.7
	موافق بشدة	60	35.3	35.3	100.0
	Total	170	100.0	100.0	

X3.06

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق بشدة	3	1.8	1.8	1.8
	غير موافق	8	4.7	4.7	6.5
	محايد	20	11.8	11.8	18.2
	موافق	66	38.8	38.8	57.1
	موافق بشدة	73	42.9	42.9	100.0
	Total	170	100.0	100.0	

X3.07

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق بشدة	5	2.9	2.9	2.9
	غير موافق	12	7.1	7.1	10.0
	محايد	27	15.9	15.9	25.9
	موافق	67	39.4	39.4	65.3
	موافق بشدة	59	34.7	34.7	100.0
	Total	170	100.0	100.0	

X3.08

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق بشدة	5	2.9	2.9	2.9
	غير موافق	12	7.1	7.1	10.0
	محايد	39	22.9	22.9	32.9
	موافق	85	50.0	50.0	82.9
	موافق بشدة	29	17.1	17.1	100.0
	Total	170	100.0	100.0	

X3.09

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق بشدة	2	1.2	1.2	1.2
	غير موافق	22	12.9	12.9	14.1
	محايد	23	13.5	13.5	27.6
	موافق	75	44.1	44.1	71.8
	موافق بشدة	48	28.2	28.2	100.0
	Total	170	100.0	100.0	

X3.10

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق بشدة	3	1.8	1.8	1.8
	غير موافق	9	5.3	5.3	7.1
	محايد	30	17.6	17.6	24.7
	موافق	68	40.0	40.0	64.7
	موافق بشدة	60	35.3	35.3	100.0
	Total	170	100.0	100.0	

X3.11

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق بشدة	2	1.2	1.2	1.2
	غير موافق	14	8.2	8.2	9.4
	محايد	21	12.4	12.4	21.8
	موافق	56	32.9	32.9	54.7
	موافق بشدة	77	45.3	45.3	100.0
	Total	170	100.0	100.0	

T-Test

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
x01	170	3.442	.5533	.0424
X1.01	170	3.31	1.015	.078
X1.02	170	3.61	.912	.070
X1.03	170	3.57	.876	.067
X1.04	170	3.18	.977	.075
X1.05	170	3.29	.934	.072
X1.06	170	3.51	.925	.071
X1.07	170	3.65	.873	.067
X1.08	170	3.61	.793	.061
X1.09	170	3.72	.829	.064
X1.10	170	3.33	.959	.074
X1.11	170	3.27	1.165	.089
X1.12	170	3.25	1.141	.088

One-Sample Test

Test Value = 3

	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
x01	10.419	169	.000	.4422	.358	.526
X1.01	3.929	169	.000	.306	.15	.46
X1.02	8.661	169	.000	.606	.47	.74
X1.03	8.494	169	.000	.571	.44	.70
X1.04	2.433	169	.016	.182	.03	.33
X1.05	4.108	169	.000	.294	.15	.44
X1.06	7.217	169	.000	.512	.37	.65
X1.07	9.663	169	.000	.647	.51	.78
X1.08	10.054	169	.000	.612	.49	.73
X1.09	11.386	169	.000	.724	.60	.85
X1.10	4.477	169	.000	.329	.18	.47
X1.11	3.027	169	.003	.271	.09	.45
X1.12	2.890	169	.004	.253	.08	.43

T-Test

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
x02	170	3.499	.4982	.0382
X2.01	170	3.32	1.007	.077
X2.02	170	3.35	.951	.073
X2.03	170	3.51	.918	.070
X2.04	170	3.61	.865	.066
X2.05	170	3.43	.896	.069
X2.06	170	3.38	.948	.073
X2.07	170	3.51	.816	.063
X2.08	170	3.34	.898	.069
X2.09	170	4.12	.902	.069
X2.10	170	3.31	.925	.071
X2.11	170	3.44	.856	.066
X2.12	170	3.68	.933	.072

One-Sample Test

	Test Value = 3					
					95% Confidence Interval of the Difference	
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Lower	Upper
x02	13.060	169	.000	.4990	.424	.574
X2.01	4.191	169	.000	.324	.17	.48
X2.02	4.839	169	.000	.353	.21	.50
X2.03	7.183	169	.000	.506	.37	.64
X2.04	9.224	169	.000	.612	.48	.74
X2.05	6.249	169	.000	.429	.29	.57
X2.06	5.177	169	.000	.376	.23	.52
X2.07	8.084	169	.000	.506	.38	.63
X2.08	4.955	169	.000	.341	.21	.48
X2.09	16.147	169	.000	1.118	.98	1.25
X2.10	4.396	169	.000	.312	.17	.45
X2.11	6.631	169	.000	.435	.31	.56
X2.12	9.450	169	.000	.676	.54	.82

T-Test

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
x03	170	4.035	.5894	.0452
X3.01	170	4.22	.744	.057
X3.02	170	4.14	.842	.065
X3.03	170	4.01	.781	.060
X3.04	170	4.07	.958	.073
X3.05	170	4.11	.810	.062
X3.06	170	4.16	.934	.072
X3.07	170	3.96	1.028	.079
X3.08	170	3.71	.932	.072
X3.09	170	3.85	1.013	.078
X3.10	170	4.02	.951	.073
X3.11	170	4.13	1.000	.077

One-Sample Test

	Test Value = 3					
					95% Confidence Interval of the Difference	
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Lower	Upper
x03	22.890	169	.000	1.0348	.946	1.124
X3.01	21.447	169	.000	1.224	1.11	1.34
X3.02	17.575	169	.000	1.135	1.01	1.26
X3.03	16.800	169	.000	1.006	.89	1.12
X3.04	14.568	169	.000	1.071	.93	1.22
X3.05	17.896	169	.000	1.112	.99	1.23
X3.06	16.261	169	.000	1.165	1.02	1.31
X3.07	12.157	169	.000	.959	.80	1.11
X3.08	9.955	169	.000	.712	.57	.85
X3.09	10.981	169	.000	.853	.70	1.01
X3.10	13.947	169	.000	1.018	.87	1.16
X3.11	14.719	169	.000	1.129	.98	1.28

T-Test

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
x01	170	3.442	.5533	.0424

One-Sample Test

	Test Value = 3					
					95% Confidence Interval of the Difference	
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Lower	Upper
x01	10.419	169	.000	.4422	.358	.526

T-Test

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
x02	170	3.499	.4982	.0382

One-Sample Test

	Test Value = 3					
					95% Confidence Interval of the Difference	
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Lower	Upper
x02	13.060	169	.000	.4990	.424	.574

T-Test

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
x03	170	4.035	.5894	.0452

One-Sample Test

	Test Value = 3					
					95% Confidence Interval of the Difference	
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Lower	Upper
x03	22.890	169	.000	1.0348	.946	1.124

ملحق(ج)

المراجعة اللغوية

University of Tripoli
Faculty of Arts

دولة ليبيا
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة طرابلس
كلية الآداب

التاريخ : / /
الموافق : 16 / 1 / 2018 م
الرقم الإشاري : .....

إفادة بالمراجعة اللغوية

اسم الطالبة: عواطف فرج الخبولي

التخصص: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية / قسم المحاسبة

مرحلة الدراسة: (الماجستير)

عنوان الرسالة: واقع الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية في ظل المعايير الدولية للقيمة العادلة" دراسة تطبيقية للشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي".

ملاحظات المراجع اللغوي:

بعد المراجعة اللغوية لرسالة الطالبة المذكورة قامت بتصويب ما كان بها من أخطاء في رسالتها.

المراجع اللغوي:

د. كامل أبو عاصي

16 / 1 / 2018 م

اعتماد قسم اللغة العربية

جامعة طرابلس
رئيس قسم اللغة العربية
كلية الآداب

د. خالد ميلاد العود

+218 21 462 33 39
+218 21 462 14 73
Email : arts@arts.uot.edu.ly
بريد عين زارة - طرابلس
99100

State of Libya
Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Tripoli
Faculty of Economics and Political Sciences
Postgraduate and Training Office
Accounting Department

Reality of The Companies Listed in The Stock Market under the Fair Value International Standards

Applied Study on the Companies Listed in The Libyan Stock Market

This Thesis was Presented in Completion of the Requirements for Attaining the Higher Academic Degree (Master) in Accounting

Prepared by:

AWATIF FARAJ AL-KHABULI

Supervised by:

Prof. Dr. MOHAMED SHABAN ABOU AIN

2017

Abstract

This study aimed mainly at knowing about the extent of ability of the companies listed in the Libyan stock exchange to adopt and apply the fair value international standards through examining the reality of those listed companies , the extent of understanding of the financial managers, accountants and auditors working with the companies listed in the Libyan stock market of the requirements of application of the fair value international standards , knowledge about the necessary key elements available for application as well as reaching to the most important difficulties which prevent from application of the fair value international accounting standards.

For the sake of achieving the study objectives , the descriptive method was applied based on what is set forth in the accounting literature as to discussion and explanation of the study problem through the books, Journals , scientific periodicals , past studies and what was available in the international information network in the form which serves the study purposes, as well as the statistical analysis of the raw data and information, which were obtained from the questionnaire form which was distributed to the study sample. The study community was composed of 10 (ten) companies listed in the Libyan stock market, while the study sample was represented in the financial managers, accountants and auditors working in the general administrations of the companies included in the main schedule (A) of the Libyan stock market.

The study reached to a number of conclusions which the most important are:

1- The financial managers , accountants and auditors working with the companies listed in the Libyan stock market , have awareness and understanding of the requirements for adoption and application of the fair value international standards.

2- The companies listed in the Libyan stock market have the available key elements necessary for application of the fair value international standards representing in the financial power , advanced financial information system , as well as , the sufficient data and information for re-measure the assets , and all the financial items in so far as to keep pace with the fair value standards.

3- Existence of some difficulties which prevent from application of the fair value – related international standards by the companies listed in the Libyan stock market representing in the recentness of the Libyan stock market , limitedness of the included companies and the resulting poor competition, lack of rules , legislations , regulations and laws putting the companies listed in the Libyan stock market to apply the fair value –related international accounting standards.

Through the past study conclusions we recommend for the following:-

1- Inclusion of the modern accounting standards in the training courses to be organized by the companies to the employees and accounts in order to keep pace with the latest standards and the method of application to the local environment.

2- Striving for mutual coordination between the Libyan companies as well as all the authorities responsible for organization of the Libyan stock market as related to fair value standards as to effective and coordinated manner for interpretation of the outputs of the ideal financial statements.

3- Striving for formulation of regulation , legislations and laws which in their nature to put the companies listed in the Libyan stock market to apply the fair value – related international accounting standards.